الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي بتيسمسيلت
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة علوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع:

التكامل الاقتصادي المدمج كآلية في تعزيز صادرات الجزائر خارج المحروقات

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل م د في علوم التسيير.

تخصص: علوم مالية

من إعداد الطالبة:

- ✓ **سميرة طرفاوي**
- ✓ **بركاهم عدة**

إشراف الأستاذ:

زيان موسى مسعود

السنة الجامعية: 2016/2015

قائمة الجداول

الجدول	العنوان	الصفحة
1-1	مراحل التكامل الاقتصادي.	16
2-1	الفرق بين الاقليمية التقليدية والاقليمية الجديدة.	37
1-2	التكاليف المطلقة.	54
2-2	الميزة النسبية.	55
1-3	الدول العربية المعنية بالتكامل المدمج الاعضاء في المنظمة العالمية للتجارة وتاريخ انضمامها.	97
2-3	الصادرات البينية لدول التكامل المدمج.	107
3-3	الواردات البينية لدول التكامل المدمج.	108
4-3	تدفقات الاستثمارات الخارجة المباشرة من والى دول التكامل الاقتصادي المدمج.	110
5-3	صادرات دول التكامل الاقتصادي المدمج.	112
6-3	واردات دول التكامل الاقتصادي المدمج.	114

قائمة الأشكال

الشكل	العنوان	الصفحة
1-3	الصادرات البينية لدول التكامل المدمج.	108
2-3	الواردات البينية لدول التكامل المدمج.	109
3-3	تدفقات الاستثمارات الخارجة المباشرة من والى دول التكامل المدمج.	111
4-3	صادرات دول التكامل الاقتصادي المدمج.	113
5-3	واردات دول التكامل الاقتصادي المدمج.	114

قائمة المختصرات

المختصر	بالفرنسية/ انجليزية	بالعربية
APEC	Asia Pacific Economic cooperation.	منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي.
ASIEN	Agreement of South East Asian Nations.	رابطة جنوب شرق آسيا
NAFTA	North American Free Trade Agreement.	تكتل المنطقة الحرة لأمريكا الشمالية.
OMC	Organisation Mondiale Du Commerce.	المنظمة العالمية للتجارة
GATT	General Agreement on Tariffs and Trade	الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية
GATS	General Agreement on Trade and Services.	اتفاقية التجارة العامة في الخدمات

الملخص:

التكامل الاقتصادي عبارة عن تجمع مجموعة من الدول التي تربطها مقومات مشتركه كالدين، الثقافة، الموقع الجغرافي، غير أن هذا التكامل أصبح غير فعال في كثير من الدول مما أدى إلى ظهور صيغة جديدة من التكامل يطلق عليها مصطلح الإقليمية الجديدة، الذي يجمع دول تربطها مصالح مشتركة.

تنمية الصادرات خارج المحروقات في الدول المصدرة للنفط عنصر أساسي محفز للنمو الاقتصادي لما له من آثار إيجابية على الميزان التجاري، ميزان المدفوعات وعلى الدخل الإجمالي، حيث تشكل الصادرات المكون الرئيسي لحصيلة الدولة من العملة الصعبة.

هذا وقد نجحت العديد من الدول في تحقيق التطور الاقتصادي من خلال انضمامها إلى التكاملات الحديثة، مثل المنظمة العالمية للتجارة التي تسعى كل الدول الانضمام إليها، إلا أن بعض الدول لا تستطيع الدخول ضمن هذه التكاملات بسبب بعض شروطها ومثال ذلك الجزائر.

من خلال أربعة نماذج للتكامل (اتحاد المغرب العربي، المنظمة العالمية للتجارة، اتحاد دول مجلس التعاون الخليجي واتحاد دول الساحل الإفريقي) تم الخروج بأنموذج متمثل في "التكامل الاقتصادي المدمج"، والذي يضم في عضويته الدول التالية: الجزائر، تونس، المغرب وموريتانيا على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر، والذي له تأثير على الصادرات إذا تم تطبيقه بالطريقة الصحيحة، من خلال تطوير مختلف القطاعات مثل الصحة، التعليم، السياحة...الخ.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، الصادرات، التكامل الاقتصادي المدمج.

الفهرس

العنوان	الصفحة
الاهداء.	
التشكرات.	
الملخص.	
الفهرس.	II
قائمة الجداول.	V
قائمة الأشكال.	VI
قائمة المختصرات.	VII
المقدمة.	أ
➢ الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي.	01
تمهيد.	02
❖ المبحث الأول: أساسيات التكامل الاقتصادي.	
المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي والنظريات المفسرة له.	03
المطلب الثاني: التكامل الاقتصادي (الأهمية، المراحل، المقومات).	08
المطلب الثالث: العلاقة بين التكامل الاقتصادي وبعض المفاهيم.	17
❖ المبحث الثاني: التجارب الرائدة في مجال التكامل الاقتصادي.	
المطلب الأول: نماذج التكامل الاقتصادي في الدول الأجنبية.	20
المطلب الثاني: نماذج التكامل الاقتصادي في الدول العربية.	25
المطلب الثالث: تقييم جهود التكامل الاقتصادي العربي.	29
❖ المبحث الثالث: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي التقليدي.	
المطلب الأول: الاقليمية الجديدة.	32
المطلب الثاني: التباين بين التكامل الاقتصادي التقليدي والاقليمية الجديدة.	35
خلاصة الفصل.	38
➢ الفصل الثاني: الإطار النظري للصادرات.	39
تمهيد.	40
❖ المبحث الأول: المدخل النظري للصادرات.	

المطلب الأول: مفهوم الصادرات.	41
المطلب الثاني: خطوات التصدير.	44
المطلب الثالث: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي.	47
❖ المبحث الثاني: النظريات المفسرة للصادرات.	
المطلب الأول: الصادرات حسب الفكر الكلاسيكي.	53
المطلب الثاني: الصادرات حسب الفكر النيوكلاسيكي.	59
المطلب الثالث: الصادرات حسب الفكر الحديث.	62
❖ المبحث الثالث: آليات الدخول للأسواق الدولية.	
المطلب الأول: التجارة الخارجية.	66
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر.	70
المطلب الثالث: استراتيجية نقل التكنولوجيا.	73
خلاصة الفصل.	76
➢ الفصل الثالث: التكامل الاقتصادي المدمج وأثره على الصادرات.	77
تمهيد.	78
❖ المبحث الأول: آليات الاندماج في الاقتصاد العالمي.	
المطلب الأول: التحرر الاقتصادي.	79
المطلب الثاني: الشراكة مع الدول المتقدمة.	82
المطلب الثالث: الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.	93
❖ المبحث الثاني: التكامل المدمج كآلية بديلة للتكتلات التقليدية.	
المطلب الأول: التكامل المدمج (إدراج معالمه).	99
المطلب الثاني: سبل تفعيل التكامل الاقتصادي المدمج.	103
❖ المبحث الثالث: الصادرات والتكامل المدمج.	
المطلب الأول: واقع الصادرات في دول التكامل المدمج.	112
المطلب الثاني: أثر التكامل الاقتصادي المدمج على صادرات دوله.	115
خلاصة الفصل.	120

الخاتمة.	121
قائمة المراجع.	124
الملاحق.	

تمهيد:

العلاقات الاقتصادية الدولية من الميادين الأكثر أهمية للدراسة والتحليل الاقتصادي نتيجة التطورات والتغيرات المستمرة والمتلاحقة التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي، ومحاولة لتحرير التجارة بين عدد من الدولومع وجود العولمة زادت الحاجة لدى الاقتصاديات المختلفة لعقد اتفاقيات تعاونية بين دولتين أو أكثر لتشكيل وحدة اقتصادية تهدف إلى توحيد الروابط، السياسات الاقتصادية، إزالة العوائق في وجه حركة السلع، الخدمات وعوامل الإنتاج، مما يؤدي إلى تخفيض الآثار السلبية لتلك العوائق والقيود المفروضة على حركة التبادل الدولي، وكذا الاستفادة من الإيجابيات المحققة جراء تحرير التجارة وإزالة العوائق أمام الاستثمار والمبادلات الدولية، لذلك لجأت الاقتصاديات المختلفة إلى إقامة تكامل اقتصادي.

هذا وتحتل الصادرات مكانة هامة في الفكر المرتبط بالتنمية الاقتصادية، حيث أن للجزائر إمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية التي تشكل عنصرا هاما في إثراء الاقتصاد الجزائري ودعم قوته، إلّا أن تسيير الموارد خارج قطاع المحروقات ضعيف نظرا لنقص الحوافز التشجيعية لتنمية إنتاج السلع خارج هذا القطاع.

فاعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية التي كانت لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات والإيرادات العمومية ومدى توفر النقد الأجنبي.

ويحرص صناع القرار في الجزائر على مسألة التفكير الاستراتيجي المتصلة بإيجاد بدائل تنموية متنوعة كمصادر للحصول على العملة الصعبة، لذلك تسعى الجزائر إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات خارج المحروقات كعملية تنموية طويلة المدى باعتبارها قضيةاستراتيجية تؤدي إلى وجود مصادر أساسية يمكن الاعتماد عليها لتوفير الاحتياجات الضرورية بشكل منظم، خاصة وأن المصادر الأخرى من المواد الأولية لا تتصف بالاستقرار والاستمرارية، لذلك تسعى الجزائر إلى الدخول في تكتلات اقتصادية كالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارةوالاستفادة من مزاياها والتي من أهمها تسهيل عمليات المبادلات التجارية من أجل تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي والتقليل من التبعية الاقتصادية.

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير التكامل الاقتصادي المدمج في ترقية صادرات الجزائر خارج المحروقات؟**

الأسئلة الفرعية:

- ما هي المزايا التي من الممكن أن يعود بها التكامل الاقتصادي المدمج على الدول الأعضاء فيه؟
- ما طبيعة العلاقة بين التكامل الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية؟
- كيف يمكن للجزائر الاستفادة من المنظمة العالمية للتجارة ودرء سلبياتها دون الانضمام إليها؟

الفرضيات:

- يساهم التكامل الاقتصادي المدمج في تخفيض التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء فيه بمعنى تسهيل المبادلات التجارية.
- تتمثل العلاقة بين التكامل الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية في تقليل الآثار السلبية المترتبة على حركة السلع والخدمات.
- يمكن للجزائر الاستفادة من مزايا المنظمة العالمية للتجارة ودرء سلبياتها دون الانضمام إليها عن طريق الشراكة مع دول أعضاء في المنظمة.

الدراسات السابقة:

تم الاطلاع على الكثير من الدراسات الجامعية والأبحاث بالإضافة إلى مختلف الكتب والمجلات التي تناولت موضوع التكامل الاقتصادي والصادرات ومنها:

- دراسة مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية، شهادة ماجيستر.
- دراسة آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، شهادة ماجيستر.
- دراسة خاطر اسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجيستر.
- دراسة محمد جمال الدين العلوي، تجربة السوق الأوروبية المشتركة وعلاقتها بالدول النامية، ندوة.

- تطرق مقروس كمال إلى التجربة الأوروبية والمغاربية في دراسته وبذلك فهو يدرس التكامل الاقتصادي التقليدي ولكن في دراستنا نحاول الخروج بأنموذج جديد (التكامل الاقتصادي المدمج).
- قامت آسيا الوافي بدراسة المنظمة العالمية للتجارة التي تعالج مجموعة من الدول ولكن دراستنا تعالج مجموعة من التكتلات.

- خاطر اسمهان تعالج أثر التكامل الاقتصادي على تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر ودراستنا تعالج أثر التكامل الاقتصادي على صادرات الجزائر خارج المحروقات.
- محمد جمال الدين اقتصر تجربته على نموذج واحد المتمثل في السوق الأوروبية المشتركة وعلاقتها بالدول النامية، بينما دراستنا تقتصر على كل من: اتحاد المغرب العربي، مجلس التعاون الخليجي، اتحاد دول الساحل الإفريقي وكذا المنظمة العالمية للتجارة.

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة وذلك من خلال تزايد الحاجة لمزيد من التكامل الدولي لتعظيم مكاسب تحرير التجارة ودفع عجلة النمو الاقتصادي وذلك على النحو التالي:

- ❖ محاولة الخروج بأنموذج المتمثل في التكامل الاقتصادي المدمج.
- ❖ محاولة الاستفادة من مزايا المنظمة العالمية للتجارة دون الانضمام إليها.
- ❖ تعزيز صادرات الجزائر خارج المحروقات.
- ❖ التكاملات الاقتصادية التقليدية تعالج مجموعة من الدول بينما التكامل الاقتصادي المدمج يعالج مجموعة من التكتلات.
- ❖ محاولة التعرف على اقتصاد كل من تونس، المغرب، الجزائر وموريتانيا.

أهداف الدراسة:

- ❖ دراسة مفهوم التكامل الاقتصادي والنظريات المفسرة له.
- ❖ معرفة أهم نماذج التكامل الاقتصادي سواء الاجنبية أو العربية.
- ❖ ابراز أهمية التكامل الاقتصادي في الاندماج بشكل ايجابي فيالاقتصاد العالمي.
- ❖ تشخيص واقع اقتصاد كل من تونس، المغرب، الجزائر وموريتانيا من أجل خلق تنسيق فيما بينها.
- ❖ تسليط الضوء على التجارب الناجحة في مجال الشراكة للاستفادة منها بالنسبة للدول النامية والدول العربيةبصفة خاصة.

حدود الدراسة:

- ❖ **الحدود الزمانية:**

تمتدراسةالصادرات، الواردات والتجارة البينية لكل دول التكامل الاقتصادي المدمج من سنة 2008 الى غاية سنة 2013.

❖ **الحدود المكانية:**

أجريتالدراسة على كل من المغرب، تونس، الجزائر وموريتانيا.

❖ **الحدود الموضوعية:**

قبل التطرق إلى الآثارالإيجابية للتكامل الاقتصادي المدمج كان إلزاما علينا التطرق إلى آثار هذا التكامل على التنمية الاقتصادية، حيث أننا لم نتطرق لكل التجارب الرائدة في مجال التكامل الاقتصادي وإنّما تم التركيز بشكل كبير على اتحاد المغرب العربي، اتحاد مجلس التعاون الخليجي، منظمة التجارة العالمية واتحاد دول الساحل الإفريقي.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على منهجين هما: المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي.

❖ **المنهج الاستنباطي:** بأدواته الوصف والتحليل من خلال رصد أهم الدراسات، الأبحاث، الكتب والدوريات التي تمت في مجال دراسة التكامل الاقتصادي والصادرات، بما فيها تحديد معالم التكامل الاقتصادي المدمج.

❖ **المنهج الاستقرائي:** أداة دراسة حالة عن طريق رصد النتائج المحققة من خلال دول التكامل الاقتصادي المدمج (تونس، المغرب، الجزائر، موريتانيا).

أقسام الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية تم تقسيم دراستنا إلى ثلاث فصول، حيث يمثل الفصل الأول والفصل الثاني الجانب النظري والفصل الثالث دراسة حالة بالإضافة إلى المقدمة العامة والخاتمة العامة وفقا للخطة التالية:

الفصل الأول: تناولنا فيه مفهوم التكامل الاقتصادي والنظريات المفسرة له وعلاقته بالتكتل والتعاون بالإضافة إلى التجارب الرائدة في مجال التكامل الاقتصادي (العربية والأجنبية)، والمنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي التقليدي مع دراسة الاختلاف بينهما.

الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى المدخل النظري للصادرات من تعريف وأهمية وأهداف إضافة إلى أهم النظريات المفسرة للصادرات وصولا إلى آليات الدخول في الأسواق الدولية من تجارة خارجية، استثمار أجنبي مباشر ونقل التكنولوجيا.

وفي الفصل الثالث والأخير تم التطرق إلى معرفة كيفية مساهمة التكامل الاقتصادي المدمج على صادرات دوله ومختلف الإحصائيات الخاصة بالصادرات والواردات وكذا سبل تفعيل التكامل الاقتصادي المدمج.

تمهيد:

تعمل كل الدول في التكامل الاقتصادي على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة تلتزم بها جميع الدول الأعضاء كإلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة بين هذه الدول، وإلغاء القيود التجارية الأخرى التي تحد من حركة التجارة وحرية حركة الموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي، حيث تتفق تلك الدول على سياسة تجارية موحدة للتعامل التجاري مع الدول خارج الاتحاد الاقتصادي.

وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا الفصل الذي يتكون من ثلاث مباحث وكل مبحث يندرج تحت ثلاث مطالب وذلك على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** مفهوم التكامل الاقتصادي.
- **المبحث الثاني:** التجارب الرائدة في مجال التكامل الاقتصادي.
- **المبحث الثالث:** المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي التقليدي.

المبحث الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي.

التكامل الاقتصادي ضرورة من ضروريات العصر حيث تسعى الدول إلى الانضمام إليه نظرا للمزايا التي يحملها هذا الأخير من اتساع حجم السوق، التوسع في حجم الإنتاج وخلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي والنظريات المفسرة له.

اختلفت المدارس والنظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي كما اختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم محدد له.

أولا: تعريف التكامل الاقتصادي.

التكامل الاقتصادي من الصيغ الغامضة في علم الاقتصاد، فقد اختلف الاقتصاديون في إيجاد تعريف محدد له، وهناك مجموعة من المفاهيم قدمت حوله، حيث يلعب التكامل الاقتصادي الإقليمي دورا أساسيا في الاندماج في السوق العالمية وينبغي أن يستند على التمسك بنظام التجارة المتعددة الأطراف وتكون متناسقة مع الإصلاحات الاقتصادية الوطنية، ومع ذلك فإنه لا ينبغي أن نفترض أن التكامل الاقتصادي لا يمكن أن ينجح في كل مكان فمن الضروري وجود عدد من الشروط، كما يجب اختيار الإطار المؤسسي بعناية ويجب أن يكون مناسبا لتوقعات وإمكانات الدول المعنية .[1]

يعرفه الاقتصادي "بيلا بلاسا*" "B:Blassa" بأنه يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي "Intervention Gouvernemental" وعلاقتها بسياسة حرية التجارة الخارجية، إذ يذهب هذا الاقتصادي إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي.[2]

أما "ارنست هاز" "Ernest Haas" أحد رواد النظرية التكاملية فيرى بأنه عبارة عن مسار بواسطته تسعى الوحدات السياسية إلى إنشاء مركز أو وحدة أشمل وأوسع تتولى شؤونها بمختلف الأبعاد والأنواع.[3]

---

[1] Walter Kennes. **Quelques réflexions sur l'intégration économique régionale**. CCE - DG VIII.P:193.

* اقتصادي مجري ولد عام 1928 صاحب نظرية التكامل الاقتصادي سنة 1961 ومحدد مختلف أشكال ومراحل التكامل الاقليمي، حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة بيل الأمريكية، كان مستشارا للبنك الدولي والمنظمات الدولية العامة والخاصة، توفي عام 1991.

[2] عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**، مذكرة ماجيستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص05.

[1] خليفة مراد، **التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية: تجارب وتحديات**، شهادة ماجيستر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006، ص42.

يرى "تنبرجن" أن التكامل الاقتصادي كعملية يشتمل على العديد من الجوانب التي ذكرها "بيلا بلاسا" فيرى أنه عبارة عن إيجاد أحسن السبل للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون.[1]

يعرف كذلك بأنه عملية تحقيق اعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول بدرجات مختلفة قائمة على أسس معينة، مستخدمة في ذلك مداخل مختلفة بهدف زيادة وتدعيم القدرة الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.[2]

كما يرى البعض بأن التكامل الاقتصادي "عملية تنسيق مستمرة متصلة وصيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية".[3]

من خلال ما سبق يتبين لنا أن التكامل الاقتصادي هو ارتباط جملة من الدول تجمعها خصائص معينة وذلك للاستفادة من المزايا التي يمنحها التكامل كإلغاء الحواجز الجمركية.

حيث تقوم الفكرة الأساسية للتكامل الاقتصادي على عدة حقائق منها ما يلي:[4]

- ❖ العالم مقسم إلى دول مستقلة وأنه لا توجد دولة واحدة يمكن أن تكتفي اقتصادياً بإمكانياتها سواء من حيث الموارد أو من حيث نطاق السوق فيها، ومن هنا وجدت التجارة الخارجية بمفهومها الواسع الذى يعني انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بين الدول بعضها مع بعض؛
- ❖ تشهد التجارة الخارجية منافسة كبيرة بين الدول، حيث تصل إلى حد إشعال الحروب والاستعمار للاستيلاء على موارد الدول الأخرى ولإيجاد سوق لتصريف السلع والخدمات؛
- ❖ وبعيداً عن الحرب والاستعمار فإن الدول تستخدم في هذه المنافسة عدة سياسات اقتصادية منها ما تفرضه من قيود كمية وتعريفية لتحد من تدفق السلع الأجنبية إليها حماية للصناعات الوطنية، أوتقديم حوافز لجذب الموارد التي تحتاجها للإسهام في التنمية من رؤوس الأموال، الكفاءات البشرية والتكنولوجيا؛

---

[1] آسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، شهادة ماجيستر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007، ص 32.

[2] حامد عبيد حداد، مجلة كلية الآداب، **التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي: دراسة تحليلية**، العدد 99، (د، س، ن)، ص641.

[3] محمد احمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للنشر والطباعة والتوزيع، الإسكندرية، 2009، ص 172.

[4] محمد عبد الحليم عمر، ورقة بحثية تحت عنوان **الوحدة الاقتصادية بين الامة الاسلامية**، مقدمة للنشر بعنوان وحدة الأمة الإسلامية، مكّة المكرمة، في: 1-3 رجب 1426هـ الموافق6-8 أغسطس2005، ص 3.

❖ أن الدول ذات الإمكانيات الكبيرة والاقتصاديات القوية تستحوذ على الجزء الأكبر من التجارة الخارجية وتبقى الاقتصاديات الصغيرة تابعة لها، ويزيد ذلك في ظل العولمة التي يعيشها العالم الآن والتي تعني في أحد معانيها زيادة تأثر الاقتصاديات المحلية بالاقتصاد الدولي.

لذلك كانت فكرة التكامل الاقتصادي بين مجموعات من الدول ذات الظروف المتشابهة، وتقوم هذه الفكرة على أمرين أساسين هما:[1]

❖ إزالة الحواجز أمام تدفق السلع والخدمات بين مجموعة الدول المتكاملة؛

❖ إيجاد أحسن السبل لقيام علاقات اقتصادية بين هذه الدول مبنية على التعاون الذي يفيد الجميع.

ثانيا: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي.

تعددت النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي وهي كما يلي:

1- النظرية الاتحادية [الفدرالية] :

يعتبر" أميتاي أتزيوني" أحد رواد المدرسة الفدرالية أن الوحدة السياسية هي الطريقة التي يتم بواسطتها التكامل، وأنه لكي يحدث التكامل لابد من وجود اعتماد متبادل بين الأطراف في قطاعات معينة.[2]

حيث تعد هذه النظرية من أقدم النظريات المفسرة للتكامل، إذ تعتمد على متغير محدد في تفسير التكامل والمتمثل في القرار الحكومي للدول المتكاملة، حيث تقرر السلطات العليا في كل دولة تبعا لمصلحتها القومية كما يراها القائمون بالحكم التنازل عن أجزاء من سيادتها، بحيث تتفاوت بحسب كل حالة من أجل تحقيق مختلف منافع التكامل وذلك بعد حساب عقلاني رشيد للنفقة والعائد من العملية التكاملية، ويكون الهدف تعظيم المنافع في المجالات المختلفة للتكامل وتقليل النفقات والخسائر إلى أقصى حد ممكن، مع وضع آليات دستورية تتكفل بحل النزاعات والحفاظ على الأمن الجماعي القائم على ذلك الرباط الدستوري بين الوحدات المتكاملة، حيث تتوسع صلاحياتها إلى إدارة النظام النقدي وتوجيه السياسات المالية والتجارية التي تكفل الربط بين الأسواق المحلية وإعادة التوزيع على نحو التقارب في مستويات النمو، وقاعدة للتعاون في مواجهة التقلبات الدورية التي يتعرض لها النظام الرأسمالي، ويمكنها من الاستفادة بقدر كبير من التعامل في الاقتصاد الدولي.[3]

---

[1] نفس المرجع، ص 04.

[2] بوشول السعيد، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه**، شهادة ماجيستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص16.

[3] مقروس كمال، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية**، شهادة ماجيستر، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2014، ص36.

2- النظرية الاتصالية [الصفقات]:

ظهرت هذه النظرية على يد الباحث " كارل دويتش"* والتي استخلصها من دراسة عدد من محاولات التكامل في أمريكا الشمالية وأوروبا، ومن بين هذه المحاولات هيئة الفحم والصلب، السوق الأوروبية المشتركة، ومنطقة الشمال الأطلسي...إلخ، حيث يرى أن للاتصالات دورا مهما في تحقيق الوحدة، ولضمان نجاعة العملية التكاملية أعطى "كارل دويتش " الطريقة التي يتم بها زيادة الاتصالات[1] والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

- ضرورة وجود قطاع رئيسي تتمحور حوله عملية التكامل وتتركز حوله المؤسسة، ويمكن اعتبار أن القطاع الاقتصادي هو أكثر القطاعات التي تتمحور حولها عملية التبادل؛
- ضرورة وجود درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين الدول المندرجة ضمن التكامل في شتى المجالات؛
- دور القوى غير الحكومية كالشركات متعددة الجنسيات في خلق العديد من قنوات التكامل؛
- ضرورة وضع شروط محلية وعالمية لتجاوز العقبات التي تعترض سيرورة التكامل؛
- يجب أن تكون النخب والقوى الحاكمة قادرة على التعامل مع هذه الشروط.

3- النظرية التعاملية:

وقد رأت هذه الأخيرة أنه من غير المقبول القفز إلى خلق سلطة مركزية سواء كانت سلطاتها محدودة أو واسعة، وأنه من الأفضل الانطلاق بخلق تنظيمات تتولى عددا من الشؤون الفنية التي لا تثير أية حساسية لدى الفئات الاجتماعية القائمة، ويرى أصحاب هذه النظرية وفي مقدمتهم " كارل دويتش" أن هذا الأمر سيقضي على الكثير من التعقيدات التي تثير حساسية الدول وما قد يترتب عليه من خسائر بفقدان ما أمكن تحقيقه في السابق، وبناءا عليه يفضل إتباع منهج تعاملي يعمل على تشجيع وتكثيف المعاملات بين الفئات الاجتماعية المختلفة في الدول المعنية، وما يلفت النظر في هذا المنهج تفاديه الاعتماد على هياكل مؤسسية محددة تتولى الشؤون الإقليمية خوفا أن تتحول بذاتها عقبة في وجه التكامل مكتفية بإقامة ما يلزم من المؤسسة لإدارة شؤون المعاملات التي يجرى تكثيفها.[3]

---

* (1912-1992) تركز عمله على دراسة الحرب، السلام، القومية، التعاون والاتصال ومن اهتماماته إدخال الأساليب الكمية وتحليل النظام الرسمي ونموذج التفكير في مجال العلوم السياسية والاجتماعية.

[2] غانية نذير، **دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي: دراسة حالة قطاع الصناعة**، شهادة ماجيستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص16.

[2] نفس المرجع.

[3] آسيا الوافي، **مرجع سبق ذكره**، ص09.

4- النظرية الوظيفية:

شاعت في الفترة بين الحربين العالميتين وظهرت باسم النظرية الوظيفية الأصلية بزعامة " ديفيد ميتراني" David Mitrany " ثم تطورت إلى الوظيفة الجديدة إثر الانتقادات التي وجهت لها وهي كما يلي:[1]

أ- النظرية الوظيفية الاصلية [التقليدية]:

تقوم على فكرة مفادها أن التكامل يكون منطلقه ميادين السياسة الدنيا" low politics " والمقصود هنا هو القضايا الاقتصادية والفنية التي يجب فصلها عن مجالات السياسة العليا "high politics " كالشؤون السياسية وقضايا الأمن القومي والقضايا ذات الأهمية الإيديولوجية، فهي تؤكد على وجوب التركيز على الأساليب التي تؤدي إلى توفير الرخاء والرفاه الاقتصادي لأنه المدخل الأنسب للتكامل الدولي، كما تقوم الوظيفية التقليدية في توجهها العام على تخطي الإقليمية إلى العالمية في أطرها وهي الاختلافات الرئيسية بين الوظيفية التقليدية والجديدة.

ب- النظرية الوظيفية الجديدة [الحديثة]:

حيث سعت هذه النظرية إلى علاج القصور الذي كان في النظرية التقليدية، وقد جمعت هذه النظرية إسهامات كل من "ارنست هاز"، " اميتاي ايتزيوني"، " كارل دويتش" الذين أكدوا على وجود أو توفر جملة من الأسس التي تساعد على تقوية المسيرة التكاملية[2] وهي:[3]

- توفر ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الاجتماعية في الدول المعنية، وتنشئ اتفاقا عاما بينها حول ما يعتبر عناصر رفاهية في حياتهم، وهذا ما يجعل التكامل على النطاق العالمي كما نادى به الوظيفيون القدامى؛
- وجوب تخصيص موارد اقتصادية كافية، والشروع في المجالات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة، وهذا من أجل انجاز العمل المشترك وتحقيق رفاهية المجتمع؛
- وجوب إقحام جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في هذه العملية مع ضرورة وجود أطر مؤسسية يوكل إليها الحد الأدنى من القرارات لتكون بذلك مؤسسات إقليمية تتجاوز في قراراتها الحدود الوطنية.

---

[1] مقروس كمال، **مرجع سبق ذكره**، ص40.

[2] آسيا الواني، **مرجع سبق ذكره**، ص12.

[3] نفس المرجع.

المطلب الثاني: التكامل الاقتصادي (الأهمية، المقومات، المراحل).

يتميز التكامل الاقتصادي بأهمية كبيرة مما يجعل الدول تسعى إلى الدخول في تكاملات اقتصادية، حيث يرتكز هذا التكامل على مقومات ويمر بعدة مراحل وذلك كما يلي:

أولا: أهمية التكامل الاقتصادي.

يلعب التكامل الاقتصادي دورا مهما في حياة الدول الأعضاء في العملية التكاملية، إذ تتجلى أهميته في النقاط التالية:[1]

- يمكن الدول المندرجة ضمن إطار العملية التكاملية* من الاستفادة من الحجم الكبير للسوق وتجاوز صعوبات ضيق السوق المحلية، حيث يشجع السوق الكبير على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما، وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال، والعمل من دولة إلى أخرى وإزالة كل العوائق في هذا المجال، حيث يشجع اتساع نطاق السوق على إقامة صناعات ذات حجم اقتصادي تنخفض فيها تكاليف الإنتاج لدرجة تمكن المشروعات من التسويق خارج أسواق الدول الأعضاء؛
- خلق فرص ممتازة لتوفير مستلزمات التنمية البشرية، الغذائية، السكنية، الصحية، التعليمية وهذا لإشباع الحاجات الأساسية لشعوب الدول الأعضاء في العملية التكاملية؛
- يساهم التكامل الاقتصادي في زيادة معدلات التبادل التجاري لدول الأعضاء، كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاضلية أفضل مع الدول الأخرى، ومن ثم فإن حجم تجارتها مع العالم الخارجي سيكون في وضع أفضل، أي أن التكامل الاقتصادي يحسن معدل التبادل التجاري.[2]
- يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر الإنتاج في الدول الأعضاء، الأمر الذي يؤدي إلى انسحاب المنتجين ذوي الكفاءة الأقل وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة رفاهية المستهلكين.[3]

---

[1] بوشول سعيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 09.

* عمليات أخذ وعطاء في نفس الوقت، ونظرا لكون العملية التكاملية تجري بين دول تسعى كل منها إلى تحقيق مصلحتها الذاتية في نطاق المصلحة الجماعية، فيستوجب إذن إيجاد توازنات بين أفعال الأخذ والعطاء، فإذا توقفت إحداهما ينهار هذا التكامل بين الدولتين، إلا إذا تم تعويض ذلك عبر بلدان أخرى داخلة في إطار التكامل.

[2] آسيا الوافي، **مرجع سبق ذكره**، ص 36.

[3] نفس المرجع.

ثانيا: مقومات التكامل الاقتصادي

هناك جملة من المقومات المتعلقة بمسار أي تكامل اقتصادي وعلى قدر درجة توافرها تقاس إمكانية نجاح الدول قيد التكامل في مسعاها، وتتمثل هذه المقومات في ما يلي:

1- المقومات الاقتصادية: تتمثل في:[1]

- انسجام السياسات الاقتصادية وخاصة السياسة التجارية، النقدية، والمالية ولا يتطلب بالضرورة هذا التنسيق توحيد السياسات إضافة لذلك يجب تنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة، حيث يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية الإقليمية ويتم ذلك بإعداد سياسة إقليمية للاستثمار تضمن تنمية متجانسة بين الدول الأعضاء؛
- آليات النظام الاقتصادي (دور كل من القطاع العام والخاص والعلاقة بينهما أو المنافسة والاحتكار ومدى تكامل الأسواق)؛
- توفر الموارد الطبيعية حيث أن عدم توفر تلك الموارد بشكل كاف لدى بعض الدول قد يحفزها للدخول في تكامل مع غيرها من الدول التي تتوفر لديها تلك الموارد؛
- توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعملية الإنتاجية ويبرز هذا الجانب أهمية عنصر العمل الاقتصادي والفني الماهر لأهميته بالنسبة إلى العملية الإنتاجية وتوفير الكفاءة فيها[2]، حيث أنه من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي وتثبيت دعائمه وجود الأيدي العاملة، المدربة وحرية انتقالها مما يتيح للدول الأعضاء في التكامل استغلال مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة وباستمرار، كما يمكنها في نفس الوقت من تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها ومنه زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتقوية التعاون الاقتصادي بين الدول المتكاملة.[3]
- توفر البنية الأساسية ويقصد بها الطرق، وسائل النقل، الاتصال وغيرها إذ يعد هذا المقوم عنصر مهم في نجاح أي تكامل اقتصادي وبدونه يبقى التكامل محدودا.[4]
- وعملية توفير وسائل النقل والمواصلات يعتبر أمرا ضروريا للتكامل، حيث أنها تعمل على ربط الدول بعضها ببعض، وتساعد أيضا في نقل وتصدير السلع والمنتجات الزراعية والسلع المصنعة من أماكن الإنتاج إلى أماكن الاستهلاك وعن طريقها يمكن كذلك تجميع الأيدي العاملة، كما تعمل وسائل المواصلات على تعزيز التعاون

---

[1] عبد الرحمان روابح، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

[2] حامد عبيد حداد ، **مرجع سبق ذكره**، ص643.

[3] خاطر اسمهان، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص18.

[4] حامد عبيد حداد، **مرجع سبق ذكره**، ص 643.

الاقتصادي بين المناطق المتجاورة أو المعزولة، كما يجب توفر وسائل النقل والمواصلات داخل كل دولة من الدول المتكاملة وبين كل دولة ومجموعة الدول الأخرى الداخلة في نطاق التكامل.[1]

2- المقومات السياسية :

- تتجلى المقومات السياسية بصورة رئيسية في توافر إرادة سياسية مشتركة وقدر كاف من التوافق بين الأنظمة السياسية والسياسات العامة، الاقتصادية، الاجتماعية والعلاقات السياسية بين الدول أو بالأحرى بين حكوماتها قائمة على الاعتراف والاحترام المتبادلين وحسن الجوار، حيث تكسب هذه المقومات أهمية أكبر للتكتلات الاقتصادية التي تجمع بين بلدان نامية بالنظر للدور الكبير الذي تلعبه في هذه البلدان من جهة وضعف الروابط الاقتصادية الفعلية فيما بينها من جهة أخرى.[2]
- إذ ينبغي أن تكون الأنظمة السياسية متقاربة من حيث الفلسفة والتوجيهات الإيديولوجية ذلك أن عدم التماثل بين الدول في طبيعة أنظمتها السياسية شكّل أهم عائق في وجه التجارب التكاملية في العالم، في حين ساعد التماثل في الأنظمة السياسية لمعظم الدول التي سعت إلى إقامة تكامل في نجاح تكاملها.[3]

3- المقومات الأمنية: تتمثل في:[4]

- الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة سواء في الحاضر أو في المستقبل؛
- وتطورت أساليب الدفاع والحفاظ على الأمن بتطور الوسائل التقنية التي توصل إليها الإنسان من العصور البدائية والحجرية إلى الزراعة، الصناعة وتطور وسائل المواصلات من تكنولوجيا الاتصالات إلى تقنية المعلومات.

و ممّا لا شك فيه أن للأمن مستويات متعددة وتحمل في أربع:[5]

- أمن الفرد ضد كل ما يهدد حياته، ممتلكاته وأسرته؛
- أمن الوطن ضد أي أخطار داخلية أو خارجية؛
- أمن قطري (اقليمي) أو أمن جماعي لدول تتشارك المصالح فيها وتعمل على التكتل لحماية كيانها؛

---

[1] مقدم عبيرات، **التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه، 2002، ص 32.

[2] عبد الرحمان روابح، **مرجع سبق ذكره**، ص23.

[3] بن ناصر محمد، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص 22.

[4] نفس المرجع، ص 23.

[5] نفس المرجع.

- كما اكتسب الأمن الإقليمي أبعادا جديدة إذ لم يعد ينصرف إلى مواجهة التهديد المشترك، بل تجاوزه إلى إقامة ترتيبات وهياكل جديدة من أجل تحقيق التكامل، الاندماج والتعاون في كافة المجالات خاصة الاقتصادية التنموية.

5- المقومات الاجتماعية:

إذ يصبح التواصل أو القرب الجغرافي واقع طبيعي مهم ذو قيمة أكبر عندما تجمع دول قيد الانضمام خصائص وحدة اللغة، التاريخ، التراث والدين فتشابه هذه العناصر يساعد على ترسيخ نظرة فوق وطنية بالنسبة للدول قيد التجمع، فهو يشمل تجانس ووحدة في القومية.[1]

كما تمثل هذه المقومات البيئة أو الفضاء الاجتماعي للتكامل الاقتصادي الذي يمكن أن يطلق العنان له أو يعرقل خطواته بشكل جدي وتتركز قبل كل شيء في قدر من التقارب والتماثل في النسيج والوعي الاجتماعي وفي ثقافات البلدان المتكاملة، العادات والتقاليد.[2]

6- المقومات الثقافية:

تعتبر المقومات الثقافية عاملا أساسيا ومهما بين الدول المتكاملة ذلك أن اختلاف العادات، التقاليد والدوافع الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى إعاقة التكامل إلى حد بعيد، وفي نفس الوقت فإن وجود تقارب في هذه المقومات يؤدي إلى وجود فرص أكبر لنجاح التكامل وفعاليته، وينبغي أن نشير إلى أن هذه المقومات وإن كانت مهمة لنجاح عملية التكامل خصوصا إذا وصل إلى مراحله المتقدمة، والتي تمتزج فيها عوامل الإنتاج المختلفة والتي تتطلب وجود مثل هذا النوع من الانسجام والتآلف إلّا أن هذه المقومات ليست وحدها الكفيلة بنجاح أي تكامل.[3]

وما يمكن قوله هو أن رغم نجاعة وأهمية كل المقومات السابقة لقيام تكامل اقتصادي ناجح، هناك أهمية لضرورة وجود مقومات أخرى منها تقارب مستويات التنمية الاقتصادية بين الدول التي ترغب في التكامل حتى لا تكون هناك تخوفات ووجود مشاكل وصعوبات بينها، كما يجب التخلص من الاعتقاد القديم والذي يتمثل في أن العلاقة القائمة في ظل التكامل الاقتصادي لا تنحصر في طرف مستفيد وآخر غير مستفيد، وإنما يجب الاعتقاد أن كل الأطراف الداخلة في التكامل مستفيدة.[4]

---

[1] خليفة مراد، **مرجع سبق ذكره**، ص 50.

[2] عبد الرحمان روابح، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

[3] بن ناصر محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

[4] نفس المرجع.

ثالثا: مراحل التكامل الاقتصادي

يتخذ التكامل الاقتصادي مراحل أو مستويات عديدة تزداد درجاته كلما زاد الانتقال من مرحلة إلى أخرى أو من مستوى لآخر وصولا إلى الاندماج الاقتصادي التام، أي أن مراحل التكامل الاقتصادي تتراوح بين التخفيف في القيود الموجودة بين البلدان المتكاملة إلى إلغائها نهائيا وإدماج اقتصادياتها في وحدة واحدة وهي أعلى مستويات التكامل.

ولتوضيح ذلك سنتطرق إلى الأشكال التالية للتكاملات الاقتصادية القائمة والمتمثلة في:

أولا: منطقة التفضيل.

وتتمثل في اتفاق مجموعة من الدول على تخفيض معدلات الرسوم الجمركية*المفروضة على تجارة السلع والخدمات فيما بينها مع الاحتفاظ بمعدلات الرسوم الجمركية على تجارة السلع والخدمات مع الدول الأخرى ثابتة، ويعد هذا الشكل أبسط درجات التكامل الاقتصادي ومن أمثلتها منطقة تفضيل "الكومنولث"* التي كونتها انجلترا مع مستعمراتها السابقة في عام1932.[1]

ومن أهم خصائص منطقة التفضيل نذكر:[2]

- تشمل هذه الصورة التكاملية على مجرد تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية، دون أن يتم إلغاءها كليا فهي إذن نوع من المعاملات الجمركية التفضيلية الهادفة إلى تنشيط التبادل التجاري الإقليمي بين دولتين أو أكثر؛
- تنصب المعاملة التفضيلية الجمركية على الشق السلعي للتجارة الإقليمية بين مجموعة الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجزئي، لكنها لا تمتد إلى الشق النقدي للتجارة الإقليمية بين هذه الدول؛
- يلاحظ أن الدول الأعضاء في منطقة التجارة التفضيلية تحتفظ بحق صياغة وتحديد نمط سياستها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية بمفردها دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في هذا الخصوص.

* ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها سواء كانت صادرات أو واردات، وينقسم الرسم الجمركي إلى الرسم على الصادرات والرسم على الواردات.

* يعد النموذج التاريخي لمثل هذه الاتفاقيات بين بريطانيا ويعرف بدول الكومنولث، تأسس عام 1932، عدد دوله 48 دولة تقوم بتخفيض التعريفة الجمركية المرتفعة على الواردات من بقية دول العالم.

[1] محمد احمد السريتي، **مرجع سبق ذكره**، ص 174.

[2] العاقر جمال الدين، **التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، ص 73.

ثانيا: منطقة التجارة الحرة.

حيث يتفق مجموعة من الدول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية وكافة القيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها بتعريفاتها الجمركية وبما تفرضه من قيود كمية على تبادلها مع الدول غير الأعضاء، ولعل أشهر مثال لمنطقة التجارة الحرة هو المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة والتي تكونت عام 1960 من سبعة دول أوروبية : بريطانيا، السويد، النرويج، الدانمارك، النمسا ،سويسرا والبرتغال ثم انضمت إليها فنلندا وايسلندا بعد ذلك.[1]

هذا ويواجه هذا النوع من التكامل الاقتصادي مشكلة رئيسية تتعلق بإعادة التصدير وما يترتب عنها من انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة، خاصة عندما يكون هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية الخارجية، إذ يؤدي عدم توحيد الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء في منطقة التبادل الحر إلى اشتداد عملية إعادة التصدير، حيث يزيد من احتمال تسرب بعض المنتجات الأجنبية إلى داخل نطاق المنطقة وبوجه خاص إلى داخل الدول المطبقة لتعريفة جمركية عالية، ويتم ذلك باستخدام الدول المطبقة لرسوم جمركية منخفضة كمناطق عبور، وهو ما يكون في مصلحة المستوردين الذين يستغلون الوضع للتهرب من دفع الرسوم المرتفعة.[2]

ثالثا: الاتحاد الجمركي.

يقصد بالاتحاد الجمركي بأنه معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد، وعادة ما تكون اقتصاديات البلدان الشركاء متشابهة بما فيه الكفاية بغية تحقيق هيكلة للاقتصاديات التي تتبع عملية التكامل.[3]

حيث تتبع عملية إنشاء منظمة التجارة الحرة انشاء اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء والخطوة الإضافية هنا بعد إلغاء التعريفات الجمركية هي توحيد النظم والتعريفات الجمركية بين دول التكتل من جهة وبين العالم الخارجي، ويتم ذلك من خلال توحيد التعريفة الجمركية لواردات الدول الأعضاء في الاتحاد عند معدل معين، بالإضافة إلى إنشاء صندوق مركزي للإيرادات الجمركية بهدف إعادة توزيع الإيرادات بين الدول الأعضاء بهدف تعويض الدول التي قد تتضرر حصيلتها من الإيرادات الجمركية نتيجة لإنشاء الاتحاد.[4]

---

[1] أشرف أحمد العدلي، **التجارة الدولية**، مؤسسة الرؤية للطباعة والتوزيع، المعمورة، 2006، ص 210 .

[2] العاقر جمال الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 75.

[3] مخلوفي عبد السلام، بن عبد العزيز سفيان، مجلة علمية محكمة متخصصة في العلوم الاقتصادية والإدارية، **تأثير التكاملات الاقتصادية الإقليمية على تنافسية الاقتصاديات النامية**، العدد 03، سبتمبر 2014، ص 05.

[4] متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظريات والسياسات**، دار الفكر، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2011، ص 85.

ويمكن تلخيص أسس الاتحاد الجمركي في النقاط التالي:[1]

- وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء؛
- حرية تداول السلع بين الدول الأعضاء؛
- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي تجاه باقي دول العالم؛
- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتم الإتفاق عليها؛

وبهذا تتميز منطقة الاتحاد الجمركي على منطقة التجارة الحرة بتوحيد الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي مما يحميها من مواجهة مشكلة إعادة التصدير وما ينجر عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة.

رابعا: السوق المشتركة.

هي التي تشكل أعلى درجة من السير نحو الوحدة الاقتصادية لأن الإلغاء لا يشمل التعريفات الجمركية والقيود فقط أي المبادلات التجارية ولكن أيضا القيود المفروضة على حرية تنقل عوامل الإنتاج، رؤوس الأموال والأشخاص،[2] وتحقيق مبدأ الكفاية الاقتصادية القصوى في استغلال الموارد الاقتصادية في ظل آلية السوق المرتبطة بطبيعة النظام كما تعتمد بلدان السوق تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.[3]

خامسا: الاتحاد الاقتصادي.

هذا الشكل أكثر أشكال التكامل الاقتصادي تطورا وشمولية، يحتوي على جميع مزايا وصفات السوق المشتركة، فبينما لا يزال الوجود السياسي المنفصل للدول الأعضاء قائما فإن الاتحاد الاقتصادي ينشئ مؤسسات عديدة تتخطى صلاحياتها الحدود القومية وتصبح قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي.[4]

---

[1] بلقاسم طراد، **التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص04-05.

[2] حيزية هادف، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، **التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلا**، العدد 04، سبتمبر 2013، ص 15.

[3] هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، **آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية على الاقتصاد العربي**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 455-456.

[4] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص 389.

سادسا: الاتحاد النقدي.

يعرف "فريدز ماكلوب" اصطلاح الاتحاد النقدي على أنه عبارة عن اتحاد الترتيبات التي تسهل المدفوعات الأجنبية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء[1] وهذا يضمن تكوين سلطة نقدية مركزية التي ستحدد السياسة النقدية للمجموعة كلها، حيث أن اتفاقية "ماستريخت" الموقعة بين أعضاء الاتحاد الأوروبي في عام 1991 اقترحت استخدام عملة أوروبية موحدة (اليورو) بحلول عام 1999، إلا أن هذا المشروع ظل محل تقييم لأداء التنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء حتى اكتملت مستلزمات استخدام العملة الموحدة في مطلع الألفية الثانية، وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية المثال القياسي في الاتحاد النقدي حيث أن لكل ولاية أمريكية حكومة خاصة بها تضع السياسات والقوانين الخاصة لمواطنيها إلا أنها لا تمارس التأثير المستقل فيما يتعلق بسياستها الخارجية، سياستها الزراعية، سياسات الرفاهية الاقتصادية والسياسات النقدية التي تتولى تنظيمها الحكومة الفدرالية وتشترك جميعها في سياسة تجارية موحدة إزاء العالم.[2]

سابعا: الاندماج الاقتصادي الكامل.

تمثل المرحلة الأخيرة ويتم فيها توحيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية كافة تتطلب سلطة إقليمية عليا (فوق الدولة) لتحديد تلك السياسات وعملة موحدة وجهاز إداري تنفيذي تكون قراراته ملزمة للأعضاء، وقد يكون الاندماج الاقتصادي جزءا من عملية التوحيد السياسي حين تقرر دولتين أو أكثر الاندماج السياسي حتى يتحول مثل هذا التكتل الاقتصادي إلى وحدة سياسية.[3]

[1] عبد الرحمان روابح، **مرجع سبق ذكره**، ص10.

[2] هجير عدنان، زكي أمين، **الاقتصاد الدولي**، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 176-177.

[3] هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، **مرجع سبق ذكره**، ص 456.

الجدول (1-1): مراحل التكامل الاقتصادي.

أدوات التكامل	اتفاقيات تفضيلية	منطقة التجارة الحرة	الاتحاد الجمركي	السوق المشتركة	الاقتصاد الموحد	اتحاد اقتصادي ونقدي
تخفيض عوامل التبادل	+	+	+	+	+	+
إزالة عوائق التبادل التجاري		+	+	+	+	+
توحيد العوائق الخارجية			+	+	+	+
تحرير حركة عناصر الإنتاج				+	+	+
تنسيق السياسات الاقتصادية					+	+
توحيد اقتصادي ومالي و نقدي						+

المصدر: إبراهيم سالم ياسمينة، يحي هاجر، مجلة علمية محكمة متخصصة في العلوم الاقتصادية والإدارية، **دور التكامل الاقتصادي بين آمال التنظير ومشاكل التطبيق**، العدد 05، مارس 2015، ص 10.

من خلال الجدول رقم (1-1) يتضح أن أشكال أو مراحل التكامل تتم بصفة متدرجة من الأقل درجة وهي الاتفاقية التفضيلية إلى أعلى درجة وهي الاندماج الاقتصادي التام، وخلال الانتقال من مرحلة إلى أخرى يتم تعزيز و تعميق العلاقة التكاملية في كل مرة بداية بتخفيض عوائق التبادل إلى توحيد اقتصادي، مالي ونقدي في آخر مرحلة وهي الاندماج الاقتصادي التام، حيث أن الأشكال المختلفة للتكامل الاقتصادي ليست مسلكا حتميا لأي دولة تريد المشاركة في التكتلات الاقتصادية.

ونشير في هذا الصدد إلى أنه كما وضع الاقتصاديون الأشكال السابقة لم يشترطوا ضرورة أن تمر أي دولة تريد أن تسلك سبيل التكامل الاقتصادي وصولا إلى الوحدة الاقتصادية بهذه المراحل تباعا، ولكن أجاز هؤلاء

الاقتصاديين بل نصحوا بإمكان أي دولة أن تتفادى شكل أو أكثر من هذه الأشكال واشترطوا ألا يكون الاختيار عشوائيا بل يتعين أن يدرس الوضع دراسة عميقة ليكون القرار متواكبا مع ظروف الدولة الاقتصادية والاجتماعية، فقد تبدأ مرحلة التكامل بإنشاء سوق مشتركة مباشرة تعمل على تحقيق هذه المراحل حسب فترات زمنية وفي نفس الوقت تجمع بين مراحل أكثر خلال نفس الفترة كما تضمن مرحلة إنشاء السوق ابتداءا من وجود سلطة عليا تكون لقراراتها صفة الإلزام لأطراف التكتل.[1]

المطلب الثالث: العلاقة بين التكامل الاقتصادي وبعض المفاهيم.

هناك علاقة بين التكامل الاقتصادي وبعض المفاهيم كالتكتل والتعاون الاقتصادي.

أولا: العلاقة بين التكتل والتكامل الاقتصادي:

التكتل والتكامل الاقتصادي مفهومان مترادفان وهما من مخرجات التطور الحديث للاقتصاد العالمي ويقصد بالتكتل الاقتصادي تفاق مجموعة من الدول المتجاورة "الإقليم*" والمتقاربة في المصالح الاقتصادية على الحد أو إلغاء القيود على حركة تبادل السلع والخدمات، الأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي قد يكون عائدا إلى اختلاف السياسات السائدة في الدول.[2]

كذلك يمكن تعريف التكتل الاقتصادي بأنه تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك، هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة أو سوق مشتركة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية تعبر عن اتفاق عدد من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين كأوروبا الغربية، المنطقة العربية أمريكا الشمالية...الخ لإقامة ارتباطها فيما بينها في شكل من أشكال التكامل الاقتصادي، إلاّ أنه في الوقت الراهن أصبحت التكتلات الاقتصادية تنتمي دول أعضائها لأكثر من إقليم كمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا [ASIEN]* والمحيط الهادي * "APEC".[3]

---

[1] بن هدي أمال، **الاتفاقيات التجارية الاقليمية على ضوء قواعد المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2013، ص 39.

* وحدة أرضية تضم في إطارها مصالح مترابطة.

[2] شريف علي الصوص، **التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)**، دار اسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 56.

* تجمع أو رابطة جنوب شرق آسيا مكون من ست دول: أندونيسيا، ماليزيا، الفيليبين، سنغافورة، هونغ كونغ وتايلاند وكان الهدف منه مواجهة الخطر الشيوعي على المنطقة أثناء الحرب الفيتنامية وتحقيق الاستقرار والأمن.

* تتكون من 12 دولة تتمثل في: اليابان، أستراليا، الو م أ، كندا، نيوزيلندا، كوريا الجنوبية، ودول الآسيان.

[3] مقروس كمال، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

ولقيام التكتل الاقتصادي لابد من إجراءات محددة حتى يتشكل ويؤدي الغرض الذي أنشئ من أجله منها:[1]

- إزالة القيود المتمثلة في الحواجز الجمركية وإجراءات السياسة الجمركية من حماية ،إغراق، حصص، وغيرها التي تعترض سبيل انسياب السلع والخدمات وهي تنتقل بين الدول الأعضاء في الاتفاقية؛
- إدامة التنسيق في السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في مختلف النواحي الاقتصادية المتمثلة في الجوانب المالية والجوانب النقدية، وهذا يعني توحيد الضرائب على السلع والخدمات وكذلك تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء.

ثانيا: العلاقة بين التعاون والتكامل الاقتصادي.

يعد التكامل نوع من التعاون الاقتصادي إلاّ أنه أعمق من أساليبه ودرجته، فبينما يشمل التعاون على درجات متعددة من الإجراءات البسيطة مثل إجراء التخفيضات والإعفاءات أو رفع القيود الكمية إلى أعمق درجات التقارب الاقتصادي بتحقيق الوحدة والاندماج، أمّا التكامل فإنه يشير إلى عملية توحيد الدول للوصول إلى وحدة واحدة.[2]

حيث يشمل التكامل الاقتصادي مجموعة من الأدوات والسياسات التي تعمل على إجراء تعديلات وتغييرات هيكلية وسياسية في اقتصاديات البلدان المتكاملة فيما بينها وبالتالي نجد أن هناك آثار تغييرية عميقة في التكامل الاقتصادي، في حين نجد التعاون الاقتصادي يعمل على تغييرات في اقتصاديات البلدان المتعاونة فيه وهذه التغيرات لا تحدث تغيرات هيكلية عميقة بالدرجة التي يحدثها التكامل الاقتصادي.[3]

فإذا كان الهدف من التعاون الاقتصادي هو تسهيل عمليات التبادل الدولي والتخفيف من العقبات والمشكلات القائمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، فان التكامل الاقتصادي يذهب إلى أبعد من ذلك حيث يتضمن إزالة العقبات والمشكلات التي تعرقل حركة العلاقات الاقتصادية الدولية والعمل على زيادة عمق وفاعلية هذه العلاقات بين الدول، فضلا عن ذلك فان التكامل الاقتصادي يرتبط بتحقيق تغيرات وآثار هيكلية في الاقتصاد الوطني للدول الأطراف في عملية التكامل، أما التعاون فلا يرتبط لا من ناحية ما يستهدفه ولا من ناحية

[1] شريف علي الصوص، **مرجع سبق ذكره**، ص 57.

[2] يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 139.

[3] مقدم عبيرات، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

ما يترتب علية من آثار، وإن كانت هناك تغيرات فليس لها الطابع الهيكلي نفسه ولا الدرجة نفسها من العمق والشمول وبعد المدى في العلاقات بين الأطراف.[1]

هذا ويكمن الفرق بين التعاون والتكامل الاقتصادي في الكمية والنوعية معا، حيث أن عملية التكامل الاقتصادي تشمل التدابير التي تؤدي إلى قمع بعض أشكال التمييز وإزالة الحواجز التجارية والاتفاقيات الدولية بشأن السياسات التجارية لتكوين تعاون دولي طويل المدى، أما التعاون الاقتصادي فيهدف إلى تخفيف وطأة القيود المعرقلة لحركة التجارة كالقيود الجمركية وغير الجمركية والقيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال.[2]

حيث أن التكامل الاقتصادي يشمل الإجراءات المؤدية إلى القضاء على بعض أوجه التمييز، أي أنه مرحلة متقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية تتم بوعي وإرادة آخذة في الاعتبار طبيعة الأنظمة القائمة، ويهدف إلى إزالة التمييز لإنشاء كيان اقتصادي جديد، في حين يهدف التعاون الاقتصادي إلى تخفيف التمييز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة مع الحفاظ في نفس الوقت على سمتها الخاصة.[3]

ولا يشترط في التعاون الاقتصادي التقارب الثقافي والاجتماعي أو التكافؤ الاقتصادي بين أعضائه كما هو الحال بالنسبة للتكامل الاقتصادي الإقليمي، ولا يهدف إلى بلوغ وحدة اقتصادية أو سياسية كهدف نهائي حتى وإن سعت تلك الدول إلى تعظيم منافع لها وتقليص احتمالات النزاع فيما بينها.[4]

---

[1] مقروس كمال، **مرجع سبق ذكره**، ص15.

[2] عبد الرحمان روابح، **مرجع سبق ذكره**، ص 06.

[3] مقدم عبيرات، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

[4] مقروس كمال، **مرجع سبق ذكره**.

المبحث الثاني: التجارب الرائدة في مجال التكامل الاقتصادي.

أصبحت التكاملات الاقتصادية تشكل أهم فعاليات العلاقات الدولية وأكثرها تأثيرا وذلك بالنظر إلى ما تحققه من تطور حجم المبادلات التجارية للدول الأعضاء سواء بين هذه الدول أو بينها وبين الدول الأخرى أو على مجمل التجارة العالمية، حيث شهدت العلاقات الدولية في الآونة الأخيرة تطورات ملحوظة وظواهر متعددة فرضت وجودها على الساحة الدولية وهي تأسيس تكاملات اقتصادية من اتحادات جمركية ومناطق للتجارة الحرة شملت مختلف دول العالم.

المطلب الأول: نماذج التكامل الاقتصادي في الدول الأجنبية.

سنعرض من خلال هذا المطلب وبإيجاز أهم النماذج للتكامل الاقتصادي في كل من أوروبا وأمريكا وآسيا.

أولا: الاتحاد الأوروبي.

الاتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا والذي بلغ في تكامله الإقليمي مرحلة متقدمة، فهو نتاج عملية اندماج وتكامل بين دول تختلف شعوبها عن بعضها البعض في اللغة، الثقافة التاريخ والقومية، ومازالت في أوج نشاطها وتفاعلاتها ولم تصل إلى نهايتها.[1]

يضم 27 دولة من الدول الأوروبية فأسس بناءا على اتفاقية معروفة باسم "معاهدة ماستريخت" عام 1992 إلا أن فكرة إنشاءه تمتد إلى خمسينات القرن الماضي وبالتحديد عام 1957 إبان توقيع اتفاقية روما التي بدء تطبيق بنودها في الأول من يناير عام 1958، وشكلت من خلالها أول وحدة جمركية عرفت في الأصل باسم المؤسسة الاقتصادية الأوروبية وتسمى بشكل غير رسمي بالسوق المشتركة، وكانت هذه السوق هي الدافع الأول في تشكيل الاتحاد الأوروبي وتغيير شكله من مجرد تبادل تجاري إلى شراكة اقتصادية وسياسية.[2]

يعتمد الاتحاد الأوروبي في بنيته التنظيمية على ثلاث أجهزة إدارية تعرف بما يسمى "المثلث الإداري" وهي:

1. **مجلس الاتحاد الأوروبي:** يتكون المجلس الأوروبي من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد ويعتبر أعلى مستويات صنع القرار ومستودع السلطة العليا فيه، ويجتمع ثلاث مرات في السنة ويحدد التوجيه السياسي للاتحاد الأوروبي.[3]

[1] يوسف مسعداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 170.

[2] عبد القادر متولي، **مرجع سبق ذكره**، ص 96.

[3] عبد الرحمان روابح، **مرجع سبق ذكره**، ص 46.

2. المفوضية الأوروبية:

ومقرها في بروكسل –بلجيكا– وهي الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي ومسؤولة عن تنفيذ وتطبيق بنود إتفاقية روما وقرارات مجلس الوزراء باسم الاتحاد الأوروبي بناءا على تفويض محدد من قبل مجلس الوزراء.[1]

3. البرلمان الأوروبي:

ينتخب البرلمان الأوروبي من قبل الناخبين في الدول الأعضاء في الاتحاد و يخصص لكل دولة عضو في الاتحاد عدد من المقاعد يتناسب مع أهمية هذه الدول في الاتحاد، والبرلمان الأوروبي لا يمثل هيئة تشريعية تحرر القوانين لأن المفوضية الأوروبية ومجلس الوزراء هما اللذان يقومان بهذه المهمة، وتقوم هذه المفوضية الأوروبية بتقديم تقرير سنوي للبرلمان الأوروبي كما أن للبرلمان الحق في إقامة المفوضية الأوروبية أو عزلها وذلك لموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين.[2]

إن تجربة الاتحاد الأوروبي توفرت لها العديد من مقومات الاستمرار والديمومة إلى درجة أنّها أصبحت مثالا يحتذى لها، وهناك شواهد كثيرة تبين أن هذه المجموعة الدولية أصبحت أكثر اعتمادا فيما بينها من ذي قبل، فعلى سبيل المثال توحيد المواقف السياسية في المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة.[3]

ثانيا: السوق الأوربية المشتركة.

أنشأت هذه السوق عام1958، ضمت مجموعة من الدول الأوروبية وكانت نواتجها ست دول هي: بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، فرنسا، ألمانيا وإيطاليا، حيث أصبحت فيما بعد قوة فاعلة على المستوى الدولي بعد انضمام بريطانيا، اسبانيا، السويد، الدانمارك، النرويج، سويسرا، النمسا، البرتغال، واليونان وكذلك استيعابها لعدد من دول الكتلة الشرقية السابقة مثل بلغاريا ورومانيا.[4]

ولم تقتصر العضوية في السوق الأوروبية المشتركة على الدول الست المؤسسة حيث نصت المادة 207 من معاهدة روما على إمكانية منح حقوق العضوية الكاملة لأي دولة أوروبية تقدم طلبا لذلك، وعلى هذا الأساس انضمت عام 1973 كل من ايرلندا، الدانمارك، بريطانيا واليونان عام 1980 وبذلك أصبح عدد الدول الأوروبية المتمتعة بالعضوية الكاملة اثني عشر دولة وترتبط النرويج باتفاق للتجارة مع دول السوق الأوروبية المشتركة، أما

---

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، **مرجع سبق ذكره**، ص 405.

[2] نفس المرجع.

[3] عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، مجلة علمية متخصصة في العلوم الاقتصادية والإدارية، **التكامل الاقتصادي العربي مقاربة مع تجارب عالمية**، العدد 05، مارس 2015، ص65.

[4] شريف علي الصوص، **مرجع سبق ذكره**، ص 55.

المادتين 131، 238 من معاهدة روما فقد نصتا على نظام الانتساب أي العضوية المنتسبة من قبل الدول الأخرى عن طريق عقد اتفاقيات انتساب وبموجب ذلك نشأت العلاقة بين السوق الأوروبية المشتركة والدول النامية.[1]

تمثلت أهداف السوق الأوروبية المشتركة في:[2]

- حماية سوق منتجات الدول المشتركة فيه صناعية كانت أم زراعية من منافسة منتجات العالم الخارجي، وذلك بوضع تعريفة جمركية موحدة وحمائية مما يقلل من فرص التصدير لأسواق هذه الدول بالنسبة للسلع المتشابهة مع منتجات السوق الأوروبي؛
- الحاجة الماسة للسوق الأوروبية إلى استيراد المواد الخام التي لا تتوفر لديها، والتي لا تشكل موقفا تنافسيا لمنتجاتها، و بهذا تسعى إلى ربط البلاد المنتجة لهذه المواد بالسوق، وليس لضمان بقاء هذه البلاد تحت سيطرتها فحسب بل لفتح أسواق هذه البلاد أمام منتجاتها المختلفة.

ثالثا: منطقة التجارة الحرة الأوروبية.

تأسست منظمة التجارة الحرة الأوروبية عام 1960، من سبع دول غربية وهي: المملكة المتحدة، النمسا، الدانمارك، النرويج، البرتغال، السويد وسويسرا وانضمت فنلندا إلى هذه المجموعة كعضو ملازم لا يتمتع بكامل الحقوق والامتيازات عام 1961، وقد نصت الاتفاقية على التدرج في تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية على مراحل تنتهي عام 1970، وتهتم الاتفاقية بإنشاء هيئات مستقلة يسند إليها الإشراف على تنفيذ الاتفاقية كما اتبع في اتفاقية السوق المشتركة، بل اكتفت بإنشاء هيئة واحدة وهي مجلس الوزراء الذي يعتبر الهيئة الإدارية والاستشارية لمنطقة التجارة الحرة، ويتألف من ممثل واحد لكل دولة، ولم تحقق المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة نجاحا يذكر لعل ذلك يعود إلى عدم توفر مقومات التكامل الاقتصادي وأهمها التجاوز الجغرافي بين البلدان الأعضاء، كما أن إنشاء المنطقة جاء كرد فعل لعدم موافقة بعض الدول على الالتزام باتفاقية إنشاء السوق الأوروبية التي تستهدف إقامة وحدة اقتصادية تمهيدا لإقامة وحدة سياسية بين الدول الأوروبية.[3]

رابعا: تكتل المنطقة الحرة لأمريكا الشمالية.

لم يقتصر هدف بناء التجمعات الإقليمية على بلدان ذات اقتصاديات متجانسة ومتقدمة كالاتحاد الأوروبي في بدايته، وإنما تجاوزه إلى السعي لربط شبكات من التعاون أو الشراكة من أطراف أقل نموا، وفي هذا المجال نلاحظ

---

[1] محمد جمال الدين العلوي، **تجربة السوق الأوروبية المشتركة وعلاقتها بالدول النامية**، الندوة التي نظمتها رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم، 13-15 فيفري 1989، ص 114.

[2] نفس المرجع، ص 56.

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار، **مرجع سبق ذكره**، ص 412.

محاولات الاتحاد الأوروبي للتوسع نحو الجنوب (بلدان أوروبا الشرقية والوسطى ودول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط) وكذا اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية.[1]

هذا وبدأت جهود إبرام اتفاقية "النافتا" في عهد الرئيس الأمريكي "جورج بوش (الأب)" ثم تم إقرارها في عهد الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" في 17 نوفمبر 1993، و بدأ العمل بها في أول يناير 1994، وتضم الاتفاقية الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك، حيث تسمح الاتفاقية بانضمام أعضاء جدد إليها.[2]

يعتبر هذا التجمع غير متكافئ فنجد فيه المكسيك كبلد نامي إلى جانب أقوى الاقتصاديات عالميا الولايات المتحدة الأمريكية، مما يترتب عليه اختلاف الأهداف المرجوة من اتفاقية التبادل الحر.[3]

فبالنسبة للمكسيك تهدف الشراكة مع أطراف شمالية قوية إلى الرغبة في تحقيق أهداف داخلية على الصعيد الاقتصادي والسياسي والوصول إلى أسواق الدول الشريكة، وجلب الاستثمار والتكنولوجيا، وبالتالي تحسين معدل النمو الاقتصادي، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فتطمع من وراء هذا الاتفاق إلى مواصلة سياستها التجارية الدولية ومحاولة إقامة تكتل موازي للقوة الصاعدة للأوروبيين بالإضافة إلى الرغبة في الاستفادة من اليد العاملة في المكسيك خاصة، لكن الهدف المرجو فعلا هو محاولة تقييم المكسيك نموذجا في الانفتاح الخارجي للدول النامية وبالتالي جلب أطراف أخرى إلى فتح أسواقها أمام السلع والخدمات، وبالتالي الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة.[4]

تهدف منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:[5]

- زيادة معدل نمو الناتج المحلي والدخول للدول الأعضاء وفيما يخص المستوى القطاعي وافقت المكسيك على تحرير قطاع الذرى، بينما وافقت الولايات المتحدة على تخفيض الحواجز التي تفرضها على التجارة في الفاكهة الطازجة والخضروات؛
- إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي وفي نفس الوقت زيادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء؛

---

[1] يحي سعاد، **تقييم مسار التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 27.

[2] محمد توفيق عبد المجيد، **العولمة والتكتلات الاقتصادية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 257.

[3] يوسف مسعداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 163.

[4] عثمان ابو حرب، **مرجع سبق ذكره**، ص 172 .

[5] يوسف مسعداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 166.

- قيام كل من الولايات المتحدة وكندا بزيادة الاستثمارات في المكسيك وهذا يؤدي إلى زيادة العمالة في هذه الأخيرة وفي نفس الوقت فتح السوق المكسيكية التي كانت مغلقة أمام السوق الأمريكية.

خامسا: رابطة دول جنوب شرق آسيا.

يتكون تكتل ASEAN من ستة دول هي تايلاند، سنغافورة، ماليزيا، بروناي، أندونيسيا و الفليبين، و انضمت الفيتنام إلى هذا التكتل في 28 جويلية 1995، ولقد ركزت هذه الرابطة في البداية على التنسيق السياسي ثم بدأت تعمل على التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.[1]

توصف توجهات ASEAN بأنها مفتوحة ومرنة ويتجلى ذلك في عملية صنع القرار فيها حيث هناك قاعدة "مشاورات" و"موافقات" هي المبدأ الأساسي، هذا المبدأ يعد تقليديا بينما طريقة صناعة القرار ديمقراطيا في قرى مجتمعات جنوب شرق آسيا (على الأقل مجتمعات المالاي) حيث أن كل يصبح ملزما بالنتائج بعد "الموافقات".[2]

ويتميز طريق ASEAN عموما بثلاث سمات أساسية:[3]

- **الإجماع بين الأعضاء**: الإجماع هو نقطة البداية من أجل المزيد من النقاش؛
- **مبدأ المرونة**: يتجنب كل المشاركين الشكليات الجامدة من عمليات المفاوضات والرسميات؛
- **التعاون البين–حكوماتي**: كل قرارات الآسيان هي قرارات سياسية على المستويين الوطني والإقليمي.

الصفة السائدة بوجه عام في التجربة الآسيوية هي الأخذ بصيغة التعاون لا التكامل الإقليمي ومن ثم كان التوجه هو معالجة مشاكل مشتركة وليس تحقيق أهداف وطنية مشتركة، ويعتبر بعض المحللين أن التوجه الذي ظهر مؤخرا في جنوب شرق آسيا نحو تكثيف العمل المشترك من أجل دعم النمو في دول متقاربة اقتصاديا ومتجاورة جغرافيا فيما يسمى مناطق النمو أو مثلثات النمو، وهو نوع من الإقليمية الجديدة التي يمكن أن تتعايش مع الإقليمية التي تشمل عددا محددا من الدول الراغبة في الاستمرار في تعاونها أو تكاملها الإقليمي.[4]

وما يلاحظ أن هذه التكاملات تمثل أهم أدوات النظام الاقتصادي العالمي الجديد للزيادة في حجم التجارة الدولية وتعميق الاعتماد المتبادل وكذا الآثار المصاحبة لها في زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مختلف مناطق العالم.

---

[1] شحاب نوال، **أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية**، شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010، ص 81.

[2] ربيعي سامية، **آليات التحول في النظام الإقليمي–النظام الإقليمي لشرق آسيا**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص 186.

[3] نفس المرجع.

[4] شحاب نوال، **مرجع سبق ذكره**، ص 83.

المطلب الثاني: نماذج التكامل الاقتصادي في الدول العربية.

هناك مجموعة من التكاملات الاقتصادية العربية وهي كما يلي:

أولا: السوق العربية المشتركة.

خرجت فكرة السوق العربية المشتركة إلى حيز الوجود في قرار تاريخي لمجلس الوحدة العربية الاقتصادية في أوت 1964 بالقاهرة، حيث صادق على هذا القرار كل من الدول العربية التالية: الأردن، العراق، سوريا، مصر وذلك رغبة من الدول الموقعة في تحقيق التكامل الاقتصادي لتحقيق مكاسب اقتصادية عربية على مستوى كل دولة.[1]

ثم اتسعت دائرة العضوية خلال الثمانينات لتشمل كل من ليبيا، موريتانيا واليمن وكان الهدف الأساسي من قرار مجلس الوحدة الاقتصادية تحرير التجارة بين الدول الأعضاء عن طريق إعفائها من الرسوم الجمركية تدريجيا بهدف الوصول إلى منطقة التجارة بخطوة أولى نحو تحقيق السوق العربية المشتركة، وتتمثل أهم أهدافها في حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية، حرية الإقامة، العمل الاستخدام، وممارسة النشاط الاقتصادي، ولكن ما يمكن ملاحظته هو أن قرار السوق المشتركة لا ينشئ في الحقيقة سوقا مشتركا، بل ترك إنشائها للمستقبل وإنما هو في الحقيقة مجرد قرار بتحرير التجارة بين الدول العربية وهو ما يوافق إنشاء منطقة تجارة حرة عربية سعت الدول العربية إلى تحقيقها بدءا بإبرام اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بينهما.[2]

ثالثا: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

برزت أهمية انشاء منطقة حرة عربية من أجل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية والحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية، وخاصة أن الاتفاقيات الثنائية للتجارة أصبح لا مجال لها ولا بد من تعميم ما تتيحه من مميزات تجارية على بقية الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة OMC، وقبل أن تصبح منطقة تجارة حرة عربية كبرى* كانت اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام 1953 واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في عام 1957، ثم في 1981/02/27 أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن اتفاقية جديدة هي اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري، هذا واتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار القاضي بالإعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في 1997/02/19 والتي تهدف إلى تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول

[1] شريف علي الصوص، **مرجع سبق ذكره**، ص 66.

[2] بلقاسم طراد، **مرجع سبق ذكره**، ص11-13.

* في نهاية عام 2004 ضمّت ثمانية عشر دولة عربية هي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، المملكة العربية السعودية، سوريا، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن، موريتانيا، الصومال ودخلت السودان في 2005.

الأطراف من الرسوم الجمركية وفقا لمبدأ التحرير التجاري، منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نموا وتضم ثمانية عشر دولة.[1]

حيث تتوافر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على عدة معوقات منها عدم توفر الإرادة السياسية، حيث أن قرار إنشاء المنطقة قد صدر على مستوى رؤساء الدول العربية وملوكها ووزراء خارجيتها وكذلك وجود السند القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية، حيث يوجد شرطين للانضمام للمنظمة أحدهما المصادقة على اتفاقية تسيير وتنمية التبادل بين الدول العربية والثاني يتعلق بالموافقة على البرنامج التنفيذي.[2]

وكانت مذكرة جامعة الدول العربية قد طرحت ثلاث بدائل لإقامة منطقة تجارة حرة وهي:[3]

- دمج مناطق التجارة الحرة القائمة كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية؛
- ربط وتطوير الاتفاقيات التجارية الثنائية القائمة بالفعل؛
- التحرير الفوري للتجارة بين الأقطار العربية مع السماح ببعض الاستثناءات خلال فترة سماح يتم تحديدها بأسباب مقبولة.

ثالثا: اتحاد المغرب العربي.

توصلت الدول المغاربية إلى صيغة قانونية تنظيمية للتكامل فيما بينها، تمثلت في معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي التي ضبطت الإطار التنظيمي للعمل المغاربي المشترك مستفيدة من المقومات التي تشترك فيها سياسيا اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا، تاريخيا، وجغرافيا لتحقيق الاندماج* والتكامل.[4]

وترجع الفكرة الأولى لإنشاء اتحاد المغرب العربي إلى المؤتمر المغاربي الذي انعقد بجمهورية مصر العربية بالقاهرة في فيفري 1974 ويضم خمسة دول هي: الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب وموريتانيا، وفي تاريخ جوان 1988 حدث أول لقاء بين زعماء الدول المغاربية الخمس في زرالدة بالجزائر وهذا بهدف الاتفاق على مشروع مراكش، والذي عرف فيما بعد باتفاقية مراكش والتي تم التوقيع عليها في 17 فيفري 1989 وأنشئ بموجبها اتحاد يجمع الدول الخمس المذكورة سابقا تحت اسم "اتحاد المغرب العربي".[5]

---

[1] يوسف مسعداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص157.

[2] الجوزي جميلة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، **التكامل الاقتصادي العربي: واقع وآفاق**، العدد 05، الجزائر، (د، س، ن)، ص 31.

[3] معراج هواري، مركز الدراسات الإقليمية، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي**، العدد 04، الجزائر، 2007، ص 07.

* عرّفه الاقتصادي المصري "أحمد الغندور" بأنّه: عملية إذابة الاقتصاديات المختلفة في اقتصاد واحد وله درجات تتفاوت حسب العناصر التي تتحقق من قيام الاندماج.

[4] خليفة مراد، **مرجع سبق ذكره**، ص 118.

[5] غانية نذير، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

وتواجه الدول الأعضاء في تكتل المغرب العربي التحديات التالية:[1]

- ✓ الزيادة السكانية السنوية؛
- ✓ ظروف العمل وارتفاع معدلات البطالة؛
- ✓ الحاجة المتزايدة إلى استيراد السلع الغذائية؛
- ✓ الديون الخارجية؛
- ✓ انخفاض المستوى التكنولوجي؛
- ✓ اختلال ميزان المدفوعات؛
- ✓ وتسعى بعض الدول في التكتل إلى إبرام اتفاقيات المشاركة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ولا يخفى أن هذه المشاركة سوف تساعد على نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول الأعضاء، ويرتبط مستقبل التكتل بالروابط مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية خصوصا أن أغلب الاستثمارات تأتي من الأوروبيين، ويعتبر التكتل بمثابة سوق لتصريف المنتجات الأوروبية التي تستوردها الدول الأعضاء.

رابعا: مجلس التعاون الخليجي.

بدأت بوادر إنشاء هذا المجلس سنة 1975 من خلال البيان المشترك بين دولتي الكويت والإمارات العربية المتحدة، يضم ستة دول أعضاء*[2] ويهدف هذا المجلس الى:[3]

- ✓ تحقيق التنسيق، الترابط والتكامل بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها؛
- ✓ توحيد السياسات والأنظمة في مختلف الميادين الاقتصادية، المالية، الاجتماعية، الصحية، الإعلامية السياحية، التشريعية والإدارية؛
- ✓ تطوير ودفع عملية التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة، التعدين، الزراعة، الثروات المائية والحيوانية؛
- ✓ إنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة المشروعات المشتركة؛
- ✓ تحقيق التجانس بين الخطط الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي والسعي إلى توحيد الأنظمة المتعلقة بالاستثمار ووضع سياسة استثمارية مشتركة تهدف إلى توحيد الاستثمارات الخليجية الداخلية والخارجية التي تخدم مصالح هذه الدول وتطلعات شعوبها؛

---

[1] أشرف أحمد العدلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 271.

*الإمارات، البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، قطر والكويت.

[2] مقروس كمال، **مرجع سبق ذكره**، ص 95.

[3] نفس المرجع، ص 96.

- ✓ تنسيق السياسات المالية والنقدية بالتنسيق بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول المنطقة تمهيدا لإنشاء عملة موحدة؛
- ✓ حرية تنقل الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي وذلك بوضع الأسس الكفيلة لمعاملة رعايا دول مجلس التعاون في أي دولة من هذه الدول نفس المعاملة دون تمييز؛
- ✓ العمل على إزالة كل العراقيل التي تقف أمام تدفق الموارد، رؤوس الأموال وكل عناصر الإنتاج بتوحيد الأنظمة والتشريعات التجارية، المالية والجمركية؛
- ✓ تشجيع القطاع الخاص في هذه الدول بإقامة المشاريع المشتركة التي تؤدي إلى توثيق المصالح الاقتصادية لهذه الدول.

كما أن مجلس التعاون لدول الخليج العربي يضم مجموعة من الأجهزة التي تساعد على تحقيق بعض الأهداف وهي:[1]

- **المجلس الأعلى**: وهو السلطة العليا المكلفة بوضع السياسة العليا للمجلس ويتكون من ملوك وأمراء الدول الأعضاء؛
- **المجلس الوزاري**: ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء، ويعد الجهاز التنفيذي للمجلس والمحرك لتطوير التعاون التنسيقي؛
- **الأمانة العامة**: وتمثل الجهاز التنفيذي المسؤول عن تنفيذ ومتابعة أحكام الاتفاقية المنشئة للمجلس والقرارات التي يصدرها المجلس الأعلى؛
- **هيئة تسوية المنازعات**: ويتم تشكيل هذه الهيئة من طرف المجلس الأعلى ومن عدد مناسب من مواطني الدول الأعضاء غير الأطراف في النزاع، وتختص فيما يحيله لها المجلس الأعلى من منازعات في حالة نشوء خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي.

[1] بلقاسم طراد، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

المطلب الثالث: تقييم جهود التكامل الاقتصادي العربي.

من المفارقات التي يمكن للمهتمين بالشؤون الاقتصادية العربية أن يقف عليها ضعف الاهتمام بالتكامل الاقتصادي العربي، وتعرض مسيرته للتعثرات المستمرة في عصر تسوده التكتلات الاقتصادية كما أنه من الغريب أن يلاحظ النمو في الارتباط غير متكافئ للدول العربية مع الدول المتقدمة، إلّا أنه لا يجب عدم إغفال إنجازات التكامل الاقتصادي العربي التي وبالرغم من محدوديتها إلا أنها مهمة ولها انعكاساتها الإيجابية على توسيع العلاقات الاقتصادية العربية، لذا لتحديد الواقع الموضوعي للتكامل الاقتصادي العربي لا بد من النظر إلى كل مظاهر النجاح والإخفاق.

أولا: مظاهر النجاح في مسار التكامل الاقتصادي العربي:

تبرز مظاهر نجاح مسار التكامل الاقتصادي العربي في المجالين التاليين:[1]

- **إنشاء مشروعات عربية مشتركة:**

وتكتسب المشروعات العربية المشتركة أهمية خاصة بوصفها إحدى أدوات التشابك والتلاحم الاقتصادي العربي ولقد تطورت هذه المشروعات في الوطن العربي خلال العقود الثلاثة السابقة الماضية تطورا سريعا إذ يقدر عددها نحو 856 مشروعا ويكشف هذا الرقم عن ظاهرة اقتصادية جديدة يمكن أن تؤدي دورا هاما ومؤثرا في متغيرات التنمية العربية وفي السعي نحو التكامل؛

- **تدفق العون الإنمائي العربي:**

وذلك من خلال الصناديق الإنمائية العربية الوطنية والإقليمية، إذ يعتبر هذا العون وسيلة فاعلة لانسياب المساعدات الإنمائية الميسرة التي تقدمها البلدان العربية المانحة، كما أنه صورة مهمة من صور التعاون الاقتصادي العربي نظرا لما يتميز به من انخفاض سعر الفائدة وطول فترة السماح والسداد وارتفاع عنصر المنح فيه.

[1] بلعزوز سليمان، مجلة الباحث، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، العدد 06، 2008، ص 61- 62.

ثانيا: مظاهر الإخفاق في مسار التكامل الاقتصادي العربي: تتمثل في ما يلي :[1]

- إن الخلافات السياسية بين الحكومات العربية عطلت إمكانية العمل المشترك فأطاحت بكل الاتفاقيات التي أنجزتها الجامعة العربية؛
- اعتماد الدول العربية على الإيرادات الجمركية وعلى الاقتصاد العربي عموما كرافد أساسي للموازنة، الأمر الذي يعقد الدخول في اتفاقيات مشتركة؛
- التسرع في إصدار القرارات الخاصة بالعمل المشترك وغياب أطر الدراسات المعلوماتية والإحصائية.
- عدم اعتبار التعاون الاقتصادي والاستغلال الكلي للطاقات عنصرا أساسيا من عناصر الأمن القومي الذي لا يزال مقتصرا على ما يملك النظام من دبابات وجنود؛
- اختلاف النظم الاقتصادية العربية حول دور القطاع الخاص مما يصعب صياغة رؤية مشتركة ووضع الاستراتيجيات المناسبة للدور المطلوب من الدولة والقطاع الخاص.

وهناك مظاهر أخرى تتمثل في:[2]

- التبعية الاقتصادية والمالية للدول المتقدمة وهذه التبعية تجعل المصالح الخاصة لكل الدول العربية أكثر إلحاحا من السعي لتحقيق المصلحة العامة لمعظم الدول العربية، وهذا الوضع يؤدي إلى حدوث تفتت بين الدول العربية ويتم كل ذلك لصالح الدول المتقدمة التي تسعى جاهدة إلى إعاقة كل محاولة للتكامل بين الدول العربية؛
- احتلال الهياكل الاقتصادية للدول العربية ويتضح ذلك من اعتمادها في معظمها على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع حيث لا تستطيع أن تدفع معدلات التنمية في الأجل الطويل أو تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير، واستمرار هذا الاحتلال حتى بعد مرور نصف قرن من الحرب العالمية الثانية وخفض هذا من معدلات النمو الاقتصادي للدول غير البترولية ويتضمن ذلك افتقار الدول العربية القدرة على التحول؛
- أدى تزايد معدلات نمو السكان في بعض الدول العربية إلى تعميق الفجوة بين الفقراء والأغنياء في هذه الدول، مما ساهم في خلق مشكلات اقتصادية واجتماعية أسفرت عن ارتفاع معدلات البطالة وتناقص العمالة الماهرة وتفشي ظاهرة الأمية بشكل كبير؛

---

[1] عبد الغني عماد، **التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة أسباب التعثر وشروط الانطلاقة**، ورقة مقدمة للمائدة المستديرة التاسعة للأساتذة العرب المنعقدة في الجماهير الليبية الشعبية، ليبيا، 23- 28 جويلية 1999، ص 12.

[2] الجوزي جميلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 28- 29.

- ضعف القاعدة الإنتاجية والتوجه الخارجي لاستراتيجية التنمية في الدول العربية وغياب التنسيق بين السياسات الاقتصادية.

ومن جانب آخر كان من أسباب عدم نجاح محاولات التكامل الاقتصادي العربي عدم توافر الإرادة السياسية الصادقة على مستوى القيادات العربية للدخول في ترتيبات تجارية مثلا تفضيلية لتحرير التجارة البينية، إمّا لعدم اقتناع هذه القيادات لجدوى التكامل الاقتصادي العربي أو تفاديا للتكلفة التي تتحملها من جراء تبنيه، رغم خطاباتها التي توحي بأخذ التنسيق والتكامل على صعيد الاقتصاد بعين الاعتبار عند وضع السياسات الاقتصادية الوطنية، ولكن لم يبرز في أي قطر عربي ما يؤكد ذلك بوجود تغيير فعلي على ضوء منطق مثل هذا التنسيق والتكامل وكنتيجة منطقية لذلك نجد هناك تضارب دائم ومنافسة غير مبررة.[1]

[1] خليفة مراد، **مرجع سبق ذكره**، ص 143.

المبحث الثالث: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي التقليدي.

إلى جانب التكامل الاقتصادي التقليدي ظهرت إقليمية اخرى سميت بالإقليمية الجديدة أو الحديثة.

المطلب الأول: الإقليمية الجديدة.

مرت الإقليمية الجديدة بمراحل تطور مختلفة وقدّمت لها جملة من التعاريف وذلك على النحو التالي:

أولا: النشأة.

يعتبر الاتجاه إلى تكوين التكتلات الإقليمية العملاقة بين مجموعة من الدول التي تتوافر فيها عددا من المقومات المتجانسة اقتصاديا، ثقافيا، حضاريا، وتاريخيا والتي تربطها مصالح اقتصادية مشتركة، هي من أهم الخصائص المميزة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث شهدت نهاية القرن العشرين تزايدا كبيرا نحو التكتل والاندماج بين الدول التي يتوافر لديها حد أدنى من مقومات التجانس الاقتصادية، ويدفع إلى هذا التكتل ما يتضمنه من مكاسب ومزايا والتي تأتي في مقدمتها التمتع بوفرات الحجم، التخصص الإنتاجي والرغبة في فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول الأعضاء، ممّا يؤدي إلى تحسين شروط التبادل التجاري لدول التكتل ومن ثم زيادة صادراتها وارتفاع قدراتها التنافسية.[1]

حيث ظهرت الموجة الثانية من الإقليمية والتي أطلق عليها الإقليمية الجديدة لتوصيف تلك الموجة التي بدأت منذ منتصف الثمانينات من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري الاقليمي،[2] ويستند هذا المفهوم إلى نموذجين هما:[3]

- **النموذج الأول**: هو التكتل التجاري الإقليمي القائم على فرصة تسيير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وبدرجة تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، ولهذا النموذج مستويات متعددة أدناها هي المناطق التجارية الحرة وأعلاها الاتحاد الاقتصادي مثل: الاتحاد الأوروبي.
- **النموذج الثاني**: قائم على أساس التخصص وتقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا التخصص والتقسيم في العمل ومثال ذلك مثلث النمو الإقليمي الفرعي الذي ربط بين التكنولوجيا والقوة المالية في سنغافورة، العمالة والموارد في أرخبيل ريو بإندونيسيا، وبعبارة أخرى فان عملية إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي بما يتوافق مع المتغيرات العالمية الجديدة هي أبرز سمات مفهوم الإقليمية الجديدة، حيث أنه يهدف إلى جعل الكتل الاقتصادية الإقليمية حلقة ربط وسيطة بين الدول

[1] عثمان ابو حرب، **مرجع سبق ذكره**، ص277.

[2] قاصدي مرباح، مجلة الباحث، **معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية**، العدد07، ورقلة، 2010، ص109.

[3] نفس المرجع.

من ناحية والنظام العالمي من ناحية أخرى، وبالتالي فان الإقليمية الجديدة تختلف عن مفهوم الإقليمية الذي شاع في الستينات بغلبة الطابع الاقتصادي.

ثانيا: التعريف.

يقصد بالإقليمية الجديدة ذلك النوع من التكتل الذي يجمع بين العديد من دول العالم لا تتقارب في المستويات الاقتصادية والاجتماعية كما هو الحال في المنهج التقليدي، ولقد تجلّى ظهور المنهج الجديد بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في 1995، لكنّه كان معروفا من قبل هذه الفترة وذلك من خلال اتفاقية الجات GATTحيث زاد انضمام الدول إلى هذا التكتل بنسبة كبيرة، فمن خلال المنظمة العالمية للتجارة تم إلغاء العمل بالنظم التفضيلية، ممّا أعطى فرصة للدول الأقل نموا والتي لا تستطيع أن تنشئ تكاملا اقتصاديا فيما بينها في إيجاد منافذ إلى الأسواق العالمية من خلال توثيق علاقاتها بدول أكثر تقدما تعمل كرائد لها في اقتحام تلك الأسواق، حيث تعمل المنظمة العالمية للتجارة والتي تمثل المنهج الجديد على تحرير القيود التجارية لتسهيل انتقال السلع والخدمات على الصعيد العالمي وفتح الأسواق التجارية بين بعضها البعض، وجعل الاقتصاد العالمي يتجاوز الحدود الجغرافية ويصبح أكثر تقاربا وتكاملا على ما كان عليه من ذي قبل.[1]

هذا ويذهب البعض إلى تعريف الإقليمية الجديدة بأنها سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض، وهي تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير الأعضاء والتي تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين دول التكتل، كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير الأعضاء ليست بالضرورة أن تكون مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء.[2]

ثالثا: سمات الإقليمية الجديدة.

على الرغم من أن ظاهرة إنشاء التكاملات الاقتصادية الإقليمية قديمة إلّا أن التوجهات الحديثة لتلك التكتلات تختلف عنها اختلافا كبيرا، فقد اتّسمت التكتلات القديمة بسيادة الدوافع التجارية بالإضافة إلى أن درجات التكامل والتجانس التي تحققت في تلك التكتلات اتسمت بالتفاوت والتباين الشديد ولم يؤتى منها نتائج ملموسة فيما عدا الاتحاد الأوروبي.

[1] بن ناصر محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

[2] قاصدي مرباح، **مرجع سبق ذكره**، ص 109.

أما بالنسبة للتكتلات الإقليمية الجديدة فقد اتسمت بالسمات التالية:[1]

- ❖ أصبحت الترتيبات التكاملية أكثر تعقيدا وتشابكا سواء من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي؛
- ❖ تعكس التكتلات الإقليمية الجديدة الأفكار الاقتصادية الليبرالية واقتصاد السوق كما زاد الاعتماد المتبادل للاقتصاد العالمي بعد الحرب الباردة كنتيجة للانتشار السريع للتكنولوجيا وتحرير التجارة في أغلب الدول، فقد قام عديد من الدول النامية منفردة بتحرير تجارتها الخارجية كعنصر من عناصر إصلاح سياسات الاقتصاد الكلي؛
- ❖ تتسم معظم الترتيبات الإقليمية الجديدة بسمة مشتركة تتمثل في كون الدول المعنية أعضاء في عدة تكتلات إقليمية في نفس الوقت؛
- ❖ تركز الترتيبات التكاملية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار، سوق العمل، سياسات المنافسة التكامل النقدي والمالي، التعاون العلمي، التكنولوجي والبيئي؛
- ❖ تأخذ التكاملات الإقليمية الجديدة من استراتيجيات التوجه الخارجي منهاجا لها وتعتمد النظرة الخارجية والبينية للتكتل كمصدر للنمو، كما أنها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الاستفادة من عمليات العولمة؛
- ❖ تمثل الإقليمية محاولات للاستفادة من مكاسب اقتصاديات الحجم، تنوع المنتجات، ومكاسب زيادة الكفاءة وتنسيق السياسة التي تبرزها التكتلات الإقليمية الجديدة؛
- ❖ تؤكد التكتلات الإقليمية الجديدة أيضا على أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للتكتلات الإقليمية كمحرك أساسي في اتجاه تحرير التجارة كهدف نهائي لإقامة تكتل اقليمي، وعلى غير ما كانت عليه التكتلات القديمة، فإن الترتيبات الإقليمية الجديدة تعتبر من وسائل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق المنافسة العالمية للتجارة؛
- ❖ ظهور ترتيبات تكاملية مختلفة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية ومتقدمة.

[1] علاوي محمد لحسن، مجلة الباحث، **الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي**، العدد07، ورقلة، 2010،ص 110.

المطلب الثاني: التباين بين الإقليمية التقليدية والإقليمية الجديدة.

إن التوجه العام الغالب في الوقت الحالي من خلال التكامل الإقليمي هو تقليص معدلات الحماية من جهة والسعي إلى رفع معدلات التصدير إلى الأسواق العالمية دون تمييز من جهة أخرى، وبالتالي فإن تقبل الدول النامية مشاركة دول متقدمة في تجمعاتها، مرجعه في المقام الأول قيام الدول النامية بتعزيز قدراتها التصديرية وكذلك بالمقابل رغبة الدول المتقدمة ضمان استيعاب أسواق الدول النامية للمزيد من صادراتها الصناعية والخدمية، وهو الأمر الذي لم تعرفه التكتلات الإقليمية القديمة التي قامت أساسا على تكتلات بين دول متقدمة بعضها لبعض [شمال- شمال] وبين دول نامية معا [جنوب- جنوب] زيادة على اختلافات جوهرية أخرى ميزت التكتلات الإقليمية الجديدة على تلك القديمة التي سادت في الستينات.[1]

حيث تمثلت هذه الاختلافات في:[2]

- ركزت الإقليمية التقليدية أو الكلاسيكية التي نشأت على أساسها المؤسسة القديمة على عناصر التجاور الجغرافي والتشابه الثقافي والإيديولوجي كأساس لبناء التنظيم الإقليمي، في حين نجد أن الإقليمية الجديدة ركزت على تشابه المصالح بين الدول ممّا يعني إمكانية إنشاء مؤسسة للتعاون الإقليمي بين دول غير متجاورة جغرافيا وغير متشابهة ثقافيا، فبينما ركزت الإقليمية التقليدية على إنشاء مؤسسة الأمانة العامة والمؤسسات التنظيمية المساعدة وعلى الطابع الحكومي المسيطر على تلك المؤسسات، بالمقابل نجد أن الإقليمية الجديدة ركزت على إنشاء مؤسسات محدودة للإشراف على التعاون وعلى أن يكون البعد الحكومي هو أحد أبعاد تلك المؤسسات ويتم اشراك مؤسسات القطاع الخاص في بناء تلك المؤسسات؛
- الإقليمية القديمة ركزت على أن التنسيق بين السياسات يتم بشكل تدريجي مع توسيع صلاحيات السلطة، ويشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي خلافا للإقليمية الجديدة التي هدفها إعطاء وزن أكبر للشركات متعددة الجنسيات* [العابرة للقارات]؛
- الهدف النهائي لصيغة التكامل الاقتصادي التقليدي هو الوصول إلى وحدة اقتصادية على أمل الانتهاء بوحدة سياسية، أما بالنسبة للإقليمية الجديدة فقامت على مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال؛

[1] عثمان أبو حرب، **مرجع سبق ذكره**، ص202، 203.

[2] عبد الرحمان روابح، **مرجع سبق ذكره**، ص69.

* هي شركات أمريكية لها فروع على مستوى العالم تمتاز بضخامة رؤوس أموالها، تتموقع في القطاعات الاستراتيجية، تحتكر السلع المنتجة ويطلق عليها بالشركات العابرة للقارات.

- بالنسبة للدوافع السياسية فقد ركزت الإقليمية التقليدية على تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب، أما الإقليمية الجديدة فقد ركزت على دعم الاستقرار السياسي.

وهناك فروقات أخرى تتمثل في:[1]

- بالنسبة لتحرير التجارة نجد أن الصيغة التقليدية تأخذ شكل اتفاقيات تفضيلية ثم منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي، أما الإقليمية الجديدة فتأخذ شكل مناطق حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها؛
- بالنسبة لشرط عدم المعاملة بالمثل فهو مسموح به لصالح الدول الأعضاء الأقل تقدما في التكتل بالنسبة لصيغة التكامل التقليدي، أما الصيغة الجديدة فهذا الشرط غير مسموح به وتم استبداله بتعويض الدول الأعضاء الأقل تقدما.

إلى جانب ما يلي:[2]

- بالنسبة لنطاق التجارة في الصيغة التقليدية أساسه السلع الصناعية بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي، أما في الصيغة الجديدة فأساسه السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير؛
- أما بالنسبة للدعوة والتوجيه فالسلطات الرسمية هي المسؤولة عن ذلك بالنسبة للصيغة التقليدية، أما بالنسبة للصيغة الجديدة فالمسؤول عن ذلك هو رجال الأعمال والشركات متعددة الجنسيات والتي يطلق عليها العابرة للقارات.

[1] السيد عبد القادر متولي، **مرجع سبق ذكره**، ص88.

[2] بن ناصر محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

الجدول (1-2): الفرق بين الاقليمية التقليدية والاقليمية الجديدة.

الفروقات	الإقليمية التقليدية	الإقليمية الجديدة
أساس المؤسسات.	التجاور الجغرافي والتشابه الثقافي والايديولوجي.	تشابه المصالح.
الطابع المسيطر على المؤسسات.	الطابع الحكومي هو المسيطر على المؤسسات [القطاع العام].	البعد الحكومي هو أحد أبعاد تلك المؤسسات [القطاع الخاص].
الهدف.	التنسيق بين السياسات بحيث يتم بشكل تدريجي.	اعطاء وزن أكبر للشركات متعددة الجنسيات.
الهدف النهائي.	الوصول إلى وحدة اقتصادية على أمل الانتهاء بوحدة سياسية.	تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال.
الدوافع السياسية.	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب.	دعم الاستقرار السياسي.
تحرير التجارة.	تأخذ شكل اتفاقيات تفضيلية ثم منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي.	تأخذ شكل مناطق حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول مقوماتها.
شرط عدم المعاملة بالمثل.	مسموح به لصالح الدول الأعضاء الأقل تقدما في التكتل.	غير مسموح به ويتم استبداله بتعويض الدول الأعضاء الأقل تقدما.
نطاق التجارة.	أساسه السلع الصناعية بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي.	أساسه السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز الصادرات.
الدعوة والتوجيه.	السلطات الرسمية هي المسؤولة.	رجال الأعمال والعابرة للقارات.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: عثمان أبو حرب، عبد الرحمان روابح، السيد عبد القادر متولي، بن ناصر محمد، مراجع سابقة.

خلاصة الفصل:

التكتلات الاقتصادية من أهم السياسات الاقتصادية الدولية تأثيرا في خلق فرص متعددة ومتنوعة خارج الحدود الجغرافية وذلك من خلال التصدير، الاستثمار الأجنبي المباشر، الشراكة، التحالفات الاستراتيجية وغيرها من استراتيجيات اقتحام الأسواق الدولية نظرا لما يمنحه التكامل الاقتصادي من مزايا تسير حركة السلع والخدمات...الخ.

فالتكاملات الاقتصادية التي تضعها الحكومات كانت ولا تزال سبب المزايا والمكاسب التي تدفع بها اقتصادياتها نحو التقدم، الانفتاح والرواج في التصدير والتكامل في دخول الواردات لسد الاحتياجات بأقل أسعار ممكنة، وفي الغالب تكون للواردات من السلع التي يتطلب إنتاجها تكاليف مرتفعة وأعباء باهظة في الدول المستوردة والتي تلجأ إلى خيار فتح الأسواق أمام السلع المصنعة في الخارج من أجل تجنب تعطيل عجلة الإنتاج.

تمهيد:

النمو الاقتصادي هدفا تسعى جميع الدول بمختلف ثقافاتها وايديولوجياتها لتحقيقه وذلك من خلال البحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل، حيث اهتمت هذه الدول خاصة في الآونة الأخيرة بقطاع الصادرات لما لها من أهمية في تنشيط الاقتصاد داخليا وخارجيا.

ومن خلال هذا الفصل سنسلط الضوء على مفهوم وأنواع الصادرات وأهم النظريات المفسرة لها، مع الإشارة إلى أهم الدراسات التي تبين علاقة هذه الأخيرة بالنمو الاقتصادي، كل هذا يتمحور تحت ثلاث مباحث وكل مبحث يندرج تحت ثلاث مطالب وذلك كما يلي:

- **المبحث الأول**: المدخل النظري للصادرات.
- **المبحث الثاني**: النظريات المفسرة للصادرات.
- **المبحث الثالث**: آليات الدخول للأسواق الدولية.

المبحث الأول: المدخل النظري للصادرات.

الانفتاح الدولي ضروري لأي دولة وأسلوب جديد للتطور والازدهار ويتحقق من خلال التصدير وما ينجر عنه من آثار سواء كانت ايجابية أو سلبية على التنمية والاقتصاد بصفة عامة.

المطلب الأول: مفهوم الصادرات.

تلعب الصادرات دورا مهما في سياسات الدول الراغبة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مما جعلها تحظى بالعديد من الدراسات من قبل مختلف المفكرين الاقتصاديين، وأدى إلى وجود عدة تعاريف لها.

أولا: تعريف الصادرات: نذكر منها ما يلي:

-"هي تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون وغير المقيمون في البلد"، وبصيغة أخرى" تمثل الصادرات انفتاحا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل البلد، ولذا تصنف الصادرات ضمن عوامل الإضافة أي التي تضيف قوة جديدة إلى تيار الإنفاق الكلي عن طريق أثر المضاعف.[1]

- "عملية تقوم على بيع وإرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج" كما تعرف أيضا على أنها " انتقال السلع وغيرها من الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عالمية ".[2]

ويمكن تقديم تعاريف للصادرات على المستويات التالية :[3]

1- **على مستوى المؤسسة:** هي عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة إلى الأعوان الخارجية.

2- **على المستوى الوطني:** هي عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة إلى الدول التي تعاني نقص في الإنتاج، وهو عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية.

3- **على المستوى الدولي:** الصادرات هي وسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الاقتصادي لأي دولة من الدول تستعمل لمواجهة المنافسة واقتحام الأسواق الخارجية إضافة إلى أن التحكم في تقنياته يؤدي إلى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما.

---

[1] حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص50.

[2] بلقلة براهيم، **آليات تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص 88.

[3] ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2014، ص 83.

ويمكن إعطاء تعريف عام للصادرات على أنها تدفقات سلعية أو خدمية، وقد تكون تدفقات رأسمالية إلى دول خارجية منتقلة من الدول المنتجة لها بغرض تحقيق أهداف الصادرات منها: الأرباح، القيمة المضافة، التوسع خلق فرص العمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة.

ثانيا: أهمية الصادرات

للصادرات أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة، ويعتبرها البعض قضية مجتمعية تفرض نفسها على المسارات الاقتصادية لتلك المجتمعات، وهي أحد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق والذي يعد النفاذ إلى الخارج أهم عناصره، فالتوسع في الصادرات عموما يساعد على إزالة العوائق أمام التنمية الاقتصادية،[1] وتتضح أهمية الصادرات في قدرتها على:

- **خلق فرص عمل جديدة:** يعتبر قطاع التصدير المستوعب الأساسي للعمالة الجديدة وقد أكدت ذلك تجارب من الدول، فقد تمكنت عدة دول من شرق آسيا من خلق فرص عمل جديدة والرفع من معدلات نموها باستخدام التوجه التصديري.[2]
- **اصلاح العجز في ميزان المدفوعات:** تنبع أهمية الصادرات بالنسبة للدول النامية من واقع الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها موازين مدفوعاتها، إذ يلاحظ تفاقم العجز في الميزان التجاري وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد أعبائها، وبالتالي ضعف قدرتها على الاستيراد وذلك بسبب السياسات التي تنتهجها بعض الدول النامية.[3]
- **جذب الاستثمار المحلي والأجنبي:** تعد الصادرات بشكل عام محدد مهم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير، ولقد أوضحت الدراسات التطبيقية في الدول النامية ارتفاع معدلات الاستثمار الأجنبي وتحقق النمو الاقتصادي، ويمكن لزيادة الصادرات أن تسهم بنشاط وفعالية في تحسين عملية نقل التكنولوجيا وبالطرق المختلفة، سواء عن طريق جلب المعرفة الفنية أو المعدات الرأسمالية.[4]

---

[1] صديقة باقر عبد الله، **الميزان التجاري وتمنية الصادرات غير النفطية**، مركز التدريب والبحوث الإحصائية، العراق، (د،س،ن)، ص 02.

[2] ناصر الدين قريبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 81.

[3] قدي عبد الحميد، وصاف سعيد، مجلة العلوم الانسانية، **آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات**، بسكرة، العدد 02، 2012، ص02.

[4] دينا احمد عمر، مجلة تنمية الرافدين، **أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة**، العدد 86، 2007، ص 132-133.

- **تحقيق معدلات نمو مرتفعة:** إن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة، فالاهتمام بالصادرات عن طريق تنميتها وتطويرها وتشجيعها من خلال خلق المناخ المناسب، لذلك سيكون له مردود إيجابي على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وعلى خلق فرص عمل جديدة وإصلاح العجز في الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات، ولا يتم ذلك إلا بالعمل على حل المشكلات التي تعوق نمو الصادرات ورسم السياسات المتناسقة والمتكاملة والواضحة المعالم بين مختلف الكيانات المؤسسية التي تؤثر على التصدير في البلد.[1]

ثالثا: أنواع الصادرات

يمكن تقسيم أنواع الصادرات إلى ما يلي:[2]

1- الصادرات المنظورة: يشمل هذا النوع السلع والبضائع التي يبيعها المقيمون في دولة ما إلى دولة أخرى وتنتقل عبر الحدود، وتسمى بالصادرات المنظورة أو المرئية لأنها تقع تحت نظر رجال إدارة الجمارك عبر الحدود، حيث يمكن مشاهدتها، معاينتها، وإحصائها في السجلات؛

2- **الصادرات غير المنظورة:** تشمل مختلف الخدمات التي تتم بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في دولة أخرى مثل خدمات النقل، السياحة، التأمين ، الدراسة، العمل، العلاج والعمل بالخارج....الخ وكذلك خروج رؤوس الأموال للاستثمار بالخارج، التدفقات الدبلوماسية، نفقات البعثات، مدفوعات البريد، إيجار الأفلام وخدمات أخرى، وتسمى أيضا بالصادرات غير المرئية.

وقد تكون هذه الصادرات وفق الشكلين التاليين:[3]

- **الصادرات المؤقتة:** وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة ثم يعاد استيرادها ومن جملتها :

– المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض والمؤتمرات أو الصالونات الدولية؛

– مواد وأجهزة وآلات أشغال ضرورية للقيام بمهام عمل في الخارج، أو في إطار عقود مقاولة من الباطن؛

– إرسال أجهزة وآلات لإصلاحها في الخارج؛

---

[1] ناصر الدين قريبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 82 .

[2] بن يوسف حسينة، **ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر (2000-2010)**، جامعة الجزائر 03، 2012، ص 25-26.

[3] بلقلة إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 89.

- **الصادرات النهائية:** وهي تلك السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية بحيث تنقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالتزاماته التعاقدية مع المستورد.

المطلب الثاني: خطوات التصدير.

الانفتاح الدولي ضرورة لا يمكن الاستغناء عنه لأي دولة، ويعتبر أسلوبا جيدا لتطورها ونموها المستمر ويتحقق هذا الانفتاح من خلال التصدير بمختلف أشكاله ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أهم خطوات التصدير والمتمثلة في:[1]

أولا: اتخاذ القرار: في هذه المرحلة يقوم المصدر وبعد تحديد الأسواق المستهدفة والمحتمل التعامل معها في الدول الخارجية بمجموعة من الإجراءات من أهمها:

– البدء في التخطيط لحملات ترويجية وإعلانية عن البضاعة في السوق المستهدف، وذلك لبناء إدراك ومعرفة عنها لدى المستهلك وخاصة إذا كانت هذه السلعة تطرح لأول مرة؛

– إرسال عينات من السلع التي يريد تصديرها إلى الأسواق الخارجية سواء عن طريق فروع الشركات المصدرة أو عن طريق المكاتب الخارجية، أو عن طريق إرسال مندوبي البيع للاتصال مباشرة بالعملاء، أو من خلال المعارض التي تقام في تلك الدولة، وعادة ما تكون هذه العينات مصحوبة بعروض كتابية موضحا فيها العروض والشروط المطلوبة وكذلك الأسعار التي يتم الاتفاق عليها وعلى طريقة الدفع بها؛

– جمع المعلومات القانونية اللازمة منذ البداية عن أية اشتراطات أو عوائق حكومية قد تفرض على مثل هذه البضاعة المصدرة كطريقة التغليف أو مواصفات الإنتاج أو كمية الإنتاج أو آلية تحفظات أخرى تشترطها الحكومة أو تجار الدولة المستهدفة؛

– استصدار الرخص المطلوبة للتصدير من قبل الجهات المعنية مع العلم أن رخصة التصدير شخصية وتصدر باسم مقدم الطلب ولا يجوز تعديلها باسم شخص آخر أو تحويلها للغير.

[1] شريف علي الصوص، **مرجع سبق ذكره**، ص 182.

ثانيا: الاستراتيجية المراد اتباعها:

على الشركة أن تقوم ببناء استراتيجية تتضمن دراسة العروض التي تم استلامها والرد عليها، وذلك بعد إعداد قائمة بأسماء المستوردين، الشروط المطلوبة والتسهيلات الممكنة بحيث يمكن أيضا إجراء مفاوضات بناءا على هذه المعلومات مع المستوردين المحتمل التعامل معهم بما يتناسب مع مصلحة الشركة الآتية والاستراتيجية وذلك تحقيقا لأهدافها، وفي هذه المرحلة يبدأ التصدير أيضا بإعداد وتجهيز خط الإنتاج والبضاعة حسب شروط العروض التي تم استلامها، ومن الممكن تنفيذها أي البرمجة الفعلية لأهداف واستراتيجيات الشركة التي تم التوصل إليها لغايات الاتفاق النهائي مع المستورد.[1]

ثالثا: الاتفاق النهائي مع المستورد(العقد):

في ضوء إمكانيات الشركة وأهدافها وبعد الانتهاء من المفاوضات الخاصة بعملية الشراء والبيع يتم تثبيت وتوثيق بنود الاتفاق التي تم التوصل إليها في ضوء عقد تجاري يلزم الطرفين في تنفيذ بنوده.[2]

رابعا: إعداد الوثائق والمستندات الأولية لإتمام عملية التصدير:

ويمكن تلخيص هذه الوثائق كما يلي:

1- **إعداد الفاتورة المبدئية:** هي فاتورة مبدئية تستعمل في عمليات التجارة الخارجية، إذ تحرر من طرف المصدر لصالح المستورد، وهذا قبل الاتفاق النهائي على الصفقة التجارية.[3]

2- **كشف التعبئة:** تطلب هذه الوثيقة عادة في البضائع غير المتشابهة التي تعتمد على الوزن وذلك لمعرفة محتويات كل طرد مثل الأدوات المنزلية، قطع الغيار، الملابس.[4]

3- **الشهادة الصحية** : هي مستند رسمي خاص بالبضائع الموجهة للاستهلاك، وتقدم ممضية من طرف الهيئات المختصة بذلك في البلد المصدر مثل البيطري المفوض بذلك أو المصالح الفلاحية إذا ما تعلق الأمر بنباتات أو أسمدة.[5]

---

[1] نفس المرجع، ص 182.

[2] نفس المرجع .

[3] قطاف الزهرة، قطاف سمية، **دور الاعتماد المستندي في تسهيل المبادلات التجارية**، شهادة ماستر، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2015، ص 8.

[4] نفس المرجع، ص 45.

[5] بونحاس عادل، **دور الاعتماد المستندي في ضبط التجارة الخارجية (حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014، ص 88.

4- **إذن الشحن**: ويصدر عن التوكيل الملاحي، ويعتبر بمثابة أمر من التوكيل الملاحي لقبطان الباخرة أو الشحن البري أو الجوي باستلام البضائع المطلوب شحنها على وسيلة الشحن المتفق عليها في العقد.[1]

5- **إعداد الوثائق والمستندات النهائية**: وهي المستندات التي يتم إعدادها فور الانتهاء من إتمام عملية الشحن والتي يجب على المصدر تقديمها للبنك فاتح الاعتماد إذا كانت طريقة الدفع عن طريق الاعتمادات المستندية وأهم هذه المستندات ما يلي:[2]

- **بوليصة الشحن** : عبارة عن وثيقة يعرف فيها صاحب وسيلة النقل بأنه شحن البضاعة، وتتضمن البوليصة جميع البيانات المتعلقة بالبضاعة بالإضافة إلى مينائي الشحن والتفريغ وكذلك قيمة مصاريف الشحن، وتعتبر من أهم المستندات لأنها تمثل مستند الملكية بالنسبة للمشتري والذي بموجبه يتم تخليص البضاعة من ميناء الوصول.[3]
- **الفاتورة التجارية**: وهي المستندات الضرورية لسير عملية الاعتماد المستندي، حيث أنها تتضمن صلاحية العقد التجاري الذي يربط بين المصدر والمستورد، وهي الوثيقة الأساسية الأولى لما لها من أهمية فهي تبين نوعية البضاعة، حجمها، الكمية والسعر المتفق عليه، ويجب على البنك أن يفحصها جيدا ويتأكد من الاسم الكامل للمصدر والمستورد ونوعية البضاعة وكل ما يتعلق بالبضاعة وأيضا يجب أن يتأكد البنك من توقيع المصدر عليها.[4]
- **مستندات ووثائق أخرى**: أهمها شهادة المنشأ، شهادة المعاينة، وأية مستندات أخرى.[5]

6- **المتابعة والاتصال**: إن مسؤولية المصدر قد تنتهي في ايصال البضاعة الى البلد المستورد وربما إلى مخازنه، وفي هذه المرحلة يقوم المصدر بمتابعة سير الرحلة بواسطة الشحن، ويبقى الاتصال الدائم مع وكلاء الشحن ومع المستورد باعتباره طرفا آخر في تنفيذ العقد حتى استلامه للبضاعة وفي مكان التسليم المتفق عليه.[6]

---

[1] شريف علي الصوص، **مرجع سبق ذكره**، ص 182.
[2] نفس المرجع، ص 183.
[3] بونحاس عادل، **مرجع سبق ذكره** ،ص 83.
[4] قطاف الزهرة، قطاف سمية، **مرجع سبق ذكره**، ص 44.
[5] شريف علي الصوص، **مرجع سبق ذكره** ، ص 183.
[6] نفس المرجع، ص 184.

7- **الخطابات النهائية:** يعد استلام المستورد لبضاعته ووفقا للشروط المطلوبة يتبادل الخطابات النهائية مع المصدر إذنا بابتداء مرحلة عمل جديدة، ويتم تقديم الوثائق المطلوبة للبنك إذا كانت شروط الاتفاق تقتضي بالدفع بعد استلام البضاعة.[1]

المطلب الثالث : علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي

توصل الفكر الاقتصادي كما توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي وأثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية أن تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نمو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى، وقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات وقد تركزت جهودهم في بحث وتحليل العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي وتوضيح أسباب هذه الظاهرة وأجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر النمو في الصادرات على نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة،[2] نذكر منها على سبيل المثال:[3]

- أثر نمو الصادرات على الدخل القومي؛
- أثر نمو الصادرات على كفاءة رأس المال وإمكانية التغلب على الأزمات الاقتصادية الخارجية؛
- أثر نمو الصادرات على اثار الحجم والوفرات الخارجية؛
- أثر نمو الصادرات على كفاءة تخصص الموارد.

أولا: أثر الصادرات على الدخل القومي: تعتبر الصادرات محرك للنمو الاقتصادي وهذا ما أشار إليه "دنيس روبرت سوان"* في مقال نشره عام 1940 وبعده حاول "نوركسيه"* إثبات أن زيادة الصادرات كانت محركا للنمو الاقتصادي في الأقطار المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأظهرت العديد من الدراسات

---

[1] نفس المرجع.

[2] وصاف سعيدي، مجلة الباحث، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر واقع وتحديات**، العدد 01، 2002، ص 9.

[3] نفس المرجع.

* اقتصادي انجليزي ولد عام 1890، درس الاقتصاد السياسي بجامعة لندن، يعتبر أول من أشار إلى أن الصادرات تلعب دور في النمو الاقتصادي، توفي عام 1963.

* اقتصادي أمريكي ولد عام 1907، من أشهر كتاباته النمو الاقتصادي.

أن نمو الصادرات كان ذا ارتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمالي وأثبتت أن البلدان التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع وأن زيادة الصادرات تؤدي إلى نمو سريع في الاقتصاد.[1]

كذلك أجرى "روبرت أمري"* عام 1967 دراسة للعلاقات بين الصادرات والناتج القومي على خمسين دولة خلال الفترة (1953-1963) حيث وجد بينهما علاقة قوية وقد وصلت درجة الارتباط بينهما إلى 82% وبينت الدراسة أن كل زيادة في الصادرات بنسبة 2.5% يترتب عليها زيادة بمعدل 1 % في نصيب الفرد من الناتج القومي، كما انتهت هذه الدراسة إلى أن الدولة التي تريد رفع معدلات نموها الاقتصادي ينبغي عليها استخدام السياسة التي تحقق انتعاشا لصادراتها.[2]

كما وضّح أن العامل الرئيسي لدفع النمو هو الصادرات بسبب مجموعة من المنافع التي تتمثل في ما يلي:

1- المنافع المباشرة: من بين المنافع المباشرة ما يلي:[3]

- زيادة الصادرات تتسبب في زيادة قدرة الدولة على الاستيراد وتوفير الوفرات من السلع الرأسمالية والوسطية وتساعد على تركيز الاستثمار في القطاعات الأكثر كفاءة التي تتمتع فيها الدولة بميزة تنافسية مما يؤدي إلى رفع قدرة الاقتصاد على تحقيق مزايا تنافسية جديدة؛
- اتساع الأسواق وإتاحة الفرصة لتطبيق التخصص وتقسيم العمل فضلا عن الاستفادة من وفرات الحجم؛

2- المنافع غير المباشرة : تتمثل في:[4]

- تحفيز وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي؛
- التطوير والتجديد المستمر في المنتجات، جلب التكنولوجيا الحديثة وتطبيق الأساليب الإدارية المتقدمة لضمان الحفاظ على المزايا التنافسية للدولة جراء ما تفرضه المنافسة الخارجية من ضرورية العمل على تحسين الجودة وتخفيض تكلفة المنتجات.

---

[1] عبد الرزاق بن هارون، **استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 8.

* يعتبر **روبرت أمري** أول اقتصادي قام ببحث العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي إحصائيا، وهو اقتصادي أمريكي ولد عام 1937، تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1995.

[2] قاسم محمود، عهود حضاونة، مجلة جامعة دمشق، **الأداء التصديري الأردني وأثره في النمو الاقتصادي**، العدد 01، 2001، ص5.

[3] قاسمي لخضر، **أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014، ص 93.

[4] نفس المرجع.

ثانيا :أثر الصادرات على كفاءة رأس المال وإمكانية التغلب على الأزمات الاقتصادية الخارجية:

أوضح BALLASSA عام 1971 وغيره من الاقتصاديين في دراسات لهم بأن نمو الصادرات ذا ارتباط وثيق مع الناتج المحلي الإجمالي، وأن الدول التي تسجل معدلات كبيرة للنمو هي تلك الدول التي تميل إلى التوسع في صادراتها.[1]

حيث أجرى BELA BALLASSA بحثا على 11 دولة نشأت لديها قاعدة صناعية خلال الستينات والسبعينات استنادا إلى مبدأ الميزة النسبية، وهي :كوريا الشمالية، تايوان، اسرائيل، سنغافورة، يوغسلافيا، الأرجنتين، البرازيل، كولومبيا، المكسيك وشيلي لاختبار الفرضية القائلة بأن سياسة تشجيع الصادرات تؤدي إلى تحقيق معدلات عالية في النمو الاقتصادي خلال الفترة (1960-1970) وذلك بواسطة العلاقة التي تربط الصادرات الإجمالية والصناعية من جهة والناتج المحلي الإجمالي والناتج الصناعي من جهة أخرى، وتوصلت الدراسة إلى تأكيد أن نمو الصادرات له علاقة إيجابية بالنمو الاقتصادي نتيجة ما يترتب على الزيادة في معدل نمو الصادرات من إعادة توزيع الموارد بشكل كفء وارتفاع مستوى التقدم التكنولوجي، وعندما قام بتغيير الصادرات الإجمالية بالصادرات الصناعية لدول العينة لم يؤدي ذلك إلى إظهار دلالة قوية على علاقة الارتباط بين المتغيرين وأرجع ذلك لانخفاض النصيب النسبي للصادرات الصناعية لدول العينة خلال فترة الدراسة.[2]

ثالثا: أثر الصادرات على أثار الحجم والوفرات الخارجية: أكد " تايلور " سنة 1981 أن للصادرات أثارا موجبة في النمو الاقتصادي، إلّا أن ذلك النمو يكون محددا بطبيعة المرحلة التنموية التي يمر بها الاقتصاد، حيث أن الحوافز الناشئة من الصادرات تختلف باختلاف طبيعة الصادرات ونمطها، وتكون الحوافز أكثر تأثيرا كلما كان معدل النمو في الطلب على الصادرات أكبر، ومن ثم تزايد الأثر المباشر الذي يمكن أن يولده قطاع الصادرات في الاستخدام والدخل الفردي (نتيجة لارتفاع معدل الأجور) مما يعزز القدرة الشرائية لفئات الدخل المنخفض.[3]

كما حاولت دراسة "MICHEALY " تقصي العلاقة بين معدل التغير في نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التغير في نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة لعينة من 41 دولة خلال الفترة (1950-1973)، وقام بتحليل أثر مستوى التنمية الاقتصادية على طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة من خلال

---

[1] مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة غرداية، 2011، ص 42.

[2] قاسمي لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص 95.

[3] ناصر الدين قريبي، **مرجع سبق ذكره**، ص99.

تقسيم العينة إلى مجموعتين وفقا لمتوسط دخل الفرد، وانتقدت هذه الدراسة المتغيرات التي استعملها EMERY حيث يرى MICHEALY أن الصادرات جزء من الناتج المحلي الإجمالي، فمن الطبيعي أن تكون هناك علاقة ارتباط قوية بين الصادرات والنمو، وجاءت النتائج لتؤكد أن التنمية الاقتصادية تتأثر بنمو الصادرات في الدول التي حققت مستوى معين من التنمية كحد أدنى، وأن علاقة الارتباط قوية بين المتغيرين في الدول الأكثر نموا ذات الدخل المرتفع ولا توجد علاقة ارتباط بين الصادرات ونصيب الفرد من الدخل في الدول ضعيفة النمو.[1]

غير أنه ينبغي أن ندرك أن الصادرات في حد ذاتها قد لا تنطوي على توليد الدخل وتوزيعه إلا فيما يتعلق بالخدمات المرتبطة بعملية التصدير كخدمات النقل والشحن والتأمين....إلخ، إذ لو كانت السلع المصدرة إلى الخارج تأتي من السلع المخزنة في الاقتصاد القومي (أي السلع المنتجة في فترات سابقة وتولد عنها دخل في فترات سابقة) لكان معنى ذلك مجرد تحول في أشكال الملكية، فبدلا من ملكية الاقتصاد القومي لرأس المال الحقيقي ممثلا في شكل السلع أصبحت ملكيته ممثلة في نقد أجنبي أو حقوق على الخارج تعادل قيمة الصادرات من هذه السلع، أما تولد الدخل وتوزيعه فلا يبدأ إلا عندما يلجأ المصدرون إلى إصدار الأوامر إلى المنتجين لتعويض قيمة النقص في المخزون من السلع بإنتاج سلع جديدة تحل محل السلع المصدرة إلى الخارج، وينطبق هذا على الواقع حيث أن الإنتاج متجدد من فترة إلى أخرى، بل إننا نجد في بعض الأحيان أن الانتاج قد يسبق عملية التصدير كما هو الحال بالنسبة لأوامر الشراء التي ترد للاقتصاد القومي من الخارج وتنص على تسليم السلع في تاريخ معين، ومن هنا فإن الدخل القومي يرتبط بالصادرات التي تعتبر أحد مولدات الدخل، غير أن أهمية هذا المورد من موارد الدخل تختلف من دولة إلى أخرى فبعض الدول تعتمد إلى حد كبير على التصدير إلى الخارج مثل الدول المصدرة للمواد الأولية والسلع الزراعية، وهنا يمكن القول أن حجم الناتج القومي والدخل القومي محكوم بحجم الصادرات و قيمتها، فإن زادت هذه القيمة زاد الناتج والدخل وإذا انخفضت هذه القيمة نقص الناتج والدخل.[2]

قام "تايلور" في الدراسة التي أجراها على 55 دولة نامية للفترة (1960_1977) بقياس ارتباط نمو الناتج المحلي الإجمالي مع كل من نمو الناتج الصناعي ونمو الاستثمارات ونمو الصادرات الكلية ونمو الصادرات الصناعية وأظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الكلية بالنسبة للدول النامية متوسطة

[1] نفس المرجع، ص 94.

[2] حسين عمر، **الاستثمار والعولمة**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2000، ص 92- 93.

الدخل يساوي 49% حسب اختبار بيرسون*، و48% حسب اختبار سبيرمان* أما بالنسبة للدول النامية غير النفطية فقد سجل "TYLER" معامل ارتباط 55% حسب بيرسون و50% حسب سبيرمان كما انتهى أيضا إلى أن زيادة الصادرات بمعل 17.5% تؤدي إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1% ، أما بالنسبة للأقطار النامية غير النفطية فزيادة الصادرات بمعدل 18.6% تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1%.[1]

رابعا :أثر نمو الصادرات على كفاءة تخصيص الموارد:

يعتبر نموذج FEDER الأكثر شيوعا واستخداما من بقية النماذج نتيجة سهولة تطبيقه ولاعتماده على فروض تتماشى مع اقتصاديات الدول النامية وتتمثل هذه الفروض في الآتي:[2]

- يتكون الاقتصاد المحلي من قطاع تصديري وقطاع غير تصديري وبناءا على هذا يعتمد النموذج على صياغة دالة لكل قطاع على حدى تتوقف على العوامل المحددة للنمو في كل منها؛
- ترتفع الإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج في القطاع التصديري والقطاع غير التصديري عن الواحد نتيجة الآثار الإيجابية لنشاط التصدير؛
- العلاقة الخطية بين الانتاجية الحدية للعمل في كل قطاع والناتج المتوسط للعامل في الاقتصاد ككل؛
- غطى هذا النموذج بيانات مقطعية لإحدى وثلاثين دولة خلال الفترة (1964_1973) لاختبار الفرضية القائلة بأن نمو الصادرات يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال إعادة تخصيص الموارد من القطاعات غير التصديرية إلى القطاعات التصديرية ذات الإنتاجية الأعلى، بالإضافة إلى ما يصاحب قطاع التصدير من وفرات خارجية لها تأثير واضح على معدل نمو الناتج، وجاءت نتائج نموذج FEDER لتثبت أن هناك تأثيرا واضحا لنمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول محل الدراسة.

وهناك عدة دراسات تم إجراؤها بعد هذه الدراسات والتي تثبت دور الصادرات في النمو الاقتصادي نذكر منها على سبيل المثال:[3]

---

* من أشهر الطرق لقياس معامل الارتباط بين متغيرين نسبيين فيما بينهم، من خصائصه عدم الاعتماد على القيم نفسها بل على تباعدها عن بعضها.

* يقيس مدى العلاقة بين متغيرين فيما إذا كان تغير إحدى هذه الظواهر مرتبطا بتغير الظاهرة الثانية، وهدفه الأساسي تحديد مدى العلاقة بين المتغيرين من الصفر إلى الارتباط الكامل.

[1] مصطفى بن ساحة، **مرجع سبق ذكره**، ص 42- 43.

[2] قاسمي لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص 102- 103.

[3] نفس المرجع، ص99- 101.

- **نموذج HWAN KIM (1993)** : تعرض هذا النموذج إلى تحليل ودراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية في كل من كوريا الجنوبية والشيلي، والتي لها أثر مباشر على تحسين أداء القطاع التصديري في البلدين، وتوصل النموذج إلى وجود علاقة قوية تربط الزيادة في الصادرات بالزيادة في معدل النمو الاقتصادي تجعل من الصادرات محددا رئيسيا للنمو الاقتصادي في الاقتصاد الكوري والاقتصاد الشيلي في الأجل الطويل، بالإضافة إلى متغير آخر يتمثل في الاستثمار الأجنبي الموجه للقطاعات التصديرية واستنتج أن التجارة الخارجية لا تمثل فقط أفضل ضمان لتحقيق معدلات نمو عالية لفترة طويلة الأجل بل أنها تقوم بتخفيف آثار الصدمات الخارجية التي من الممكن أن يتعرض إليها الاقتصاد المحلي في أي وقت؛
- **دراسة JIM (1994)**: قام JIM- LOVE بدراسة العلاقة السببية بين معدل نمو الصادرات ومعدل النمو الاقتصادي على عينة تتكون من 20 دولة نامية، مستخدما معامل "جرانجر"* لبحث هذه العلاقة بين المتغيرين، كانت نتائجها قوية ومدعمة لفرضية ترويج الصادرات، حيث وجدت الدراسة في سبع دول من دول العينة علاقة سببية إيجابية قوية في اتجاه واحد من الصادرات إلى النمو الاقتصادي، بينما وجدت علاقة سلبية في أربع دول ووجدت في ثلاث دول علاقة سببية ذات تغذية استرجاعية، واستنتج JIM بأن هذه النتائج تدعم بقوة الفرضية القائلة بأن نمو الصادرات يتسبب في نمو الناتج المحلي الاجمالي؛
- **دراسة CHUANG (2000)**: اهتمت دراسة CHUANGYIH CHYI ببحث العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي ورأس المال البشري لتايوان خلال الفترة (1952-1995) وذلك باستخدام منهج التكامل المشترك واختبار "جرانجر" للسببية؛

وجاءت نتائج هذه الدراسة لتظهر أن زيادة نمو الصادرات تساهم في زيادة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال تأثيرها على تراكم رأس المال البشري وتدعيم الفرضية القائلة بأن الزيادة في الصادرات تؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي.

* طريقة من طرق تحليل التكامل المشترك حيث يسمح بتوضيح العلاقة الحقيقية بين المتغيرين.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة الصادرات.

تضمن الفكر الاقتصادي عبر السنوات الطويلة الماضية والحديثة أفكارا تعكس أهمية الصادرات في الإنماء الاقتصادي وذلك من خلال ما تؤديه من توزيع للموارد الانتاجية بين دول العالم، وما ينتج عن هذه التجارة من إمكانية اتساع السوق في تحسين الإنتاج وتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي.

المطلب الأول: تفسير الصادرات في الفكر الكلاسيكي.

قام جملة من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك بتفسير الصادرات من بينهم "آدم سميث"، "دافيد ريكاردو" و"جون استيوارت ميل".

أولا: نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث:

حيث استخدم "آدم سميث" الاختلاف في التكاليف الانتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة وقد افترض "سميث" أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل ممّا يستطيع شراؤها التجار، وبالتالي فإن كل دولة ستكسب فيها إذا تخصصت بتلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة ومن ثم تقوم بتصدير مثل هذه السلعة وتستورد السلع الأخرى، وقد اعتبر "آدم سميث" أن الكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة، وحسب هذا المفهوم فإن السلع ستبادل بعضها وفقا لنسبة ساعات العمل المستخدمة في إنتاجها.[1]

هذا ويرى "سميث" أن المتاجرة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة، حيث تقوم الدولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها بكلفة أقل وتبادلها بسلعة أخرى كلفتها أقل في الدول الأخرى، وهذا يؤدي في التالي إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي ومن ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعّالة وزيادة الإنتاج واتساع نطاق السوق من سوق محلية ضيقة إلى سوق دولية واسعة في ظل تجارة خارجية حرة.[2]

ولتوضيح فكرة "آدم سميث" نفرض مثلا أن بين مصر والسودان اختلافات في الميزة المطلقة (التكاليف المطلقة) لإنتاج القمح وقصب السكر.

---

[1] جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2010، ص 23.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، **مرجع سبق ذكره**، ص 34.

الجدول (2-1): التكاليف المطلقة.

		مصر	السودان
القمح	كغ/ إنتاج ساعة عمل- عامل	60	40
قصب السكر	كغ/ إنتاج ساعة عمل- عامل	30	60

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار، **مرجع سبق ذكره**، ص35.

نرى من الجدول أن ساعة عمل واحدة تنتج 60 كغ من القمح في مصر و40 كغ في السودان وبالمقابل فإن ساعة عمل واحدة تنتج 30 كغ من قصب السكر في مصر و60 كغ في السودان، وعليه فإن لمصر فاعلية وميزة مطلقة في انتاج القمح على السودان، بينما للسودان فاعلية وميزة مطلقة على مصر في إنتاج قصب السكر، ومع قيام التجارة بين الدولتين فإن مصر تتخصص في إنتاج القمح لأنها تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجه وتبادل فائض إنتاجها من القمح بقصب السكر السوداني والعكس صحيح بالنسبة للسودان.[1]

وبالتالي فوفقا لرأي "آدم سميث" فإن كل دولة يجب أن تتخصص في إنتاج السلعة التي تتميز بميزة مطلقة فيها، ومعنى ذلك أن مصر تتخصص في إنتاج وتصدير القمح إلى السودان وتتخصص بدورها السودان في إنتاج وتصدير قصب السكر إلى مصر، والتخصص المقصود به في هذه الحالة هو التخصص الكامل بمعنى أن مصر تقوم بتوجيه كافة عناصر الإنتاج المتاحة لديها لإنتاج القمح وتعتمد في استهلاكها لقصب السكر على الاستيراد من السودان، وفي نفس الوقت توجه السودان كل الموارد المتاحة لديها لإنتاج قصب السكر فقط وتعتمد بصورة كاملة على استيراد القمح من مصر، من هنا نجد أن المثال السابق يؤكد أن التبادل الدولي القائم على التخصص وتقسيم العمل وفقا لنظرية الميزة المطلقة يحقق مكاسب لأطراف التبادل بعكس الفكر التجاري الذي يقول أن مكاسب طرف تكون على حساب طرف آخر.[2]

ثانيا: نظرية الميزة النسبية ل"ديفيد ريكاردو":

يؤكد "ديفيد ريكاردو" بأن معظم الدول ليس لديها ميزة مطلقة في الإنتاج، ففي كثير من الدول وخاصة الدول النامية منها قد لا يتوفر لديها ميزة مطلقة في أي من سلعها وذلك بسبب الطرق التقليدية في الإنتاج أو

[1] نفس المرجع، ص35.

[2] شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 40، ص 42.

غير الكفؤة أو بسبب عدم تمكنها من بناء مشاريع ضخمة للاستفادة من الوفرة في التكاليف كما هو الحال في الدول المتقدمة اقتصاديا وبالطبع في هذه الحالة لا يمكن استخدام نظرية الميزة المطلقة لتفسير التجارة الخارجية وبالتالي يبرز السؤال التالي: كيف تستطيع هذه الدول الأقل كفاءة منافسة الدول الصناعية المتقدمة؟ ولإلقاء الضوء على هذا السؤال الهام على وجه التحديد، فقد بيّن "ريكاردو" في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" أن شروط توفر ميزة مطلقة للدولة في إحدى السلع ليس ضروريا لكي تحقق هذه الدولة مكاسب من الدخول في التجارة الدولية في إحدى السلع، بل يكفي أن يتوفر للدولة ما أسماه "ريكاردو" بـ "الميزة النسبية" في إحدى أو في بعض السلع التي تنتجها.[1]

إن المأخذ الأساسي على مبدأ الميزات المطلقة أنّها تعالج مثل هذه الحالة (في حالة التجارة بين بلدين يتمتع أحدهما بتفوق مطلق في انتاج كل السلع مقارنة مع البلد الآخر) فهل يعقل مثلا هذا البلد يقوم بتصدير كل شيء والآخر يقوم باستيراد كل شيء، هنا جاء الرد على يد "ريكاردو" الذي طرح مبدأ الميزات النسبية*، إذ أشار إلى أنّه من الممكن أن يحصل التبادل بين البلدين على أساس التفوق النسبي الأعلى وليس على أساس التفوق المطلق، أي أن يقوم أحدهما بالتخصص بإنتاج وتصدير ما يتفوق فيه تفوقا نسبيا أعلى ويترك إنتاج ما يتفوق بإنتاجه تفوقا نسبيا أقل إلى البلد الآخر مع أنّه متفوق تفوق مطلق في الاثنين.[2]

ولتوضيح ذلك نقدم المثال التالي:

الجدول: (2-2): الميزة النسبية.

الوحدة: ساعة عمل.

الدولة	عصير فاكهة (لكل جالون)	الأقمشة (لكل ياردة)
البرتغال	80	90
انجلترا	120	100

المصدر: جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[1] جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 29.

* يقصد به إحدى المعنيين التاليين: النسبة بين نفقة الإنتاج لنفس السلعة في البلدين، أو النسبة بين نفقة الإنتاج للسلعتين داخل البلد الواحد.

[2] هجير عدنان زكي أمين، **الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيق**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 47.

من خلال هذا الجدول يتضح أن: انجلترا تنتج وحدة واحدة من العصير بتكلفة قدرها 120 وحدة عمل، ووحدة واحدة من القماش بـ 100 وحدة عمل، وفيما يتعلق بالبرتغال فإنها تنتج وحدة واحدة من العصير بتكلفة قدرها 80 وحدة عمل، بينما تنتج القماش بتكلفة 90 وحدة عمل، فحسب "آدم سميث" أن البرتغال لها ميزة مطلقة على انجلترا في إنتاج السلعتين وبالتالي لا تقوم التجارة بينهما حسبه، ولكن حسب "ريكاردو" رغم أن للبرتغال هذه الميزة المطلقة في كلا السلعتين إلّا أنّه يمكن أن تقوم التجارة بينهما وذلك وفق الميزة النسبية،[1] وذلك كما يلي:[2]

- **التباين الجغرافي:**

تكون التكلفة النسبية لإنتاج العصير في إنجلترا بالنسبة للبرتغال كما يلي:

التكلفة المطلقة لإنتاج العصير في إنجلترا

التكلفة المطلقة لإنتاج العصير في البرتغال

وكذلك تكون التكلفة النسبية لإنتاج القماش في انجلترا بالنسبة للبرتغال كما يلي:

التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في إنجلترا

التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في البرتغال

- **التباين السلعي:**

تكون التكلفة النسبية لإنتاج العصير بالنسبة للقماش في إنجلترا كما يلي:

التكلفة المطلقة لإنتاج العصير في إنجلترا

التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في إنجلترا

وتكون التكلفة النسبية لإنتاج القماش بالنسبة للعصير في البرتغال كما يلي:

التكلفة المطلقة لإنتاج القماش في البرتغال

التكلفة المطلقة لإنتاج العصير في البرتغال

[1] فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية)**، شهادة ماجيستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص21.

[2] **نفس المرجع**، ص 22، 23.

تكلفة العصير بالنسبة للقماش:

انجلترا: 100/120 = 1.2: 1 وحدة عصير= 1.2 من القماش.

البرتغال: 90/80 = 0.88: 1 وحدة عصير= 0.88 من القماش.

معناه البرتغال تتمتع بميزة نسبية في انتاج العصير لأن: 1.2> 0.88.

تكلفة القماش بالنسبة للعصير:

إنجلترا: 102/100 = 0.83: 1 وحدة قماش= 0.83 من العصير.

البرتغال: 80/90 = 1.125: 1 وحدة قماش= 1.125 من العصير.

إذن إنجلترا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج القماش لأن: 1.125> 0.83.

وعلى أساس ما تقدم يشير منطق الميزات النسبية إلى أنه "إذا تفوق بلد ما تفوقا في إنتاج كل السلع فإن عليه أن يتخصص بإنتاج وتصدير ما يتفوق فيه تفوقا نسبيا أعلى ويترك للبلدان الأخرى التخصص بإنتاج وتصدير ما يتفوق فيه تفوقا نسبيا أقل وبذلك تتحقق المكاسب لكل الأطراف الداخلة في عملية المتاجرة.[1]

ثالثا: نظرية القيم الدولية لـ "جون استيوارت ميل":

في كتابه عن مبادئ الاقتصاد السياسي الذي نشر عام 1848، كان اهتمام " جون استيوارت ميل" منصبا على جانب الطلب في التجارة الدولية وهو ما أهمله تحليل "ريكاردو" وبصفة خاصة نسبة التبادل الدولي الذي بمقتضاها يتم التبادل السلعي دوليا وفي رأيه أن هذه النسبة ستقع داخل الحدود التي تقررها التكاليف النسبية في الدولتين، بمعنى آخر ستقع بين نسبتي التبادل الداخليتين، فهذه النظرية تقول أن معدل التوازن للتبادل يتحدد نتيجة التقاء طلب الطرف الأول بطلب الطرف الثاني على السلعتين محل البحث أي نتيجة التقاء الطلب المتبادل وذلك على النحو الكفيل بإقامة تعادل ما بين هذين الطلبين.[2]

وتقوم نظرية القيم الدولية على الافتراضات التالية:[3]

1. عند قيام التجارة بين دولتين على سلعتين فإن القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية ستتساوى مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى؛

---

[1] هجير عدنان زكي أمين، **مرجع سبق ذكره**.

[2] عبد الرحمان روابح، **مرجع سبق ذكره**، ص 109.

[3] نفس المرجع، ص 110.

2. ما دمنا لا نستطيع تقرير قاعدة عامة لأذواق وحاجات المستهلكين فإننا لا نستطيع التخمين عند أي نسبة يمكن تبادل السلعتين، وبما أننا نعرف الحد الأعلى والحد الأدنى لنسبة التبادل فإن المنفعة من التجارة بين الدولتين يمكن أن تقسم بينهما نسب عديدة بمعنى آخر أن معدلات التبادل الدولية ستقع مع معدلات التبادل الداخلية في كلتا الدولتين؛
3. لنفقات النقل تأثير مزدوج على التجارة الدولية فهي تساهم في أن يصبح سعر السلعة التي تنتجها الدولة الأولى مرتفعا في الدولة الثانية عنه في الدولة الأولى، وسعر السلعة التي تنتجها الدولة الثانية مرتفعا في الدولة الأولى عنه في الثانية، وعلى ذلك فإنّه لن يتم تبادل السلعتين وفقا لمعدل التبادل السائد في حالة افتراض عدم وجود هذه النفقات، ومن ناحية أخرى تحد تكلفة النقل من التخصص الدولي لأنها تضطر الدولة لأن تنتج داخل حدودها سلعا كما يمكنها أن تحصل عليها من الخارج بأسعار منخفضة لكن وجود هذه النفقات يزيد من تكلفة السلع المستوردة ممّا يجعل إنتاجها محليا أفضل من استيرادها؛

ويقصد بحجم التبادل ذلك الحجم من السلع التي يجب أن يستوردها البلد لإشباع حاجاته مقابل حجم السلع التي يجب أن يصدرها، أو بعبارة أخرى معدل التبادل الدولي هو تلك العلاقة بين الصادرات والواردات، ويمكن أن يظهر هذا المعدل بثلاث صيغ[1] وهي:[2]

- معدل التبادل الدولي= 1، معنى ذلك أن: قيمة الصادرات= قيمة الواردات؛
- معدل التبادل الدولي> 1، معنى ذلك أن: قيمة الصادرات> قيمة الواردات؛
- معدل التبادل الدولي< 1، معنى ذلك أن: قيمة الصادرات< قيمة الواردات.

[1] فيروز سلطاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.
[2] نفس المرجع.

المطلب الثاني: تفسير الصادرات في الفكر النيوكلاسيكي.

تم تقديم مجموعة من التفسيرات للصادرات في الفكر النيوكلاسيكي وذلك على النحو التالي:

أولا: نظرية "هكشر" و"أولين": Heckcher – Ohlin

لقد بنى "أولين" تحليله على أفكار "هكشر" الذي أكد على وجود اختلاف في هبات الدول من عوامل الإنتاج كشرط أساسي لقيام التجارة الدولية، ومنه أرجع "هكشر" قيام التجارة الدولية إلى عاملين، الأول هو اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج في دوال الإنتاج للسلع المختلفة ومنه فالاختلافات الفعلية في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج في الدول المختلفة إلى جانب اختلاف مزج عناصر الإنتاج في دوال الإنتاج للسلع المختلفة هو الذي يؤدي إلى وجود اختلافات في التكاليف النسبية للإنتاج بين الدول.[1]

1. **فروض نظرية "هكشر وأولين"**: تتمثل في:[2]

- أن السلع المختلفة تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج؛
- أن أذواق المستهلكين معطاة بحيث أنّه لن يترتب عن التجارة الدولية أي تغير في هذه الأذواق، وأن هذه الأذواق لا تختلف كثيرا من بلد لآخر؛
- أن نمط توزيع الدخل معطى ومعروف في البلاد المختلفة.

ولفهم نظرية "هكشر وأولين" أكثر نعطي المثال التالي:

استراليا مثلا لديها وفرة في الاراضي الزراعية مقارنة مع الطلب المحلي عليها ممّا جعل سعر الأراضي الزراعية فيها منخفض مقارنة بدولة أخرى مثل بريطانيا التي لديها وفرة كبيرة في رأس المال والتكنولوجيا اللازمة لصناعة الاقمشة الصوفية، مما يجعل سعر رأس المال فيها منخفض مقارنة بأستراليا وعليه فإن السلع التي تعتمد على الأرض بكثافة (كالقمح مثلا) ستكون أرخص في أستراليا مقارنة ببريطانيا، في حين أن السلع التي تتطلب رأس المال بكثافة كالأقمشة ستكون أرخص في بريطانيا مقارنة مع أستراليا، وبالتالي فإن هذه الأخيرة ستصدر السلع الزراعية إلى بريطانيا في حين أن بريطانيا ستصدر المنسوجات إلى أستراليا، والتنبؤ الرئيسي لهذه النظرية أن

[1] بهلول مقران، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970– 2005**، شهادة ماجيستر، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2011، ص 16.

[2] بلقلة براهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

صادرات الدولة ستشمل سلعا تستخدم بكثافة مواردها الوفيرة نسبيا، في حين أن مستورداتها ستشمل سلعا تستخدم لكثافة مواردها النادرة نسبيا، بالإضافة إلى هذا التنبؤ فقد تنبأ "هكشر وأولين" بالأثر الذي ستتركه هذه التجارة على أسعار عوامل الإنتاج التي كان اختلافها أصلا سببا لقيام التجارة الدولية، ويجب ملاحظة أن الميزة الرئيسية لهذه النظرية تكمن في قدراتها على تفسير اختلاف الميزة النسبية بين الدول.[1]

حيث حاولت هذه النظرية الإجابة على السؤال التالي: لماذا تختلف النفقات النسبية بين الدول؟ فأجابت هذه النظرية عن طريق نظرية "وفرة عناصر الإنتاج" والثانية "تعادل أسعار عناصر الإنتاج" فبالنسبة للنظرية الأولى فإنها تنص على تخصص كل دولة في إنتاج وتبادل السلع التي تتطلب بدرجة كبيرة عناصر الإنتاج المتوفرة لديها، وتستورد المنتجات التي يحتاج إنتاجها إلى عنصر الإنتاج النادر، معنى ذلك أن الدول التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل تقوم بتصدير السلع الكثيفة في عنصر العمل واستيراد السلع الكثيفة في عنصر رأس المال.[2]

أمّا بالنسبة للنظرية الثانية "نظرية التعادل" فتنص على أن التجارة الدولية تؤدي إلى تعادل العوائد النسبية والمطلقة لعناصر الإنتاج المتجانسة بين دول العالم، معنى ذلك أن حرية التجارة الدولية تنوب عن حرية حركة عناصر الإنتاج في إحداث تعادل على المستوى العالمي.[3]

وقد قام "أولين" بنقد الفرض الثاني الذي اعتمد عليه "هكشر" في تفسيره لأسباب اختلاف النفقات النسبية، فقد رأى "أولين" أن القول بأن السلع المختلفة تحتاج في إنتاجها إلى امتزاج عناصر الإنتاج بنسب متفاوتة إنما هو تقرير بديهي وأن ما يهم فعلا هو ضرورة النص على تماثل دالة الإنتاج للسلعة الواحدة في أي مكان في العالم، أي أن إنتاج سلعة ما يتطلب مزج عناصر الإنتاج بنسب معينة لا يمكن أن تتفاوت بين بلد وآخر، وهذا النقد الذي يضيفه "أولين" يمثل بالفعل شرطا ضروريا لصحة النظرية، ويرى أن أسعار عناصر الإنتاج في إطار العملية الإنتاجية والتي تتقيد بالتكنولوجيا المستخدمة تحدد السلع النهائية التي ينتجها المجتمع، والأسعار النسبية هي التي نهتم بها في مجال التجارة الخارجية، حيث أن هذه الأخيرة هي التي تحدد ما يصدره المجتمع أو ما يستورده من سلع.[4]

---

[1] حمشة عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص 35.

[2] نفس المرجع، ص 53.

[3] نفس المرجع.

[4] عبد الرحمان يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 70- 71.

ثانيا: لغز ليونتيف: Lean Tiff Paradoxe

لقد خضعت نظرية "هكشر وأولين" ونتائجها إلى دراسات تطبيقية عديدة لعل أبرزها الدراسة التطبيقية المعروفة باسم "تناقض أو لغز ليونتيف" نسبة إلى صاحب الدراسة "ويزلي ليونتيف" الذي حاول التحقق من مدى تطابق النظرية على التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وذلك في مطلع خمسينات القرن الماضي، وجاءت دراسته بنتائج مخالفة للنظرية، الأمر الذي فتح آفاقا جديدة لمفكرين كثر في تفسير دراسة "ليونتيف".[1]

لقد بذلت جهود نظرية وتطبيقية لإيجاد تفسير لما توصل اليه "ليونتيف" من نتيجة تخالف تماما ما جاءت به نظرية "هكشر وأولين"، من بين هذه التفسيرات نذكر:[2]

- إن "ليونتيف" استخدم في دراسته منتجات صناعة إحلال الواردات الأمريكية (الصناعات التي تنتج سلعة مماثلة للسلع التي يتم استيرادها من الخارج) وهذا بسبب عدم تمكنه من الحصول على بيانات دقيقة حول نسب المستخدم – المنتج في صناعات التصدير الأجنبية التي تصدر إلى الولايات المتحدة- وهذا كان له تأثير في النتيجة التي توصل إليها "ليونتيف" لأن صناعة إحلال الواردات هي صناعة أمريكية بمعنى أنها ليست صناعة أجنبية، وهذه الصناعة تمارس نشاطها في نفس البيئة التكنولوجية لكل الصناعات الأمريكية التي تتميز بصورة عامة بكثافة استخدامها لرأس المال، وبالتالي ربما لو أن "ليونتيف" أجرى دراسته على صناعة التصدير الأجنبية لما حصل على هذه النتيجة ولأصبح له واضحا الاختلاف في كثافة استخدام رأس المال بين الصناعة الأمريكية والصناعة الأجنبية؛
- لقد أغفلت دراسة "ليونتيف" احتساب رأس المال البشري وهو مقدار ما ينفق على العامل الأمريكي من نفقات لأغراض التدريب، التأهيل والتعليم وهذه حتما أعلى من ما ينفق على العامل الأجنبي في كثير من الدول، إذ لو جرى احتساب رأس المال البشري لظهر الفرق في كثافة استخدام رأس المال في الصناعة الأمريكية؛

---

[1] هجير عدنان زكي أمين، **مرجع سبق ذكره**، ص 101.

[2] نفس المرجع.

❖ لم يأخذ "ليونتيف" في الاعتبار الصناعات التي تتميز بطبيعتها بدرجة عالية من الإحلال المتبادل بين العمل ورأس المال فهي من النوع الذي يمكن أن يكون كثيف الاستخدام للعمل متى توفر العمل وكثيف الاستخدام لرأس المال متى توفر رأس المال، وربما كان من الأجدى لهذا الباحث استثناء هذه الصناعات من دراسته لأن احتسابها سيقود إلى نتائج مضللة.

ثالثا: الانتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسيكية.

تعرضت النظرية النيوكلاسيكية للعديد من الانتقادات تتمثل في:[1]

- أن النظرية تعتمد على الاختلاف الكمي لعناصر الانتاج أي على درجة الوفرة أو الندرة لهذه العناصر مغفلة بذلك الفروق النوعية لعناصر الإنتاج؛
- اشتركت نظرية "هكشر وأولين" مع نظرية "ريكاردو" في اهمالها لانتقال عناصر الإنتاج دوليا، فمن غير الممكن تجاهل أثر حركتي عنصر العمل ورأس المال دوليا على النشاط الاقتصادي عامة والتبادل الخارجي خاصة؛
- تنص النظرية على ضرورة تماثل دالة الإنتاج الواحدة بين الدول، إلّا أن هذا الافتراض لا يتفق مع الواقع رغم إقرارها بإمكانية تغيير أسلوب إنتاج السلعة الواحدة لكن في حدود ضيقة؛
- تتميز نظرية "هكشر وأولين" بالطابع السكوني غير أن الأصل في الواقع هو التطور الذي يتم بشكل ديناميكي، فقد وصف في مرحلة معينة وضع بأنه يحقق ميزة نسبية، لكن استمرار هذا الوضع أمر غير متصور واقعيا، فتغير الميزة النسبية أمر لا تستطيع نظرية نسب عناصر الإنتاج إيجاد إجابة له.

المطلب الثالث: الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث.

عندما جاء "كيتر" برز الاهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي، حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة، وظهر عدد من الاقتصاديين الذين يحملون وجهة نظر مغايرة لما سبقهم من الاقتصاديين إزاء دور الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية، منهم "Myrdal"، "Nurkse"، "Singer" و"Marx"، حيث أشار "Marx" إلى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فعّال في الإنماء الاقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية وما تمارسه من هذه الدول من استغلال ونهب ثروات الدول الفقيرة (الضعيفة)،

[1] بلقلة براهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

بالإضافة إلى المنافسة الكبيرة بين هذه الدول للسيطرة على الأسواق ومناطق النفوذ في العالم وتحكمها في رأس المال العالمي، أمّا الاقتصادي "Myrdal" فإنه يرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، ويرى أن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع أصلا بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية، إلى جانب أن الطلب على صادرات الدول الأخيرة – وغالبا ما تكون مواد خام أو أولية- يتصف بعدم المرونة، ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، إضافة إلى عوائد استثماراتها التي اقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية وتصديرها.[1]

وبالتالي يشير "Myrdal" إلى أن التجارة الخارجية لن تؤدي إلى الركود الاقتصادي وهو عكس ما تسعى إليه التجارة الخارجية من زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة، أمّا "Nurkse" فإنه يرى أن التجارة الخارجية أداة لتحقيق النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاءة، وضرب مثالا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل كندا واستراليا، جنوب إفريقيا والأرجنتين، كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب في الدول النامية وخاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجي على مواد التصدير وسلعة غير مواتية، وإزاء ذلك بين تشاؤمه بما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية، وذلك نتيجة ما تواجهه صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة، هذا ما يجعل اللجوء إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة.[2]

أولا: ليندر والتبادل الدولي.

اهتم "ليندر" بالتجارة الخارجية في إطارها الديناميكي، بحيث ركّز على الوضع الاقتصادي وأثاره على التبادل الدولي واعتبر أن الطلب المحلي على السلع كأحد المحددات الأساسية للصادرات والواردات المحتملة، ففي مجال الطلب المحلي فرّق "ليندر" بين الدول القادرة على التكيف مع التقلبات التي يعرفها الوضع الاقتصادي لإعادة تخصيص مواردها وبين الدول التي ليس لها القدرة على التكيف وعدم قدرتها على إعادة تخصيص مواردها، ومن هنا تكون المنافع من التبادل لصالح المجموعة الأولى على حساب المجموعة الثانية، ولقد تطرق "ليندر" في تفسيره

[1] وصاف سعيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 08.
[2] نفس المرجع.

للتجارة الدولية بين تجارة المنتجات الصناعية والمنتجات الأولية، حيث أن الأولى تتم بين دول لا توجد فيما بينها اختلافات هامة في نسب عناصر الإنتاج أمّا الثانية تقوم بين الدول النامية والمتقدمة، أمّا في مجال السلع الصناعية فيرى "ليندر" أن هناك مجموعة من العوامل التي تحدد الصادرات والواردات المحتملة وقد تكون مرتبطة بأهمية الطلب المحلي على السلع المصدرة، لهذا يعتبر "ليندر" أن حجم الطلب المحلي من أهم محددات الصادرات المحتملة.[1]

ثانيا: نموذج فرنون Vernon:

يقوم نموذج دورة السلعة على فرضية تقول بأن السلعة الجديدة تتحرك خلال دورة حياة عبر سلسلة من المراحل أثناء تطورها، ويتغير وضع الميزة النسبية باختلاف مراحل دورة حياة هذه السلعة.[2]

وتتمثل هذه المراحل في:[3]

1. مرحلة السلعة الجديدة:

وتبدأ هذه المرحلة عندما تقدم السلعة لأول مرة كنتيجة مباشرة لأنشطة البحوث والتطوير، ويتركز الإنتاج خلال هذه المرحلة في الدول المبتكرة ويعود ذلك لعدة أسباب:

- يتجه معظم الإنتاج إلى السوق المحلي للدولة المبتكرة، وإذا بدأت الصادرات في الظهور فيكون ذلك في نهاية هذه المرحلة وتكون ثانوية قياسا إلى المبيعات المحلية؛
- في المرحلة المبكرة من حياة السلعة تكون السلعة في مرحلة التجربة والتسويق الاختباري؛
- يتمتع المبتكر خلال هذه المرحلة بقدر من الحصانة أو المناعة من المنافسة فقد يتمتع بشكل من أشكال براءة الاختراع.

2. مرحلة السلعة الناضجة:

في هذه المرحلة من دورة حياة السلعة تحدث زيادة كبيرة في الطلب الخارجي على تلك السلعة، ويقابلها المنتج بزيادة الصادرات حتى تصل إلى حد كبير، وعندئذ يفكر المبتكر في إقامة تسهيلات إنتاجية في الأسواق الرئيسية بالخارج، ولا يمر وقت طويل حتى تجد الشركة المبتكرة نفسها في مواجهة منافسة شديدة من المنشآت المقلدة.

---

[1] حمشة عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص 36.

[2] بهلول مقران، **مرجع سبق ذكره**، ص 36.

[3] نفس المرجع، ص 19، ص 20.

3. مرحلة السلعة النمطية:

تعتبر مرحلة السلعة النمطية هي المرحلة النهائية في حياة السلعة حيث تصبح السلعة نمطية تماما، وهنا يبحث المنتجون عن أقل مواطن الإنتاج تكلفة لإنتاج السلعة فيها وقد تتمثل هذه المواطن في الدول السائرة في النمو التي تتمتع بانخفاض نسبي في الأجور أو تتوافر بها المواد الأولية اللازمة للتصنيع، ثم تقوم مراكز الإنتاج الجديدة بتصدير السلعة إلى الأسواق الرئيسية في الدول المتقدمة التي تتحول في مرحلة النمطية إلى مستورد صافي لها، ومعنى ذلك انتقال الميزة النسبية في إنتاج السلعة من الدول المتقدمة صاحبة الابتكار إلى دول أقل تقدما ولكن تتمتع بمؤهلات أخرى تتفق مع نمطية الإنتاج.

المبحث الثالث: آليات الدخول للأسواق الدولية.

تعتمد الدول للدخول للأسواق الدولية على عدة آليات أهمها التجارة الخارجية، الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا.

المطلب الأول: التجارة الخارجية.

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية، حيث توفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، وتصريف ما لديه من فوائض السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير.

أولا: تعريف التجارة الخارجية.

قدّمت تعاريف مختلفة للتجارة الخارجية تتمثل في:

- تعرف على أنّها فرع من فروع الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية والتبادل الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي في صوره الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال.[1]
- يعني مصطلح التجارة الخارجية بالمعنى الضيق كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة،[2] في حين يعني اصطلاح التجارة الخارجية بالمعنى الواسع كلا من:[3]
  - الصادرات والواردات المنظورة؛
  - الصادرات والواردات غير المنظورة؛
  - الهجرة الدولية: أي انتقال الأفراد بين دول العالم؛
  - الحركات الدولية: أي انتقال السلع ورؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة.

---

[1] حمشة عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[2] بلقلة ابراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 03.

[3] نفس المرجع.

- المفهوم العام للتجارة الخارجية هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث { انتقال السلع والخدمات، رؤوس الأموال والأشخاص} تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.[1]
- من خلال ما سبق يتضح أن التجارة الخارجية هي عملية التبادل التجاري الدولي الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي وكذا الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية:

تتمثل أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:[2]

- ❖ تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي اقتصاد، فهي تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض؛
- ❖ تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة؛
- ❖ تساعد على زيادة رفاهية الدول عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك، الاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام؛
- ❖ تعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخل فيها، وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية ومالها من آثار على الميزان التجاري؛
- ❖ ويمكن للتجارة الخارجية أن تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر وخاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس المال الأجنبي الجديد الذي يلعب دورا في زيادة الاستثمارات لبناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية، ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية؛

ويمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية الى ما يلي:[3]

---

[1] يوسف مسعداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

[2] جمال جويدان الجمل، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

[3] قطاف الويزة، **التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وآثاره في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر 2000-2013**، شهادة الماستر، جامعة أوكلي محند أولحاج، البويرة، 2014، ص 04.

- تبادل السلع المادية وتشمل السلع الاستهلاكية، السلع الإنتاجية، المواد الأولية، السلع النصف مصنعة والسلع الوسيطية؛
- تبادل الخدمات والتي تتضمن خدمات النقل، التأمين، الشحن، الخدمات المصرفية والسياحة؛
- تبادل النقود وتشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار سواءا على المدى القصير أو الطويل والقروض الدولية؛
- تبادل عنصر العمل ويشمل انتقال الأيدي العاملة من بلد إلى آخر بالإضافة إلى الهجرة.

ثالثا: أسباب قيام التجارة الخارجية.

ترجع أسباب قيام التجارة الخارجية إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما تسمى بمشكلة الندرة النسبية، حيث أن دولة ما لا تستطيع أن تكتفي ذاتيا بصورة شاملة ولمدة طويلة من خلال أنها لا تستطيع أن تنتج كل ما تحتاجه وذلك لأن الظروف البيئية، الجغرافية والاقتصادية لا تمكنها من ذلك، ومن هنا تظهر أهمية مبدأ التخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الاقتصادية لإنتاجها ثم تبادلها بمنتجات دولة أخرى لا تستطيع إنتاجها أو تستطيع ولكن بتكلفة مرتفعة مما يجعل الاستيراد مفضلا، ومن هنا تظهر أهمية التخصص وتقسيم العمل بين الدول المختلفة.[1]

إضافة إلى المزايا والمكاسب التي تتحقق من قيام التجارة الخارجية حيث تقوم الدولة بتصدير السلع ذات الوفرة النسبية، الأمر الذي يحقق لها في الواقع ميزتين في آن واحد، أولها تصريف منتجاتها الزائدة عن احتياجات السوق المحلي، وثانيتها الحصول على سلع تستوردها من الخارج بأسعار تقل نسبيا عن تكلفة إنتاجها محليا، وبهذا فإن كل فائض في الإنتاج المحلي يؤدي إلى البحث عن أسواق خارجية لتسويق الإنتاج بشرط توفر كافة الظروف الملائمة للطلب على الإنتاج عالميا وكل دولة تريد أن تعتمد على الدخل المحقق من التجارة الخارجية وذلك لرفع مستوى المعيشة محليا وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.[2]

هذا بالإضافة إلى أسباب أخرى لقيام التجارة الخارجية تتمثل في:

- اختلاف أذواق المستهلكين؛
- اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة إلى أخرى؛

---

[1] يوسف مسعداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 15، 16.

[2] نسيمة ناصر، **دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة 2005-2012**، شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 05.

- رفع مستوى المعيشة.

رابعا أثر التجارة الخارجية على الاقتصاد:

هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والاقتصاد ويظهر ذلك من خلال تأثيرها على المتغيرات أو المؤشرات الكبرى للاقتصاد وذلك كما يلي:[1]

- ✓ **النمو الاقتصادي:** حيث تعتبر التجارة الخارجية أداة هامة لتحقيق النمو الاقتصادي، ومن ثم فإنّه يتعين على الدول المتخلفة الاستفادة من الدور الذي تقوم به التجارة الخارجية، وذلك عن طريق إتباع سياسات تجارية متحررة تمكنها من الاستفادة من التجارة كقطاع قائد للتنمية، وتعمل التجارة الخارجية في هذه الحالة على المساهمة في زيادة تنمية قطاعات الإنتاج المختلفة، عن طريق تنمية قطاعات التصدير أولا ثم انتقال آثار ذلك لبقية قطاعات الاقتصاد القومي؛
- ✓ **الدخل القومي:** تؤثر التجارة الخارجية بصورة مباشرة في تركيب الاقتصاد القومي وفي مستواه، فالظاهر أن صادرات البلد تعود عليه بدخل إضافي، بمعنى زيادة الطلب على إنتاجه، وبالتالي تجلب له دخلا إضافيا من الخارج، فمن هذه الناحية يعتبر التصدير كالاستهلاك حيث أن كلاهما ينجر عنه الطلب على السلع، أما الواردات فهي لا تعود على البلد بدخل مباشر بل تنقص الدخل المعد للتصرف فيه والموجود بصورة مباشرة من خلال استيراد السلع والتي تدخل في البنية التحتية للاقتصاد، ومن هنا يعد الاستيراد كالادخار فهو إبعاد لجزء من الدخول عن التداول، وتتمثل معادلة الدخل القومي فيما يلي:

الدخل القومي= الإنفاق المحلي (الاستهلاك المحلي+ الاستثمار المحلي) + الإنفاق الحكومي+ الصادرات- الواردات.

- ✓ **توزيع الدخل:** للتجارة الخارجية أهمية كبيرة تتمثل في إعادة توزيع الدخل القومي والعمل الاجتماعي، ولكنها لا تعمل بالضرورة على المساواة بين جميع دول العالم، ويرجع ذلك إلى التباين في مستوى التنمية الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول المتخلفة، وعليه فإن المزايا النسبية للتجارة الخارجية تعود بصفة أساسية إلى الدول

[1] بلقلة براهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص08-09.

التي تتمتع بإنتاجية عالية، كما أنّها تعمل على إعادة توزيع الدخل من خلال عمليات التصدير والاستيراد والإنتاج، فتعمل على تغيير هيكله وتركيبة هذه الدخول ونسبتها بين المنتج والناتج والمستهلك.....، وتعمل على تعديل هذه التركيبة من خلال التفضيل بين فائض المستهلك وفائض المنتج، أو بين المنتجين أنفسهم والمستوردين.

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر.

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في الاقتصاد وذلك نظرا لما يقوم به من مهام.

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

قدّمت تعاريف مختلفة له وذلك كما يلي:

- هو عبارة عن تدفق للموارد الاقتصادية للغير بهدف استخدامها خارج حدود الدولة صاحبة تلك الموارد، وبتعبير آخر فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو مجموعة التدفقات المتولدة عن انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الدول المضيفة لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع.[1]
- وقد عرّف المحاسبون المكلفون بميزانية المدفوعات الأمريكية الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:"كل التدفقات المالية إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة لجزء من الملكية في مؤسسة أجنبية على شرط أن المقيمين في البلد المستثمر (عادة المؤسسات) تكون لهم حصة هامة من ملكية هذه المؤسسة".[2]
- يعرّف حسب صندوق النقد الدولي على أنه: ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر للمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.[3]

---

[1] يوسف مسعداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 206.

[2] بوشمال عبد الرؤوف، **التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر**، شهادة ماجيستر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص 71.

[3] عبد المجيد قدي، **مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 251.

فمن خلال الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن:[1]

- الحد من ندرة رأس المال في هذه الدول؛
- خلق فرص عمل واكسابها مهارات فنية وتقنية حديثة؛
- نقل أساليب متقدمة في الإدارة، التدريب، الإنتاج والتسويق؛
- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد؛
- تطوير قطاع الخدمات والتجارة وكذا البنية التحتية.

من خلال ما سبق يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنّه هو نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يحقق تدفقات مالية تساعد على تحقيق معدلات نمو في الدول المضيفة للاستثمار.

ثانيا: أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر.

تكمن أهميته فيما يلي:[2]

- ❖ اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى انخفاض حجم المساعدات الدولية والقروض التي كانت المصدر الأساسي للتمويل؛
- ❖ يعتبر كإحدى وسائل توطين التكنولوجيا والنفاذ إلى الأسواق؛
- ❖ يعتبر كأحد مصادر رأس المال والخبرات الادارية؛
- ❖ يكون البلد أكثر تنافسية كلما كانت قدرته أكبر على جذب الاستثمارات الأجنبية؛
- ❖ تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أهم الوسائل لتكوين وتطوير عناصر البنية الأساسية، في نقل التكنولوجيا وإيجاد فرص العمل؛

إلى جانب:[3]

- ❖ يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها؛

---

[1] بن يوب لطيفة، عوار عائشة، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل التكامل الاقتصادي الخليجي**، العدد 09، 2013، ص 119.

[2] يوسف مسعداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 208، ص 209.

[3] أشرف السيد حامل قبال، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013، ص 25- 26.

- ❖ له آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك، وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار؛
- ❖ الأصول الاستراتيجية في شكل الحصول على الدراية العلمية والتكنولوجية من شركات أخرى أو من موردي التكنولوجيا المتخصصة، أو من أجل التعجيل بالارتقاء بمستواها لتحتل مكانة عالمية من خلال وصولها إلى موارد وقدرات وأسواق الشركات التي تشتريها.

ثالثا: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر.

هناك أنواع مختلفة تتمثل في:[1]

1. الاستثمار المشترك:

هو كل استثمار يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية النشاط ويتم في شكل مشروعات اقتصادية وينطوي على عمليات إنتاجية، تسويقية ومالية.

وبالتالي فالاستثمار المشترك هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي، والطرف الوطني هنا قد يكون قطاعا خاصا أو عاما، ومشاركة الطرف الأجنبي تأخذ عدة أشكال سواء في شكل مالي، خبرة ومعرفة، عمل، تكنولوجيا، تقديم معلومات، تقديم السوق.....وغيرها.

2. الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي:

وهي الأكثر تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات حيث تتبلور في شكل فروع للإنتاج والتسويق وغيرها، وتنصب في النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة، ورغم ذلك فإن هذا الشكل من الاستثمار ظل غير مفضلا لدى الكثير من الدول النامية خوفا من التبعية الاقتصادية وما قد يحمله من مخاطر سياسية بالإضافة إلى ما قد يحمله من مساوئ الاحتكار، إلاّ أن العولمة الاقتصادية وما كشفت عنه من ضرورة فتح الحدود بلا قيود حوّلت

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 184.

الدول النامية إلى حالة من التنافسية على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من خلال ما تقدمه كل دولة من حوافز الاستثمار وسعيها لتحسين مناخ الاستثمار ليكون جاذبا بدرجة أكثر لهذا النوع من الاستثمارات.

هذا بالإضافة إلى أنواع أخرى تتمثل في:[1]

3. مشروعات أو عمليات التجميع:

وهي تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والبلد المضيف يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا) لتجميعها بشكل منتج نهائي.

4. عمليات الاندماج أو التملك:

وهو قيام الشركات بالاندماج أو شراء شركات أخرى بما يعرف بالشركة القابضة أو التابعة وقد ازدادت هذه العمليات بالفترة الأخيرة وأصبحت مصدرا أساسيا للاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر منها:[2]

- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية إلاّ بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة؛
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الوفرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده؛
- يعتبر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنّه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ؛
- يتصف بالتغير حيث يتميز بتحركاته سعيا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة؛

---

[1] دنيا أحمد عمر، **مرجع سبق ذكره**، ص 135.

[2] ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 103، 104.

❖ يتجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة التي تحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

المطلب الثالث: نقل التكنولوجيا.

تعد التكنولوجيا عنصرا مهما أو آلية مهمة من آليات الدخول إلى الأسواق الدولية.

أولا: مفهوم التكنولوجيا.

تعرف على أنّها الجهد المنظم الذي يتضمن استخدام نتائج البحث والتطوير العلمي في تطوير أساليب ووسائل أداء العمليات الإنتاجية بمعناها الواسع الذي يشمل الخدمات والنشاطات كافة والذي يفترض في كونها أكثر جدوى للاقتصاد والمجتمع وأفراده.[1]

حيث تتضمن التكنولوجيا مجموعة من العناصر وهي كما يلي:[2]

❖ براءة الاختراع والعلامات التجارية؛

❖ المعرفة غير المسجلة أو غير القابلة للتسجيل وفقا للقوانين التي تنظم براءات الاختراع والعلامات التجارية؛

❖ المهارات التي تتصل بالأشخاص العاملين ولا تنفصل عنهم؛

❖ المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية وبصفة خاصة في الآلات والمعدات.....الخ.

ثانيا: تشجيع التقدم التكنولوجي.

تؤدي التجارة الخارجية إلى منافسة حادة بين المنتجين ويسعى كل منتج إلى تحسين وتطوير طرق الإنتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وخفض التكلفة وطرح السلع بأسعار منخفضة، ممّا يساعد المنتجين المؤهلين على المحافظة على حصتهم في السوق، وفي نفس الوقت يستفيد المستهلك من هذه المنافسة ويشتري ما يحتاجه من السلع بأسعار منخفضة، أمّا عندما تتمتع الأسواق الداخلية بسياسة الحماية فإن المنتج يكون بعيدا عن الخطر ولا يقوم بإدخال التكنولوجيا الحديثة وتحسين طرق الانتاج التي طبقت في الخارج لأنه يضمن بقاء السوق المحلية في صالحه وبهذا فإن المستهلك المحلي لا يستفيد من انخفاض تكاليف الإنتاج في الخارج.[3]

---

[1] فليح حسن خلف، **العولمة الاقتصادية**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 197.

[2] نفس المرجع، ص 198.

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار، **مرجع سبق ذكره**، ص 339.

ثالثا: أهمية التكنولوجيا.

تتمثل في:[1]

- ❖ اكتشاف طرق ووسائل إنتاج جديدة من خلال التطور التكنولوجي وبالشكل الذي يتيح زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته، إضافة إلى تقليل الكلفة بتحقيق الكفاءة؛
- ❖ زيادة إنتاجية الموارد الموجودة، أي تحقيق الاقتصاد في استخدام الموارد المتاحة في العمليات الإنتاجية؛
- ❖ ابتكار طرق ووسائل إنتاجية تتيح استخدام الإحلال بين الموارد الذي يقلل من استخدام الموارد النادرة بزيادة استخدام الموارد المتوفرة وبما يؤدي ويقود إلى زيادة الإنتاج من خلال ذلك؛
- ❖ إضافة إلى استخدامات جديدة للموارد الاقتصادية تسمح بزيادة القيمة الاقتصادية للموارد، أي زيادة درجة الانتفاع الاقتصادي من هذه الموارد؛
- ❖ زيادة الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق اكتشاف واضافة موارد جديدة من خلال ابتكار وسائل فعالة أكثر قدرة على الكشف عن ما هو موجود من هذه الموارد.

رابعا: توافر التكنولوجيا.

لا يمكن الاستغناء عن عنصر التكنولوجيا، حيث أن الدولة إذا توفرت لديها امكانيات في استخدام تكنولوجيا جديدة عن طريق الاختراع والابتكار فإنها تصبح في وضع يسمح لها بإنتاج سلع ومعدات انتاجية لم تشهدها في الأسواق ولم يسبق إنتاجها من طرف دولة أخرى، فتكون هذه السلع على جانب التعقيد الإنتاجي ولكن لقلة عرضها فإنه يتم الإقبال على اقتنائها.[2]

فالتقدم العلمي والتكنولوجي يشمل كافة المرافق الجبائية من اجتماعية، اقتصادية، عسكرية وغيرها، ممّا دفع الدول للتسابق في الوصول إلى قمة الهرم العلمي والتكنولوجي لكي تتفوق على غيرها وتحتل مكانة ذات تأثير بالغ ومهم في العلاقات الدولية، ومن أمثلة الدول المتقدمة في المجالات العلمية والتكنولوجية نجد اليابان، الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا.....الخ، وهذا ما جعل لها مكانة خاصة ومميزة في الميزان الدولي.[3]

خامسا: التحويل التكنولوجي.

---

[1] فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص 198.

[2] بهلول مقران، **مرجع سبق ذكره**، ص 05.

[3] هايل عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية**، (د، د، ن)، الأردن، 2010، ص 34.

ويظهر هذا الأثر من خلال احتكاك الشركات المحلية بالشركات الأجنبية الموردة للتكنولوجيا الجديدة والعالية، خاصة إذا ستتبع ذلك مساعدة تقنية وتكوينا للعمال المحليين، كما أن المنافسة التي تمارسها الشركات الأجنبية على الشركات المحلية تدفع بها إلى إدخال التكنولوجيات الحديثة لضمان البقاء والاستمرار.[1]

هذا ويطرح التحويل التكنولوجي في الواقع مشكلة التحكم في التكنولوجيا من قبل الدول التي تريد استعمالها، وهذا ما يدفع بالدول النامية إلى ضرورة بناء نظام وطني للإبداع مترابط ومتكامل ومنسجم يأخذ بعين الاعتبار وفراتها من عوامل الإنتاج وحاجات السوق الفعلية الآنية والمستقبلية، كما أن التحويل التكنولوجي ليس أكيدا لكون التكنولوجيات المستعملة في الدول المتقدمة ليست بالضرورة ملائمة لظروف وواقع توليفة عوامل الإنتاج في الدول النامية.[2]

خلاصة الفصل:

تعمل كل دولة من أجل تحسين مكانة تجارتها الخارجية والعمل على تطوير الصادرات وترشيد النفقات، كما ظهرت نظريات قامت بتفسير نمط التبادل الدولي كالتفسير الكلاسيكي، النيوكلاسيكي والحديث.

هذا وتعمل تنمية الصادرات أساسا على رفع مقدرة المؤسسات على الدخول إلى الأسواق الخارجية عن طريق التجارة الخارجية، الاستثمار الأجنبي المباشر واستراتيجية نقل التكنولوجيا، ممّا يؤدي إلى تحسين نوعية المنتجات واستخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج، وعليه فإن تنمية الصادرات يجب أن تحظى باهتمام كبير باعتبارها هدف يتطلب تسخير كل الجهود المتاحة من أجل الرفع من مستواها وإزالة كل العوائق التي تقف أمام تطورها وتقدمها.

[1] عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 253.

[2] نفس المرجع.

تمهيد:

عملية تنمية وتنشيط قطاع الصادرات في أي اقتصاد من أهم عمليات النهوض بالاقتصاد المحلي وتحقيق التنمية، كما يعتبر عامل جودة الصادرات من العوامل الرئيسية التي تتيح نفاذ الصادرات إلى الأسواق الخارجيةبالإضافة إلى المناخ الاستثماري السائد في الدولة والذي له تأثير على أداء الصادرات كالاهتمام بالبحث والتطوير وإنشاء معاهد متخصصة لتقديم الدعم الفني للمشاريع ذات الطابع التصديري.

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى:

- **المبحث الأول**: آليات الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- **المبحث الثالث**: التكامل الاقتصادي المدمج.
- **المبحث الثالث**: أثر التكامل الاقتصادي المدمج على صادرات الدول الأعضاء فيه.

المبحث الأول: آليات الاندماج في الاقتصاد العالمي.

الاندماج في الاقتصاد العالمي من مساعي كل دولة من دول العالم ولتحقيق ذلك لابد من وجود جملة من الآليات والمتمثلة في: التحرر الاقتصادي، ضرورة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وغيرها، وهذا ما نحاول في هذا المبحث تفسيره.

المطلب الأول: التحرر الاقتصادي.

يعد التحرر الاقتصادي كآلية من آليات الاندماجفي الاقتصاد العالمي.

أولا: مفهوم سياسة التحرر الاقتصادي.

هناك مجموعة من المفاهيم تتمثل في:[1]

-يعرف التحرر الاقتصادي بأنه عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بتحديد الأسعار في السوق، حيث يتم تحديد الأسعار بآلية العرض والطلب ويشمل ذلك الأسواق التالية:

- التوازن بين العرض والطلب في سوق السلع والخدمات؛
- سوق النقد تمثل أسعار التوازن بين العرض من النقد بالطلب عليه؛
- سوق العمل: العرض والطلب من العمالة؛
- سوق النقد الأجنبي: العرض والطلب على النقد الاجنبي، فالأسعار الصرف هي قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي.

- وكذلك يعرف التحرر الاقتصادي بأنّه تحرير القطاع الخاص من تدخل الدولة في أسواق المال والعمل والسلع النهائية، يعني ذلك رفع القيود الإدارية على النشاط الاقتصادي الخاص وتقليل حجم القطاع العام عن طريق الخصخصة ويشمل جانبين هما:[2]

- عدم التدخل في النشاط الاقتصادي الخاص بواسطة تحديد الأسعار ووضع القيود الإدارية، حيث تترك للقطاع الخاص الحرية الكاملة في استثمار موارده المتاحة بهدف زيادة معدلات التنمية الاقتصادية، ومن المعروف أن أهم أهداف القطاع الخاص هو تحقيق أقصى ربح ممكن في ظل القيود التي يعمل فيها ويعتبر الربح أهم حوافزه؛

[1] شواهق عيسى مكي، **أثر سياسات التحرير الاقتصادي على القطاع الزراعي خلال الفترة 1992-2002**، شهادة ماجيستر، جامعة الخرطوم، السودان، 2003، ص 14.

[2] نفس المرجع، ص 15.

- تحويل ملكية المؤسسات العامة ذات الصيغ التجارية والصناعية إلى ملكية خاصة في شكل شركات مساهمة عامة.

- التحرر الاقتصادي جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية للحياد، بمعنى عدم ترك المجال لتدخل الدولة في الواردات والصادرات وذلك عن طريق إزالة أو تخفيض القيود التعريفية من أجل تدفق التجارة الدولية، ويعرف أيضا على أنه عودة الى تطبيق المبادئ المثالية للنظرية الاقتصادية التي ترى أن أهم وظيفة للسوق هي تحقيق المنافسة وهذه الأخيرة تتضمن الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية،فالكفاءة الاقتصادية تحقق الحد الأقصى من الانتاج والتوزيع الأمثل للموارد، أمّا العدالة الاجتماعية تحقق البدائل المختلفة للمستهلك والأسعار المنخفضة بالإضافة إلى التنافس واتساع نطاق الاختيار.[1]

ثانيا: مبدأ الحرية في التجارة الدولية:

حيثتكون التجارة الدولية حرة خالية من القيود والعوائق التي تقيد تدفق السلع عبر الحدود سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات،[2] حيث يستند هذا المبدأ على:[3]

1- الترابط بين الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة والنمو الاقتصادي:

إذ يؤكد دعاة مبدأ تحرير التجارة بأن الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة يؤديان إلى النمو الاقتصادي، وهم يؤكدون بأن الانفتاح الاقتصادي وخاصة ذلك المرتبط بالتجارة الخارجية كان عاملا مهما في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ولا تنحصر فوائد الانفتاح التجاري على الزيادة في النمو الاقتصادي، إذ أنه كثيرا ما يؤدي إلى نشر المعرفة والتكنولوجيا اللذان يلعبان دورا مهما في زيادة إنتاجية إجمالي عوامل الإنتاج المسؤولة عن رفع معدل نمو الدخل في ظل ثبات عوامل الإنتاج؛

2- تحرير التجارة الخارجية تتيح للدولة الاستفادة من التخصص والتقسيم الدولي للعمل:

فتقسيم العمل يزداد فاعلية كلما اتسع نطاق السوق وإذا كان التبادل التجاري الدولي حرا، فإن السوق تتسع لتشمل عددا أكبر من الدول، وهذا ما يؤكد بأن تحرير تيارات التبادل التجاري بين الدول يجعل كل دولة متخصصة في إنتاج السلع المناسبة لظروفها الطبيعية ولتوافر عناصر الإنتاج الضرورية لديها؛

[1] فيروز سلطاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 60.

[2] محمد دياب ، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، بيروت، 2010، ص 302.

[3] نفس المرجع، ص 305.

3- **الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية:** فانسجاما مع مبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي فإن حرية التجارة بين الدول تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلّا بتكاليف عالية؛

4- **الحرية تحفز التقدم الفني والتكنولوجي:** فالحرية تعزز التنافس بين الدول وكذلك بين الشركات المنتجة للسلع وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتشجيع التقدم وتحسين وسائل الإنتاج.

5- **الحرية تحد من نشأة الاحتكارات:** فحرية التجارة تجعل قيام الاحتكارات أمرأكثر صعوبة؛

6- **الحرية تتيح الاستفادة من وفرات الإنتاج الكبير:** حيث أنه يعتقد أنصار التحرر الاقتصادي بأنه لو سادت سياسة التجارة الحرة بين الدول لساعد ذلك وصول مؤسساتها الإنتاجية إلى أحجامها المثلى، وتتلخص هذه الفكرة في أن بعض المؤسسات الإنتاجية في كثير من الدول الصغيرة قد لا تتمكن من الوصول إلى أحجامها المثلى بسبب ضعف الطلب المحلي على منتجاتها نتيجة صغر السوق بالدرجة الأولى، ولذا فهي تجد نفسها عاجزة عن خفض التكاليف إلى أقصى حد ممكن.

ثالثا: اعتراف منظمة التجارة العالمية بالاتفاقيات الاقليمية على أساس المادة 24 من الجات.

يتم تحرير التجارة بانتهاج أحد السبل الثلاث، الأول يتمثل في تحرير التجارة بشكل أحادي تتخذ فيه الدولة قرار بتخفيض العوائق الجمركية دون أن تفرض على الدول الغير اتخاذ قرارات بشكل متبادل، أما السبيل الثاني فيكمن في النظام متعدد الأطراف الذي يعتمد على شرط الدولة الأولى بالرعاية وعدم التمييز بين الدول الأعضاء بخصوص التفضيلات التجارية، ومن خلال المسار المتعدد الأطراف ستواجه كل الدول نفس الحقوق الجمركية ونفس الحدود، أمّا آخر السبل ينتهج من خلال الاتفاقيات الإقليمية التي ترتكز في تأسيسها على قواعد النظام متعدد الأطراف الذي سمح بإنشائها، فانتشرت بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة باحترام الشروط التي حددتها المادة 24 من الجات ثم منظمة التجارة العالمية.[1]

[1] بن هدي أمال، **مرجع سبق ذكره**، ص 66.

المطلب الثاني:الشراكة مع الدول المتقدمة.

الشراكة الأجنبية علاقة متطورة تجمع بين مجموعة من الدول غير المتجانسة نسبيا، تشمل مختلف الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والأمنية، وتهدف هذه الأخيرة إلى تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول، بالإضافة إلى تسهيل نقل التكنولوجيا وتسويق المنتجات المحلية إلى الأسواق الدولية وهي كإحدى آليات الدخول إلى الاقتصاد العالمي.

هذا ومن بين اتفاقيات الشراكة نجد:

أولا: الشراكة الأورو متوسطية :

تتجسد هذه الشراكة عن طريق التفاوض حول اتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة*، والتي خلقت الاتفاقيات المبرمة مع نفس البلدان المذكورة بين 1976 و1977، والتي تعد اتفاقيات تعاون تجارية أساسا كانت تتمثل ميزتها الرئيسية في منح تفضيلات تجارية أحادية الجانب للبلدان المستفيدة.[1]

اقتحام الأخطار المتوسطية في الشراكة المتوسطية جاء نتيجة للموقع الهام الذي تتميز به هذه الأخطار في سجل المبادلات التجارية للمجموعة الأوروبية، وكانت أول الترتيبات التي عقدت مع هذه الدول في أوائل السبعينات، حيث وضعت المجموعة الأوروبية في سنة 1972 أول مفهوم شامل تجاه كافة الدول الواقعة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، من أجل إيجاد نوع من التوحيد في المعاملة أو السياسات الفردية للدول الأعضاء في المجموعة تجاه الدول المتوسطية.[2]

تم التوقيع على اتفاقيات شراكة ثنائية بين دول الحوض المتوسط والاتحاد الأوروبي من خلال مؤتمر برشلونة لسنة 1995 لتحقيق التكامل وتشجيع التعاون بين المنطقتين الأوروبية والمتوسطية من أجل تحقيق تنمية شاملة، حيث صدر إعلان برشلونة للمشاركة الأوروبية المتوسطية في 27 و 28 نوفمبر 1995 بمشاركة 25 دولة أعضاء في الاتحاد الأوروبي مع البلدان الواقعة شرق وجنوب المتوسط، حيث يستهدف خلق منطقة متوسطية منتعشة اقتصاديا من خلال تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة ومتوازنة، ولإقامة شراكة اقتصادية ومالية عن طريق إقامة منطقة تجارة حرة في 2010 وتكثيف التعاون الاقتصادي وزيادة المساعدات المالية،[3]

* الجزائر، المغرب، تونس، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، تركيا، اسرائيل، قبرص، مالطا، والسلطة الفلسطينية.

[1] اليزابيت تناريل، **دور الجمارك في العلاقات التجارية الدولية**، دار النشر ITCIS، الجزائر، 2008، ص 124.

[2] فاطمة الزهراء خبازي، **النظام النقدي الدولي– منافسة الأورودولار**، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 191.

[3] فيروز سلطاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 159.

حيث تضمن إعلان برشلونة الأهداف التالية:[1]

- تعزيز الحوار السياسي بصورة مستمرة ومبنية على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان؛
- تطوير التعاون الاقتصادي والمالي عبر منطقة التجارة الحرة ومعاملات توصيلية وإقامة مشروعات سياحية مشتركة؛
- دعم الجوانب الاجتماعية، الثقافية والانسانية ومعالجة قضايا الهجرة، المخدرات، الاتصالات والمعلوماتية؛
- العمل على تسريع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تحسين الأوضاع المعيشية لمواطني الدول الأطراف وزيادة فرص العمل وتقليص فجوة النمو بين المنطقتين الأوروبية والمتوسطية؛
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين؛
- تشجيع التبادل الثقافي وتعلم اللغات؛
- تنمية الموارد البشرية، دعم تعلم التكنولوجيا، الاهتمام بالقطاع الصحي والنهوض بالنظم الإدارية.

هذا وترتكز الشراكة الأوروبية المتوسطية على ثلاث جوانب رئيسية هي:

1- **الجانب السياسي والأمني**: قرر المشاركون في مؤتمر برشلونة إجراء حوار سياسي منتظم لأشكال الحوار الثنائي المنصوص عليه في اتفاقيات الشراكة، بالإضافة إلى ذلك يحدد الاعلان عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي،[2] حيث تعهدت الأطراف المشاركة من خلال هذا الجانب الالتزام بـ:[3]

- ميثاق الأمم المتحدة وحل النزاعات الدولية بطرق سلمية؛
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وخاصة فيما يتعلق بالحريات الأساسية بما في ذلك حرية التعبير، حرية الانتماء لمقاصد سليمة، حرية الفكر، الوجدان والعقيدة الدينية؛
- العمل من أجل نزع الأسلحة النووية والكيماوية من خلال الخضوع والتمشي مع مجموعة من نظم منع الانتشار الدولية، اتفاقيات ضبط التسلح ، تجنب تطوير قدرات عسكرية تتجاوز متطلبات الدفاع المشروع؛
- مكافحة الإرهاب والمظاهر المختلفة لعدم الاستقرار بالتعاون لمنع الإرهاب والتضامن ضد توسيع الجريمة المنظمة ومكافحة العقاقير المخدرة؛

---

[1] نفس المرجع، ص 160.

[2] إبراهيم بوخلجة، **دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 113.

[3] حمشاوي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 106.

- احترام التساوي في السيادة وكافة الحقوق الوطنية والامتناع عن أي تدخل مباشر في الشؤون الداخلية لأي مشارك آخر واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها.

2- الجانب الاقتصادي والمالي: يهدف إلى بناء منطقة رفاهية مقسمة وقائمة على إرساء منطقة تبادل حر بطريقة تدريجية من جهة، وعلى التعاون المتزايد في مجالات تتسم بالأولوية (البيئة، الطاقة، النقل، الدعم التقني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) وخاصة بفضل تطبيق أداة مالية للشراكة:برنامج MEDA*.[1]

برنامج ميدا الأول:1995– 1999:[2]

اعتمد الاتحاد الأوروبي في اطار إعلان برشلونة في شقه الاقتصادي والمالي لدعم الدول المتوسطية من أجل تسهيل عمليات الاصلاح الاقتصادي وإقامة مشاريع إنمائية في الدول المشاركة، حيث بلغ مجموع الموارد المالية التي تم رصدها ضمن برنامج" ميدا1 " بغلاف مالي قدره 4685 مليون ايكو، بالإضافة إلى القروض الممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار والتي بلغت 4672 مليار يورو؛

وخلال الفترة 1995-1999 تم تخصيص 86% من برنامج ميدا للشركاء: الجزائر، مصر، الأردن، لبنان المغرب، سوريا، تونس، تركيا، والسلطة الفلسطينية، وخصصت 12% الأخرى من هذه الموارد للأنشطة الإقليمية و2% الباقية لمكاتب المساعدة التقنية؛

وأكثر ما يميز "ميدا1" أن نسبة الالتزام بتلك التعهدات كانت أقل من أن يرشحالمشروع لمرحلة النجاح، باعتبارها لم تتجاوز عتبة 26% حيث صرف مبلغ 890 مليون اورو فقط مرفقة بمبلغ 4.672 مليار أورو في شكل قروض ممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار،وتم تخصيص ما يقارب 90% من العروض والمساعدات بشكل ثنائي و10% الباقية تم توجيهها لتحويل مشاريع التعاون الجهوي؛

برنامج ميدا 2: 2000–2006:

جاء هذا البرنامج ما بين عامي 2000 - 2006 وبميزانية بلغت 5350 مليون يورو، بالإضافة إلى القروض الائتمانية المقدمة من طرف بنك الاستثمار الأوروبي التي لامست حدود ال 6400 مليون يورو، بحيث تشمل البرامج الممولة قطاعات التعاون في مجال البحث العلمي وعصرنة مختلف الإدارات العمومية، بالإضافة إلى الاهتمام

* يعتبر الأداة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، والذي يطبق بواسطته التزامات الشراكة الأورو متوسطية الفعلية.

[1] إليزابيت تناريل، **مرجع سبق ذكره**، ص 125.

[2] إبراهيم بوخلجة، **مرجع سبق ذكره**، ص 119-120.

بتطور الخدمات المالية والمصرفية والعمل على دعم الاصلاحات الاقتصادية وصنع الإطار القانوني والمؤسساتي قيد التنفيذ الذي يسمح لدول المتوسط بالدخول إلى اقتصاد السوق؛[1]

كما تجدر الاشارة إلى أن أهم المشاريع الممولة من طرف هذا البرنامج بصفة ثنائية تسجل ما يلي:[2]

- دعم مباشر لصالح برنامج التصحيح الهيكلي (600 مليون أورو من المجموع أي نسبة 20% من مجموع الالتزامات)؛
- التعاون الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص بما فيها عمليات رأس المال، المخاطرة التي يشرف عليها البنك الأوروبي للاستثمار (1035 مليون يورو وبنسبة 30% من مجموع التزامات MEDA)؛

أما بخصوص المشاريع الجهوية فقط خصص لها مبلغ 4.18 مليون أورو أي بنسبة 12%من برنامج MEDA للمجالات التالية:

- تنظيم ندوات التكوين بالنسبة للدبلوماسيين، تبادل المعلومات على أساس الاتفاقيات الدولية بخصوص حقوق الإنسان والتعاون في مجالات الحماية المدنية؛
- بخصوص الجانب الاقتصادي والمالي يتعلق الأمر بست برامج كبرى ذات أولويةهي: التعاون الصناعي، البيئة، المياه، الطاقة، النقل ومجتمع الإعلام؛
- أما الجانب الثقافي فيتعلق الأمر بثلاث برامج يراد تنفيذها في مجال الثقافة، السمعي البصري والشباب؛

تقييم برنامج ميدا "MEDA":

المبالغ المقدمة للدول المتوسطية في إطار برنامج ميدا غير كافية بالنظر إلى احتياجات الدول المتوسطيةبالإضافة إلى القيود الكمية (من حيث المبلغ) فإن تجنيد الأموال اتسم بتعقيد الإجراءات، فعلى سبيل المثال سنة 1996 نص قرار المجلس الأوروبي على تخصيص 900 مليون أورو ولم يصرف منه إلا 50 مليون أورو، لكن تم استدراك هذا التأخر سنتي 1998 و1999 فاستفادت المنطقة المتوسطية خلال هذه الفترة من 1.8 مليار أورو منها 60 % كإعانات ممنوحة من ميزانية الاتحاد الأوروبي، و40 % في شكل قروض مقدمة من طرف البنكالأوروبي للاستثمار*، حيث ساهم صندوق MEDA سنة 1999 بـ937 مليون أورو منها 56مليون اورو خصصت لدعم اتفاقيات السلام.[3]

---

[1] نفس المرجع.

[2] نفس المرجع.

* مؤسسة مالية تابعة للاتحاد الأوروبي تتمثل مهمته في تحقيق الأهداف المالية للاتحاد الأوروبي المتمثلة في تمويل المشاريع الأوروبية طويلة الأجل داخل منطقة الشراكة.

[3] زكري مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغاربية**، مذكرة ماجستير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص 86.

كما تسعى أوروبا من خلال هذه الشراكة بالدرجة الأولى إلى إيجاد سوق لمنتجاتها وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة لكي تسهل عليها عملية توريد الوقود والمواد الخام، بالإضافة إلى سعيها في البقاء كشريك تجاري أول للدول العربية، بحيث تستورد الدول العربية من أوروبا حوالي 40%من إجمالي وارداتها، كما تستوعب الأسواق الأوروبية نحو 28%من إجمالي الصادرات العربية.[1]

❖ **الجانب الاجتماعي والثقافي:**

يتضمن تشجيع التعاون، التبادل الثقافي، التعليمي، احترام الأديان، العادات والتقاليد لشعوب المنطقة، وكذا القطاع الصحي، الاهتمام بالشباب، محاربة الارهاب والحد من الهجرة غير الشرعية، إضافة إلى منع المتاجرة بالسلع الممنوعة، مقاومة الفساد، التعصب، التمييز العنصري والطائفي.[2]

والظاهر من خلال هذه الجوانب الثلاثة التي تناولها إعلان برشلونة أنها ركزت على ترتيب الأولويات، حيث كان الاهتمام الأول هو الجانب الاقتصادي بنسبة اهتمام 48.3%، ثم الجانب السياسي بنسبة اهتمام 45.322%، ثم الجانب الاجتماعي بنسبة اهتمام 64% ، بالإضافة إلى التأكيد الذي جاء في هذه القمة على ضرورة توفير المناخ والبيئة الملائمة لنظام اقتصاد السوق الذي تنادي به الدول الرأسمالية لاسيما الاستقرار والأمن لذلك لوحظ تكرار موضوع الأمن بنسبة 25.9% وهذا يعكس مدى اعتبار تحقيق الاستقرار واستيعاب الأمن مطلبان لتحقيق الكفاءة وفعاليات اقتصاد السوق.[3]

أهداف الشراكة الأورو متوسطية:

تختلف الأهداف التي تسعى اليها أطراف الشراكة بحسب مصلحة كل طرف، حيث تهدف دول الاتحاد الأوروبي إلى أخذ الدور الرئيسي في إدارة وتقرير شؤون المنطقة المتوسطية، إضافة إلى الحفاظ على مصالحها الاقتصادية، السياسية والأمنية.

[1] فاطمة الزهراء خبازي، **مرجع سبق ذكره**، ص 198.

[2] فيروز سلطاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 167.

[3] حمشاوي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 107.

الاتحاد الأوروبي:

يمكن إجمال أهداف الاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة الأورومتوسطية فيما يلي:[1]

- تطوير عملية الاندماج الأوروبي؛
- تدعيم إبراز الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذها لتشمل كل حوض البحر المتوسط؛
- الرغبة الأوروبية في القيام بدور مؤثر في السياسات العالمية، وتدعيم مواقفها في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية الأخرى (كالولايات المتحدة واليابان)، وذلك بإقامة منطقة استراتيجية (سياسية واقتصادية) أوروبية متوسطية، وهو ما يمّكن الاتحاد الأوروبي تقوية موقعه في الساحة الدولية من جهة، ومن جهة أخرى التكيف مع الاتجاه الواسع للأقلية وضمان حصة أوروبا في الاقتصاد العالمي من خلال توسيع نفوذه في منطقة الحوض المتوسط؛
- تدعيم الاستقلالية الأوروبية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم بناء اتجاه شرق أوسطي في مناطق التبادل والتعاون الأوروبي المتوسطي بشكل خاص؛
- الحاجة إلى اقتحام أسواق جديدة في دول جنوب وشرق المتوسط من مزايا الحجم الكبير؛
- دعم وتشجيع الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير ودعم سبل التعاون بين دول الاتحاد الأوربي ودول جنوب المتوسط في مجالات البيئة، الطاقة والاستثمار.

أهداف الدول المتوسطية:

تسعى دول الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط من وراء شراكتها الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق جملة من الأهداف المتمثلة فيما يلي:[2]

- ✓ فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة، وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية من جهة أخرى سيضمن للدول المتوسطية تحقيق فائض كبير من خلال مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي؛
- ✓ الحصول على المعونات المالية والقروض الإنمائية قصد تمويل مختلف المشاريع إضافة إلى جذب تدفق رؤوس الأموال الأوروبية في شكل استثمارات؛
- ✓ تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الأوروبية؛

[1] إبراهيم بوخلجة، **مرجع سبق ذكره**، ص 123.

[2] فيروز سلطاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 154.

- ✓ التغلب على المشاكل الاستثمارية التي تعاني منها وخاصة البطالة واحتواء الشباب الذي بدأ يعرف ميولات أخرى لا تخدم الطبقات السياسية.
- ✓ الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تأمين وضع تفضيلي لمنتجات هذه الدول في السوق الأوروبية الذي يواصل اتساعه، والاستفادة من المساعدات المالية والفنية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي أو من خارجه من التجمعات والدول.[1]

ثانيا:الشراكة الأورو جزائرية:

تعود أولى العلاقات الرسمية التي ربطت الجزائر بالاتحاد الأوروبي إلى عام 1976 حيث تناولت إبرام اتفاق تعاون لم يكن محدود زمنيا، ويشمل ثلاث محاور أساسية وهي:[2]

المحور الأول: يتعلق بالمبادلات التجارية بحيث يرخص تصدير السلع الجزائرية نحو السوق الأوروبية المشتركة مع إعفائها من الرسوم الجمركية باستثناء الموارد الزراعية التي تخضع لقانون الحصص؛

المحور الثاني: يخص التعاون الاقتصادي والمالي حيث يهدف إلى توفير الموارد المالية الضرورية لتحقيق الإجراءات والمخططات المبرمج تنفيذها في إطار الشراكة، وقد جاء هذا المحور في شكل بروتوكولات خماسية؛

المحور الثالث: يخص المجال الاجتماعي وهذا بمنح تسهيلات للعمال الجزائريين المقيمين بفرنسا، غير أن هذا الاتفاق كان صعب التحقيق نتيجة لاعتبارات ثنائية مع فرنسا.

هذا ويقتضي دخول الجزائر في شراكة مع الاتحاد الأوروبي تكييف الاقتصاد الوطني مع متطلبات اقتصاد السوق، وذلك بإعادة النظر في الهياكل والتشريعات والقوانين ومقاربتها مع الدول المتعاملة معها، وعلى هذا الأساس أصدرت الجزائر جملة من التشريعات والعديد من التعديلات التي مست جوانب عدة من بينها إصدار أطر قانونية تتعلق بتشجيع الاستثمار، وذلك بمنح امتيازات وتسهيلات وضمانات من شأنها أن تؤدي إلى جلب المستثمر الأجنبي والوطني على حد السواء.[3]

بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي في جوان 1996، من أجل إبرام اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وقد عرفت المفاوضات نوعا من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية منتجها الوطني، وخاصة أن الاقتصاد الجزائري محل إعادة

[1] علاوي محمد لحسن، **مرجع سبق ذكره**، ص 146.

[2] قشدة صوراية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر03، 2012، ص 140.

[3] زكري مريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 120.

هيكلة وإعادة تأهيل الجهاز الانتاجي، فمنذ 1997 عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12 جولة) للوصول إلى اتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي،[1] ولعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الاتفاق هي:[2]

- التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال والمنافسة؛
- التركيز على الجانب الأمني بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة؛
- طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي؛
- توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط؛
- ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية، وبدلالة الحصص المالية (المخصصات) التي يقدمها الاتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الإنتاج الوطني؛

وفي النهاية تم التوصل إلى اتفاق نهائي في 2002/04/22 وقد دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

محتوى اتفاق الشراكة الأورو جزائرية :

لقد احتوى الاتفاق الجزائري الأوروبي على ثمانية محاورتتمثل في الجوانب التالية:

- الجانب الأول يتمثل في إقامة حوار سياسي يسمح بإقامة علاقة دائمة للتضامن بين المتعاملين والتي تساهم في تحقيق رفاهية وأمن المنطقة المتوسطية.[3]
- الجانب الثاني يتعلق بحرية تنقل البضائع (التبادل التجاري)، وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل، وهذا خلال فترة انتقالية تم تحديدها ب 12 سنة بداية من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وذلك طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة(المادة 06)، أما في ما يتعلق بمجال تبادل المنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري،فتنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية،[4] وذلك بالتركيز على المبادئ التالية:[5]

– عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات واتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين؛

---

[1] سمينة عزيزة، مجلة الباحث، **الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**، العدد 09، 2011، ص 152.

[2] نفس المرجع.

[3] قشدة صوراية، **مرجع سبق ذكره**، ص142.

[4] سمينة عزيزة، **مرجع سبق ذكره**، ص 152.

[5] نفس المرجع.

– إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات الأخرى أو دخول منتجات عن طريق الاستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين.

- الجانب الثالث حيث تضمن الاتفاق النص على إنشاء مؤسسات تسهر على تنفيذه، وحل المسائل والإشكاليات التي قد تقع بين الأطراف أثناء تطبيق محتواه،[1] وهي كما يلي:[2]

– إنشاء مجلس للشراكة يتولى مهمة تنفيذ الاتفاق، وتسوية الخلافات والسهر على السير الحسن لكل القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك بين الجزائر والاتحاد الأوروبي؛

– إنشاء لجنة شراكة وتكلف بتسيير الاتفاق مع مراعاة الاختصاصات المخولة لمجلس الشراكة.

- الجانب الرابع يتعلق بالدفع، رأس المال، المنافسة وإجراءات أخرى اقتصادية حيث تعهد الطرفان بالسماحبعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، مع الالتزام بإمكانية قيام كل طرف بعملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن الأموال المستثمرة، وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشئة وفقا للتشريع الجاري العمل به.[3]

أما فيما يخص ميزان المدفوعات وفي حالة وجود صعوبات فيه يمكن للطرفين اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير المقيدة للصفقات، وفقا لقواعد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والقانون الأساسي لصندوق النقد الدولي.[4]

- الجانب الخامس حيث أكدت الأطراف المتعاقدة بموجب الباب الخامس من اتفاق الشراكة الأورو جزائرية أن التعاون سيهدف بالأساس إلى دعم الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل تطوير اقتصادها، فهذا التعاون سيركز بشكل خاص على الميادين والأنشطة الخاضعة لضغوطات ومصاعب داخلية وعلى وجه الخصوص تحرير المبادلات بين الطرفين، كما سيعمل هذا التعاون على تسهيل التقارب بين اقتصاديات الأطراف لا سيما في الميادين التي تحقق النمو وخلق فرص التشغيل مع الأخذ بعين الاعتبار المجال البيئي، كما أجاز هذا الاتفاق للطرفين إمكانية تحديد مجالات للتعاون الاقتصادي باتفاق مشترك،[5]كما تم التركيز على التعاون الجهوي وذلك كما يلي:[6]

---

[1] بن سونة العجال، **اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية وأثاره على الاقتصاد الوطني**، شهادة ماستر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2014، ص 39-40.

[2] نفس المرجع.

[3] قشدة صورية، **مرجع سبق ذكره**، ص 143.

[4] بن سونة العجال، **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

[5] أوشن ليلى، **الشراكة الاجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجيستر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011، ص 71.

[6] سمينة عزيزة، **مرجع سبق ذكره**، ص 153 – 154.

–دعم التكامل والاندماج الاقتصاديين؛

– تطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية (البنى التحتية)؛

– التعاون في مجال البيئة ومقاومةالتلوث؛

– التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي، التربية، التعليموالتكوين؛

– التعاون في المجال الجمركي بهدف تنشيط الرقابة والإجراءات الجمركية، استعمال وثائق إدارية موحدة ووضع نظام مشترك للعبور بين الطرفين؛

– دعم وتشجيع الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية؛

– تشجيع عمليات التحديث وإعادة الهيكلة الصناعية بما فيها الصناعات الزراعية والغذائية؛

– وضع إطار قانوني يشجع الاستثمار بتوقيع اتفاقيات تتعلق بتفادي الازدواج الضريبي؛

–التعاون من أجل مقاربة القواعد المعيارية المشتركة عن طريق تقوية وإعادة هيكلة المصالح أو الهيئات المالية بتحسين النظم المحاسبية، المراجعة المحاسبية والرقابة المالية؛

– دعم إعادة هيكلة قطاع النقل وتحديثه، وكذا قطاع الإعلام، الاتصال، قطاع الطاقة، المناجم، السياحة الحرف، التعاون في مجال الإحصاء، كما اشتمل هذا الجانب أيضا على التعاون بخصوص حماية المستهلكين.

- الجانب السادس حيث أكد الطرفين على ضرورة تحسين النظام القانوني للعمال المهاجرين وتنقل الأشخاص مع اعتماد كافة التدابير اللازمة قصد الرقابة ومكافحة الهجرة غير الشرعية، والسعي إلى تحقيق المزيد من التقارب بين الثقافات.[1]

كما يهدف الاتفاق في مجال الثقافة والتربية إلى:[2]

–ترقية التبادل والتعاون الثقافي الذي يشمل عدة ميادين أهمها تنظيم تظاهرات ثقافية، حفظ وترميم النصب والمواقع التاريخية والثقافية، الترجمة الأدبية، تكوين الأشخاص العاملين في ميدان الثقافة، تشجيع التعاون في الميدان السمعي البصري؛

– الإسهام في تحسين المنظومة التربوية والتكوين من خلال تشجيع التحاق العنصر النسوي بالمؤسسات التربوية للتعليم، وتطوير مستوى خبرة إطارات القطاعين العام والخاص، تشجيع إقامة روابط مستديمة بين الهيئات المختصة

[1] أوشن ليلى، **مرجع سبق ذكره**، ص 73.

[2] بن سونة العجال، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

في الجانبين، وقد تم تناول الجانب الاجتماعي والثقافي في المواد من 67 إلى 78 من اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية.

- الجانب السابع الذي يتعلق بالتعاون المالي الذي يقوم على ما يلي:[1]

– دعم الاصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية؛

– إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية؛

– ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص عمل؛

– الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد.

- الجانب الثامن المتعلق بالتعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية، وذلك من خلال:[2]

– تقوية مؤسسة الدولة والقانون؛

– التعاون في مجال تنقل الأشخاص (خاصة فيما يتعلق بالتأشيرات)؛

– التعاون في مجال الرقابة على الهجرة غير الشرعية؛

– التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة؛

– مقاومة تبييض الأموال وذلك بمنع استعمال الأنظمة المالية لهذه الدول في تسهيل العملية الناتجة عن تنقل رؤوس الأموال الناشئة عن أنشطة إجرامية (المخدرات)؛

– التعاون من أجل القضاء على الارهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة.

عموما ما يمكن ملاحظته من هذا الاتفاق أنه أعطى الأولوية للإصلاحات السياسية والاقتصادية على حساب الإصلاحات في المجال الاجتماعي كالتربية، التعليم والصحة، مكافحة الفقر والأمية، كما أنه تضمن التزامات غير متوازية بحيث أنه في الوقت الذي تلتزم فيه الجزائر بتحقيق نتيجة تتمثل في إزالة نظامها التعريفي تجاه المنتجات الصناعية الأوروبية، فإن بلدان الاتحاد لا تلتزم اتجاه الجزائر إلا بالتزام تحقيق عناية في مجال تدعيم الاقتصاد الوطني.[3]

[1] سمينة عزيزة، **مرجع سبق ذكره**، ص 154.

[2] بن سونة العجال، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

[3] أوشن ليلى، **مرجع سبق ذكره**، ص 76.

المطلب الثالث: الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

تسعى كل الدول إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة من أجل الاستفادة من مزاياها:

أولا: تعريف المنظمة العالمية للتجارة.

قدّمت تعاريف مختلفة للمنظمة العالمية للتجارة تتمثل في:

- منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية، سياسية، ثقافية، اجتماعية، بيئية وحماية الملكية الفكرية.[1]
- هي الأساس القانوني والمؤسس للنظام التجاري المتعدد الأطراف، وهي توفر الالتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد كيف تقوم الحكومات بصياغة وتطبيق قوانين وتعليمات التجارة المحلية، كذلك توفر المنظمة المنتدى الذي من خلاله تتطور العلاقات التجارية بين الدول من خلال الحوار والتفاوض.[2]
- هي منظمة اقتصادية وقانونية عالمية مستقلة تعمل على تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية وتقويتها من أجل تحرير التجارة العالمية،عن طريق تعديل السياسة التجارية للدول الأعضاء فيها بما يخدم النظام التجاري العالمي.[3]

من خلال ما سبق يتضح أن المنظمة العالمية للتجارة هي المنظمة العالمية الوحيدة التي تعنى بقوانين التجارة الخارجية، وتعتبر منبر للمفاوضات التجارية الدولية تأسست في 1995/01/01 وقد حلت محل الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.

ثانيا: شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

تضم OMC في عضويتها 144 دولة ومن المتوقع أن يزداد حيث تتفاوض دول عديدة حاليا للانضمام إليها وتشترط عدة شروط على الدول الراغبة في الانضمام إليها[4] تتمثل في:[5]

---

[1] سهيل حسين الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص46.

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 148.

[3] فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 109.

[4] عبد القادر فتحي لاشين، **الاتفاقيات العامة للتجارة في الخدمات (GATS) وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005، ص72.

[5] نفس المرجع، ص 73.

1- **تخفيض التعريفة الجمركية:** تشترط المنظمة العالمية للتجارة على الدول الراغبة في الانضمام إليها تقديم جدول التخفيضات، يحتوي على التعريفات الجمركية التي تشكل التزامات بحدود (نسب مئوية) لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلاّ في حالات خاصة؛

2-**الالتزام باتفاقيات المنظمة:** تتعهد الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة بالتوقيع على بروتوكول يشمل الموافقة على تطبيقه والالتزام بجميع اتفاقيات المنظمة (ما عدا اتفاقية المناقصات الحكومية واتفاقية الطائرات المدنية حيث أنهما من الاتفاقيات الاختيارية) أي عليها أن توافق على اتفاقيات جولة "الاورغواي"، أي أنه لا سبيل أمام الدولة للاختيار بين الاتفاقيات بعكس ما كان سائدا أمام " الجات" وخاصة بعد جولة " طوكيو" حيث لم توقع معظم الدول النامية على نتائجها التي تمثلت في اتفاقيات خاصة؛

3- **تقديم التزامات في اتفاقيات التجارة العامة فيالخدمات GATS**: حيث تقدم الدول جدولا بالالتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات، يشتمل على قائمة بالاستثناءات والشروط في مجال تقديم الخدمات والقطاعات التي تقوم بتحريرها أمام موردي الخدمة الاجانب والقيود فيما يخص أسلوب توريد الخدمة والجدول الزمني الخاص بإلغاء تلك القيود، حيث يتم قبول الدول كأعضاء في المنظمة باعتماد إحدى الطريقتين الآتيتين أو كلاهما:[1]

- **الطريقة الأولى:** تتلقى الدولة المعنية رسائل من لجنة مخصصة للنظر في طلبات العضوية الحديثة تكون في الغالب مكونة من الدول الصناعية الكبرى، إضافة إلى أهم الدول ذات العلاقة التجارية مع الدول المقدمة لطلب العضوية وتشمل الطلبات قائمة بالسلع والخدمات التي ستشهد تخفيضا في تعريفتها الجمركية؛
- **الطريقة الثانية:** تتقدم الدولة صاحبة طلب العضوية بقائمة تشمل تخفيضات في التعرفة الجمركية تكون أساسا في التفاوض؛

وفي بعض الأحيان تتم الطريقتان معا حيث تتقدم الدولة المعنية بقائمة لتخفيض التعريفات الجمركية وفي الوقت نفسه تتلقى قائمة بالتخفيضات المطلوبة من اللجنة المشكلة بالنظر في العضوية؛

[1] نفس المرجع.

ثالثا: آليات منظمة التجارة العالمية:

تعتمد منظمة التجارة العالمية في تطبيقها لنتائج جولة " اورغواي" واتفاقاتها على مجموعة من الآليات الهامة التي تتمثل في:[1]

أ- آلية صنع القرارات داخل OMC: يتم صياغة القرارات في OMC عن طريق إجماع الآراء، أما في حالة عدم الحصول على الإجماع فيتم اللجوء إلى التصويت على القرارات باعتباره العرف السائد، وتمثل كل دولة بصوت واحد، كما يمكن لأي عضو تقديم اقتراح أي فقرة من فقرات الاتفاقات المرفوعة إلى المؤتمر الوزاري ويتم النظر فيه وعرضه على كافة الأعضاء للحصول على موافقتهم جميعا، إذا كان موضوع التعديل خاص بالقواعد العامة وموافقة نحو ثلثي الأعضاء في الموضوعات الأخرى؛

ب- آلية فض المنازعات التجارية: حيث تعتبر آلية فض المنازعات التجارية لمنظمة التجارية العالمية هي الأكثر فعالية بالمقارنة بما كانت عليه الأوضاع قبل إنشاء المنظمة، حيث كانت المسألة في ظل سكرتارية "الجات" تتسم بالقصور وعدم الفعالية نظرا لغياب الهيئة القضائية المخولة بالإشراف على تنفيذ هذه الأحكام، فضلا عن كونها غير ملزمة بالقدر الكافي للأعضاء؛

ج- آلية مراجعة السياسات التجارية: وتهدف إلى الإسهام في زيادة التزام جميع الأعضاء بالقواعد والضوابط والتعهدات بموجب الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، وفي هذا الإطار فقد أنشأت المنظمة جهازا دائما لمراجعة السياسة التجارية بعد أن كانت آلية مؤقتة في عام 1995 ويتولى الجهاز مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصورة دورية ولتحقيق أكبر درجة ممكنة من الشفافية.

ملاحظة: لا تشترط مبادئ واتفاقيات منظمة التجارة العالمية التطبيع التجاري بين أعضاء المنظمة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآلية منظمة التجارة العالمية من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص217- 236.

رابعا: كيفية انضمام الدول الى OMC:

يمر انضمام الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة بمراحل تتمثل في:[1]

المرحلة الأولى: مرحلة تقديم طلب الانضمام إلى السكرتارية ويعقبه النظر في هذا الطلب من قبل المجلس العام، وإذا تم قبول الطلب تعين السكرتارية لجنة عمل للتفاوض مع الدولة وتعين رئيسا لهذه المجموعة تختاره من أحد السفراء المعتمدين لدى المنظمة؛

المرحلة الثانية: مرحلة الإعداد للمفاوضات من قبل الدولة طالبة العضوية ويشمل تقديم مذكرة عن الاقتصاد الوطني ونظام التجارة الخارجية، ويتم توزيعها على الدول الأعضاء في المنظمة للاطلاع عليها ودراستها وتوجيه أسئلة للدول التي تطلب العضوية؛

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي يكون قد تم الاتفاق النهائي فيها حول التنازلات الجمركية وتثبيت سقوفها وعلى تحديد التزامات قطاع الخدمات التي سيتم تحديد التجارة فيها، عندها تقوم مجموعة العمل بإعداد تقريرها النهائي وقرارها بتنسيب الدولة للعضوية، وتعد مسودة مشروع بروتوكول الانضمام مع ملحقاته من جداول التعرفة الجمركية وجداول الخدمات التي تم الاتفاق عليها سابقا وترفع للمجلس العام والمجلس الوزاري للموافقة عليها، ومتى تمت الموافقة عليها فإنه يبلغ العضوية بذلك ويصبح الانضمام نافذ المفعول بعد 30 يوما من البروتوكول.

خامسا: ضرورة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

المنظمة العالمية للتجارة من دعائم النظام العالمي الجديد، تتمتع بشخصية قانونية مستقلة بحيث أنها تعمل على إقامة وإدارة دعائم النظام التجاري الدولي، وجاء قرار انشائها نتيجة جولة "الاورغواي" ولكن أتخذ قرار إنشائها في مؤتمر "هافانا" بـــ "كوبا" سنة 1947، ولعدة ظروف تأخر ظهورها مما جعل التبادل التجاري العالمي يكون في إطار الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة "الجات" والتي وافق على إنشائها 23 دولة في اجتماع عقد بـــ "جنيف" في أكتوبر 1947، وانضمت إلى هذه المنظمة مجموعة من الدول العربية[2] مبينة في الجدول التالي:

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 156.

[2] بن ناصر محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 87.

الجدول (3-1): الدول العربية المعنية بالتكامل المدمج الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة وتاريخ انضمامها:

البلد	تاريخ الانضمام
موريتانيا	1995/05/31
المغرب	1995/06/30
تونس	1995/03/29

المصدر: بناصر محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 87، (بتصرف).

سادسا: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

لكل منظمة مبادئ تلتزم بها وهي عبارة عن قواعد للسلوك يجب احترامها لتوفير المناخ اللازم لتحقيق الأهداف وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:[1]

1- **مبدأ الدولة الأولىبالرعاية**: هذا المبدأ أساسي ومشترك تم النص عليه في كل اتفاقيات التجارة (السلع، الخدمات وحقوق الملكية الفكرية)، بمقتضى هذا الشرط تتفق الدول الأعضاء في المعاهدة على أن تتمتع بأية شروط أفضل يمكن أن تمنحها إحدى الأطراف إلى دولة ثالثة بمقتضى معاهدة تبرم بينهما؛

2- **مبدأ المعاملة الوطنية**: جاء هذا المبدأ من أجل تحقيق المساواة في المعاملة بين المنتجات المستوردة وتلك الوطنية المماثلة لها، فالتمييز مرفوض في المعاملات الدولية التجارية، والتنافس بين المنتجات لابد أن يستند على مدى ما تتمتع به من مزايا نسبية أو تنافسية حقيقية؛

3- **مبدأ الخفض العام والمتوالي للرسوم الجمركية وتثبيتها**: حيث تعد الرسوم الجمركية من أهم العقبات التي تقف أمام انسياب التجارة عبر الدول، لذا فإن أهم مبادئ منظمة التجارة العالمية العمل على تخفيضها المتوالي عبر جولات التجارة الدولية، وتثبيت هذه التخفيضات وصولا إلى إلغائها؛

4- **مبدأ حظر فرض القيود الكمية على الواردات والصادرات**: إذ تعد القيود الكمية من أخطر العقبات التي تواجه حرية التجارة الدولية، فكم عانت هذه الأخيرة من قيام الدول بفرض هذه القيود، لذا جاءت المادة 01/11 من اتفاق "الجات"لتفرض حظرا عاما مطلقا على اللجوء للقيود بالنسبة لكل من الواردات والصادرات؛ وهناك استثناءات تنقسم الى قسمين:

[1] مصطفى سلامة، **منظمة التجارة العالمية: النظام الدولي للتجارة الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص 10، 11.

أ- الاستثناءات في مجال الواردات: تتم بغرض حماية الأخلاق العامة، صحة الإنسان والحيوان، النبات والمنسوجات وأيضا مواجهة الزيادة الكبيرة في الواردات الزراعية وكذلك من أجل حماية ميزان المدفوعات وحماية الصناعة المحلية؛

ب- مجال الصادرات: للدول الحق بصفة استثنائية في اللجوء إلى القيود الكمية لمواجهة النقص الحاد في المنتجات الزراعية ومقتضيات حماية الأمن القومي؛

5- **مبدأ الشفافية:** تنص الفقرة "ب" الملحق رقم "3" لاتفاقية مراكش والمنشئ لآلية استعراض السياسة التجارية على أن الدول عليها الالتزام بالشفافية كمبدأ موجه لها في معاملاتها التجارية، لذا فإنه وفقا للنص المذكور يعترف الأعضاء بالأهمية الراسخة للشفافية المحلية من اتخاذ القرارات الحكومية في الأمور المتعلقة بالسياسات التجارية سواء بالنسبة لاقتصاديات الدول الأعضاء أو النظام التجاري متعدد الأطراف.

6- **مبدأ قاعدة التمكين:** تعني أن الدول المتقدمة تعمل على تمكين الدول النامية من استخدام إجراءات خاصة لتحقيق التنمية الاقتصادية فيها وزيادة مساهمتها في التجارة الدولية.[1]

بالإضافة إلى هذه المبادئ هناك مبادئ أخرى تتمثل في:[2]

- ❖ منع سياسة الإغراق التي قد تؤدي إلى أضرار مادية للمنتجين المحليين؛
- ❖ اتخاذ إجراءات وقائية إذا زادت واردات دولة عضو من منتج معين وباتت تشكل ضررا كبيرا على المنتج المحلي كفرض رسوم جمركية إضافية عليها أو فرض حصة على السلع المستوردة التي سببت الضرر.

[1] عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة**، أطروحة دكتوراه، جامعة المدية، الجزائر، 2007، ص 107.

[2] نفس المرجع.

المبحث الثاني:التكامل المدمج كآلية بديلة للتكتلات التقليدية.

نظرا للسلبيات التي ميزت التكتلات التقليدية أصبح من الضروريتأسيس تكامل اقتصادي والسعي إلى تطوير سبل تفعيله لتحقيق الأهداف التي تسعى غليها كل دول التكامل الاقتصادي.

المطلب الأول:التكامل الاقتصادي المدمج (إدراج معالمه):

لإعطاء مفهوم للتكامل الاقتصادي المدمج لابد من المرور بعدة خطوات أومحطات من بينها مايلي:

أولا:تعريف التكتل الاقتصادي التقليدي.

يقوم التكتل الاقتصادي بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا، جغرافيا، تاريخيا، ثقافيا واجتماعيا والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.[1]

ثانيا:تكتل المنظمة العالمية للتجارة.

منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع، الخدمات والأشخاص بين الدول، ومايترتب عن ذلك من آثار اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية وبيئية، أو بالأحرى هي الإطار التنظيمي والمؤسسي للإشراف على تنفيذ كافة الاتفاقيات المحددة في دولة الأورغواي، وهي منظمة ذات بعدعالمي تعمل على توجيه العلاقات التجارية بين دول العالم وفض النزاعات، تنظيم المفاوضات لتحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية، وتوسيع التبادل التجاري للسلع والخدمات.[2]

شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

- ❖ تخفيضات التعريفة الجمركية؛
- ❖ الالتزام باتفاقيات المنظمة؛
- ❖ تقديم التزامات في اتفاقيات التجارة العامة فيالخدمات GATS.

ثالثا:مجلس التعاون الخليجي.

---

[1] بن ناصر محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 05.

[2] حاج يوسف سارة أم الخير، **انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي**، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015، ص12.

في 25 ماي 1981 توصل قادة كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر والكويت في اجتماع عقد في أبو ظبي إلى صيغة تعاونية تضم الدول الست،تهدف إلى تحقيق التنسيق، التكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها استنادا على عمق الروابط الدينية، الثقافية والتمازج الأسري بين مواطنيها، وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحد الرقعة الجغرافية والحدود المشتركة، بالإضافة إلى هذه الاعتبارات التاريخية والجغرافية فإن تأسيس المجلس جاء كرد فعل للوضع الإقليمي الدولي السائد آنذاك ممثلا في طمع الأنظمة الاستعمارية على المنطقة وعلى النفط خصوصا، بالإضافة إلى الخطر العراقي والإيراني ومطالبهما الحدودية وأطماعهما الإقليميةخاصة بعد الثورة الإيرانية سنة 1979واندلاع الحرب العراقية الإيرانية والغزو السوفياتي لأفغانستان،فالمجلس في حقيقة الأمر هواستجابة لتطلعات أبناء المنطقة لنوع من الوحدة العربية بعد أن تعذر تحقيقها على المستوى العربي.[1]

هذا وكانت عضوية مجلس التعاون الخليجي محور المادة الخامسة من النظام الأساسي للمجلس التي نصت على أن: "المجلس يتكون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض، في اليوم الرابع من شباط لعام 1981"، وبذلك فإن مجلس التعاون يعد تنظيما دوليا محدود العضوية، فتحديد أعضاء المجلس بالأمم دون فتح باب العضوية يعني أن عضوية مجلس التعاون الخليجي مغلقة على الدول الست، وتقوم العضوية في المجلس على مبدأ السيادة والمساواة القانونية بين دول الأعضاء، إذ أن لكل دولة عضو صوت واحد أيا كانت مساحتها أو كثافتها السكانية أو مواردها الطبيعية أو ثرواتها الاقتصادية.[2]

وحول قرار مجلس التعاون الخليجي لانضمام المغرب إلى عضويته فقد أشار الدكتور "جواد العناني" المحلل السياسي والاقتصادي الأردني بأن المغرب قد وجهت إليها الدعم بالرغم من البعد الجغرافي كونها أكثر دول المنطقة استقرارا، والأبعد عن تهديدات الثوراتولعلاقتها المتينة سياسيا واقتصاديا بدول مجلس التعاون الخليجي.[3]

تعتبر المغرب المستفيد الوحيد من قرار دول مجلس التعاون الخليجي من انضمامهاإلى ناديهم وذلك لعدة اعتبارات سنسوقها كما يلي:[4]

---

[1] عباس بلفاطمي، جمال بلخياط، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،**تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي**، العدد 05، (د، س، ن)، ص 03.

[2] عبد المحسن لافي الشمري، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، مصر، 2012، ص 48.

[3] مريم ثابت، **توسيع مجلس التعاون الخليجي بداية خارطة عربية سياسية جديدة**، تقرير منشور في موقع العربية.www.archive arabic.comcnn ، Consulté le 03/04/2016 a 20:30.

[4] سعيد الوجاني، **قرار انضمام المغرب إلى مجلس التعاون الخليجي**، www.alhewar.org، Consulté le 03/04/2016 a 20:30.

- ❖ انضمام المغرب إلى الاتحاد الخليجي يعني أنه أضحى جزءا من هذه الدول،وهو مايعني إلغاء نظام التأشيرة بين المغرب وبين الدول الخليجية أي هذا يعني سهولة التواصل، بحيث يمكن للأطرالمغربية العالية أن تنتقل إلى العمل بدول الخليج في مختلف القطاعات مثل البنوك، التواصل، التعليم العالي، الأطباء والممرضين، ثم العمل في الشركات المختلفة؛
- ❖ انضمام المغرب إلى هذا الاتحاد يعني تدفق السيولة النقدية والدولار والاستثمارات الخليجية المختلفة إلى المغرب، وهو مايسمح بتطوير الاقتصاد وتشغيل الشباب العاطل خاصة من ذوي حملة الشهادات الجامعية؛
- ❖ بعد أن يصبح المغرب عضوا كامل العضوية بمجلس التعاون الخليجيستفتح أسواق هذا المجلس أبوابها وبدون رسوم جمركية في وجه المنتجات الفلاحية المغربية التي تلاقي صعوبات تسويق في البلدان الأوربية، وبالمقابل ستفتح السوق المغربية أبوابها وبدون رسوم جمركية في وجه الصناعات الخليجية التي ستسوّق بأسعار مناسبة،حيث ستعوض السلع الأوربية التي تسوّق بأثمان مرتفعة لاتناسب دخل المواطن المغربي البسيط؛
- ❖ حصول المغرب على امتياز استيراد البترول بأسعار منخفضة ومعقولة سواء للاستهلاك المحلي أو بإعادة طرحه للبيع في الأسواق الدولية بأسعار عالمية.

شروط الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي: تتمثل شروط الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي في نفس شروط الانضمام إلى أي تكتل اقتصادي تقليدي، وتتمثل في ما يلي:[1]

- ✓ **تنسيق السياسات القومية الاقتصادية**: يقتضي التنسيق بمسألة التعريفة الجمركية، النقدية والسياسةالتجارية تجاه الدولة الواقعة خارج المنطقة، وشؤون النقد، وبعض العناصر الضريبية والأوضاع الاجتماعيةوسياسات الاستثمار، وتستدعي عملية تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية القومية وجود أجهزةمتخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة للعمل، مسايرة للظروف الاقتصادية الوطنية وسياساتها الاقتصادية، كما تتخذ الدول إجراءات فيما يخص تأمين مختلف عناصر الإنتاج والإنفاق على سياسةنقدية عامة، وعلى سياسة الاستثمار تتضمن تنمية متوازنة بين مختلف أطراف المنطقة التي يشملهاالاندماج الاقتصادي؛
- ✓ **توفر الأيدي العاملة المدربة**: إذ يعتبر من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي ويتيح للدولالأعضاء استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة ومستمرة،كما يمكنها في الوقت نفسه تنمية هذهالموارد وزيادة حجمها، وتكون النتيجة زيادة الإنتاج الكلي ومستوى المعيشة في الدول المتكاملة وبالتاليزيادة التعاون الاقتصادي فيما بينها؛

[1] بوشول السعيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 11.

- ✓ **تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل:** يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسةومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن بحيث لا وجود للاختلافاتالاقتصادية بين الدول الأعضاء، وإلا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى، وفي هذهالحالة تتشكل وحدة اقتصادية مسيطرة؛
- ✓ **وضع شبكة إقليمية ملائمة للنقل والموصلات:** من الضروري توفر شبكة واسعة للنقل والموصلات بين الدول الواقعة في إطار تكتل إقليمي، فتوفر هذه الشبكة يعتبر عاملا حاسما في ضمان تأثير حقيقي لإلغاء الحواجز التي تعترض التبادل التجاري بين الدول المتكاملة؛
- ✓ **ضرورة التدرج والآلية:** يجب أن يكون التكامل تدريجيا وآليا بشكل يسمح لاقتصاديات مختلفة التأقلم مع حجم السوق الجديد وآليا، لأن التحولات الداخلية للبضائع والأموال تخلق بعض المشاكل بحيث لا يمكن تجاوزها إلا في المراحل الأخيرة من التكامل، كما يجب الاتفاق على صيغة تدريجية وآلية تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة لكل بلد.

رابعا:اتحاد المغرب العربي.

برز اتحاد المغرب العربي* كأداة من شأنها محاولة توحيد اقتصاديات دول المنطقة وتبني التكامل فيما بينها عن طريق الرؤية المشتركة للمستقبل النابعة عن المصير المشترك، نظرا لما تحتله منطقة المغرب العربي من موقع استراتيجي متميز بين دول البحر الأبيض المتوسط، حيث تعتبر حيزا بين أوروبا وافريقيا والعالم العربي، فهي منطقة ذات أهمية جيواستراتيجية بالنسبة لدول المنطقة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بحيث تشكل دور المد والجزر على المستويين الاقتصادي والسياسي لبلدان المنطقة، وذلك لارتباطها بالأمن القومي والسلام في العالم وانعكاساته على المنطقة وعلى المصالح الاقتصادية للدول العظمى.[1]

خامسا:اتحاد دول الساحلالافريقي.

تم إنشاء تجمع دول الساحل الإفريقي* في الرابع من فبراير 1998 كنتيجة لمؤتمر قادة ورؤساء الدول المجتمعين في مدينة طرابلس بالجماهير العربية الليبية، ومن بين أحد الأعضاء الجماهيرية العربية الليبية، وخلال الدورة العادية

* أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في 1989/02/17 بمدينة مراكش من قبل خمس دول: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا وموريتانيا، واعتبارا من تاريخ 1989/03/01 أصبح الاتحاد ساري المفعول.

[1] لعجال أعجال محمد لمين، مجلة المفكر، **معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك**، العدد 06، بسكرة،(د، س، ن)، ص 20.

* أنظر الملحق رقم 01.

الثالثة لمجلس رئاسة تجمع دول الساحل التي عقدت في الخرطوم في الفترة 12-13 فبراير عام 2001 انضمت المملكة المغربية إلى التجمع والجمهورية التونسية.[1]

ومما سبق يتضح لنا أن"التكامل الاقتصادي المدمج هو تقاطع التكتل الاقتصادي التقليدي وتكتل المنظمة العالمية للتجارة والذي يتكون منالدول التالية :الجزائر، المغرب، تونس، وموريتانيا".*

المطلب الثاني: سبل تفعيل التكامل الاقتصادي المدمج.

هناك سبل التفعيل في المجال التنموي، الموارد الطبيعية وكذا في التكنولوجيا وذلك كما يلي:

أولا: في المجال التنموي:

تسعى دول التكامل الاقتصادي المدمج إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المزايا التي تتمتع بها كل دولة بانضمامها إلى تكتل معين وذلك على النحو التالي:

تونس، المغرب، موريتانيا (المنظمة العالمية للتجارة):

- تقديم بعض الإعانات قصد تحفيز القطاع الخاص للمساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية؛[2]
- توسيع نطاق التبادل التجاري بين تونس، المغرب، موريتانيا والدول الأخرى وانفتاح اقتصاداتها على الاقتصاد العالمي بشكل أفضل بحيث تتمكن الصادرات من النفاذ بسهولة إلى أسواق الدول الأعضاء في المنظمة، لأن الرسوم الجمركية تكون منخفضة أو ملغاة مع عدم التمييز في المعاملة بينها وبين منتجات أي عضو آخر وعليه فإن الصادرات ستزداد إلى الأسواق العالمية.[3]

المغرب (اتحاد مجلس التعاون الخليجي):

- تسهيل انتقال رؤوس الأموال والأشخاص ما بين الدول الأعضاء مع حرية الإقامة والتملك، الإرث وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي.[4]
- تدفق السيولة النقدية والدولار والاستثمارات الخليجية المختلفة إلى المغرب وهو ما يسمح بتطوير الاقتصاد وتشغيل الشباب العاطل خاصة من ذوي حملة الشهادات الجامعية.[5]

الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا (اتحاد المغرب العربي): وتتمثل في:[1]

---

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة، الفاتح عروة، رسالة موجهة للدورة السادسة والخمسين، تحت عنوان: **منح تجمع دول الساحل والصحراء**، 2001، ص02.

* أنظر الملحق رقم 02.

[2] خليفة مراد، **مرجع سبق ذكره**، ص 210.

[3] قطاف ألويزة، **مرجع سبق ذكره**، ص 133.

[4] مقدم عبيرات، مرجع سبق ذكره، ص 155.

[5] سعيد الوجاني، **مرجع سبق ذكره**.

- التخلص من التبعية الاقتصادية العالمية بالإضافة إلى تعزيز المبادلات داخل الاتحاد سيعود بالفائدة على الشعوب الشقيقة؛
- تحقيق حرية تنقل الأفراد والسلع ورأس المال بين هذه الدول من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والتجارية عبر إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة.

موريتانيا، الجزائر (اتحاد دول الساحل الافريقي): تتمثل في:[2]

- إزالة كافة العوائق التي تحول دون وحدة الدول الأعضاء عن طريق اتخاذ الإجراءات اللازمة؛
- تسهيل تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال ومصالح مواطني الدول الأعضاء؛
- حرية الإقامة والعمل، التملك وممارسة النشاط الاقتصادي.

ثانيا: في مجال تنمية الموارد الطبيعية والبيئية:

وذلك كما يلي:

تونس، المغرب، موريتانيا (المنظمة العالمية للتجارة):

- يحظى القطاع الزراعي باهتمام كبير في مفاوضات الدول العربية مع المنظمة العالمية للتجارة حيث أن الدول المشاركة في جولة "أورغواي" توصلت إلى اتفاق مشترك على تخفيض قيمة الدعم على المنتجات الزراعية، هذا وتضمن الاتفاق التزام الدول بتخفيض هذا الدعم بنسبة 40% من 1995-2005، حيث أصبحت الدول (تونس، المغرب، موريتانيا) ملزمة بتحويل القيود المطبقة في الميدان الزراعي إلى رسوم جمركية مع تخفيض هذه الرسوم على الواردات ليتم تنفيذها في مدى 10 سنوات بالإضافة إلى خفض دعمها لهذا الميدان، وكذا تستفيد من التخفيضات الجمركية التي تلتزم بها الدول المتقدمة على وجه الخصوص والتي تمثل أسواق رئيسية للمنتجات الزراعية.[3]
- قوانين المنظمة العالمية للتجارة ستكون هي السائدة على القوانين والأنظمة الوطنية التي تحمي البيئة، إذ أن حرية انتقال السلع بدون حواجز جمركية أو غير جمركية فإنها تعطي الأولوية لقوانين المنظمة على القوانين والأنظمة للدول الأعضاء، وعادة ما تهتم قوانين المنظمة بحماية البيئة وتضع معايير الجودة البيئية التي تصنفها بأنها حواجز غير جمركية ينبغي إزالتها لتسهيل انتقال التجارة.[4]

---

[1] وسيلة الواسع، **مستقبل الاتحاد المغاربي في ظل التنافس الجزائري المغاربي**، شهادة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، الجزائر، 2014، ص 44.

[2] الفاتح عروة، **مرجع سبق ذكره**، ص 03.

[3] خليفة مراد، **مرجع سبق ذكره**، ص 209.

[4] نزار كاظم صالح الخيكاني، **تداعيات انضمام العراق إلى المنظمة العالمية للتجارة وما يترتب عليها مستقبلا**، القادسية، (د، س، ن)، ص 10.

المغرب (اتحاد مجلس التعاون الخليجي): تتمثل في:[1]

- حرية تبادل المنتجات الزراعية، الحيوانية والصناعية ومنتجات الثروة الطبيعية المحلية بين الدول الأعضاء وإعفائها من جميع الرسوم الجمركية (العمل على توحيد التعريفة الجمركية) بشكل تدريجي وتشجيع الصادرات المحلية وذلك خلال 05 سنوات؛
- التنسيق المشترك في السياسات الزراعية؛
- استغلال الموارد الطبيعية المتاحة داخل دول المجلس والمغرب؛
- إقامة برنامج مشترك للإنتاج الزراعي والغذائي؛
- إقامة برنامج مشترك للبحوث الزراعية.

موريتانيا، الجزائر (اتحاد دول الساحل الافريقي):

- حرية تنقل البضائع والسلع ذات المنشأ الوطني والخدمات.[2]
- تنوع الموارد الطبيعية من نفط ومعادن وهو ما من شأنه الإسهام في تحقيق الاندماج المتكامل في جميع الميادين لتعزيز القدرة على مواجهة التحديات المشتركة.[3]
- تعد موريتانيا من أكثر دول العالم في الاحتياطي العالمي من الحديد، كما يوجد بها العديد من المعادن الأخرى كالذهب، النحاس والفوسفات.[4]

الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا (اتحاد المغرب العربي): تتمثل في:[5]

- تحقيق فوائض مالية كبيرة من صادرات النفط والغاز وزيادة لابأس بها في مداخيل السياحة والصادرات وتحويلات العاملين في الخارج؛
- تنمية أنماط الاستهلاك وتوزيع الموارد.توفر العديد من الثروات الطبيعية التي تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية إلى جانب الثروة المائية والسمكية.[6]

ثالثا: في مجال تنمية وتطوير العلم والتكنولوجيا:

---

[1] مقدم عبيرات، **مرجع سبق ذكره**، 155.

[2] الفاتح عروة، **مرجع سبق ذكره**، ص03.

[3] عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، **المغرب العربي (التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية**، (د،د،ن)، المغرب، (د، س، ن)، ص 379.

[4] نفس المرجع.

[5] محمد الشكري، **تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي**، المؤتمر المصرفي العربي السنوي- رؤية عربية للقمة الاقتصادية، قطر، 7-8 نوفمبر 2007، ص 09.

[6] عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 379.

ونجد فيها:

تونس، المغرب، موريتانيا (المنظمة العالمية للتجارة): وتتمثل في:[1]

- حماية حقوق الملكية الفكرية وهو ما يحفز الابتكار والإبداع مما يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات؛
- دخول المنتج المحلي للسوق العالمية في حال توفر شروط النوعية، المنافسة والجودة مما يؤكد ضرورة الإسراع في عملية التأهيل وإصلاح مخططات الإنتاج.
- إمكانية الحصول على التكنولوجيا الجديدة والوصول إلى قنوات الاتصال ومراكز المعلومات.[2]
- إنشاء مراكز للاتصال من أجل تسهيل حصول بلدان الدول النامية على المعلومات اللازمة عن أسواق الخدمات في البلدان المتقدمة فيما يتعلق بالجوانب التجارية، التقنية والتكنولوجية الجديدة الكفيلة بتطوير صادراتها ورفع نصيبها في تجارة الخدمات.[3]
- حرية تنقل المشاريع الاستثمارية بين مختلف الدول وما يصاحبه من نقل التكنولوجيا.[4]

المغرب (اتحاد مجلس التعاون الخليجي): تتمثل في:[5]

- الاستفادة من برامج تطوير التكنولوجيا؛
- الاستفادة من تقنيات المعرفة والنشر.

[1] قطاف ألويزة، **مرجع سبق ذكره**، ص 133.

[2] خليفة مراد، **مرجع سبق ذكره**، ص 210.

[3] نفس المرجع.

[4] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، مجلة الباحث،**انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الاهداف والعراقيل**، العدد 03، الشلف، 2004، ص 67.

[5] مقدم عبيرات، **مرجع سبق ذكره**، ص155.

الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا (اتحاد المغرب العربي): تتمثل فيما يلي:[1]

- تطوير التعليم على اختلاف مستوياته وتبادل البعثات الطلابية وانشاء المؤسسات الجامعية والثقافة المشتركة؛
- حرية نقل التكنولوجيا الجديدة وتشجيع التعلم.

موريتانيا، الجزائر (اتحاد دول الساحل الإفريقي): وذلك كما يلي:[2]

- زيادة وسائل النقل والاتصالات الأرضية، الجوية والبحرية عن طريق تنفيذ مشاريع مشتركة؛
- تنسيق النظم التعليمية والتربوية في مختلف مستويات التعليم والتنسيق في المجالات الثقافية، التعليمية، العلمية والتقنية.

رابعا: التجارة البينية لدول التكامل الاقتصادي المدمج.

وتتمثل في:

1- الصادرات البينية:

موضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-2): الصادرات البينية لدول التكامل المدمج:

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
تونس	1849	1742	1736	1778	1803	1814
الجزائر	2404	1418	1952	2384	3026	3613
المغرب	699	621	774	803	1062	973
موريتانيا	28	14	9	10	08	08

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، 2015، ص15.

[1] وسيلة الواسع، **مرجع سبق ذكره**، ص44.

[2] الفاتح عروة، **مرجع سبق ذكره**، ص 03.

الشكل (3-1): الصادرات البينية لدول التكامل المدمج:

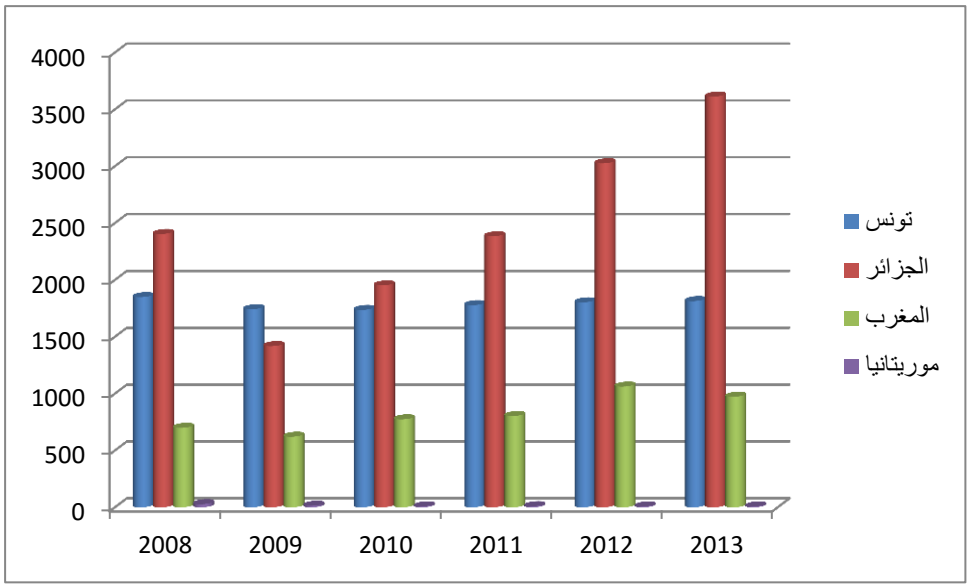

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (3-2).

2- الواردات البينية:

موضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-3): الواردات البينية لدول التكامل المدمج.

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
تونس	2684	1575	1546	1391	2124	2399
الجزائر	965	1435	1662	2291	2199	3266
المغرب	5304	3715	4755	6564	6073	6674
موريتانيا	124	110	192	195	277	280

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق.

الشكل (3-2): الواردات البينية لدول التكامل المدمج:

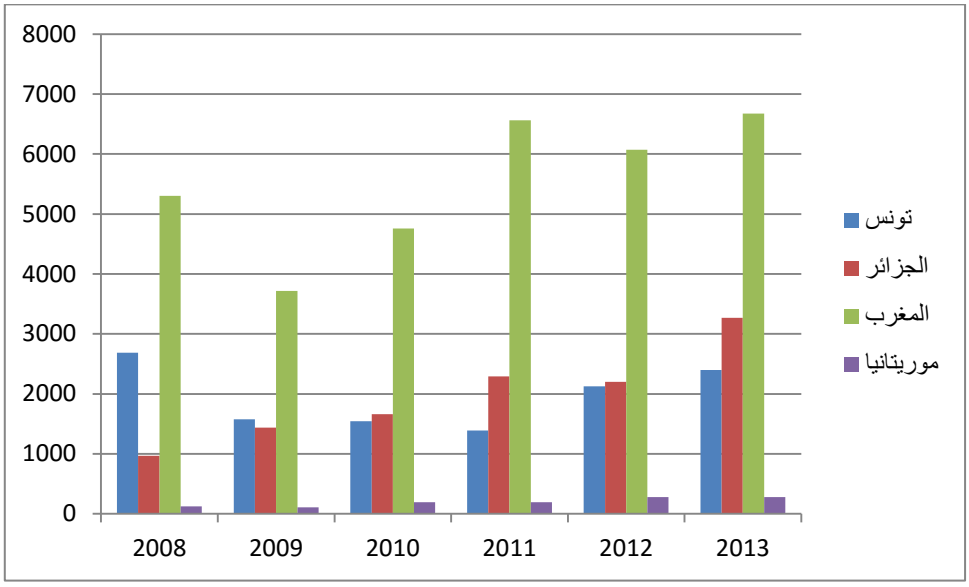

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (3-3).

يوضح الجدول (3-2) والجدول (3-3) التجارة البينية لدول التكامل الاقتصادي المدمج حيث تمثل الجزائر أكبر الصادرات البينية في سنة 2013 بقيمة 3613 مليون دولار أمريكي بسبب عمليات تسهيل المبادلات التجارية، وفي المرتبة الثانية تونس بقيم متفاوتة نسبيا أعلاها في سنة 2008 بقيمة 1849 مليون دولار أمريكي وهذا راجع إلى اعتمادها على السياحة، في حين تمثل المغرب أعلى قيمة في الواردات البينية حيث بلغت قيمة 6674 مليون دولار أمريكي في سنة 2013 بسبب الموقع الجغرافي الممتاز لها وكذا الاستفادة من المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة، بالمقابل تمثل موريتانيا أدنى مستوى وبلغت 280 مليون دولار أمريكي وذلك راجع إلى نقص الإنتاج وعدم الاكتفاء الذاتي.

هذا وانضمت الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية خلال عام 2008 حيث قامت بإزالة جميع الرسوم الجمركية على السلع العربية بداية من عام 2009، مما أسهم كثيرا في تنشيط حركة التجارة بين الجزائر والدول العربية.

ثالثا: تدفقات الاستثمارات الخارجة المباشرة من وإلى دول التكامل الاقتصادي المدمج:

مبينة في الجدول التالي:

الجدول (3–4): تدفقات الاستثمارات الخارجة المباشرة من وإلى دول التكامل الاقتصادي المدمج:

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

		2008	2009	2010	2011	2012
تونس	إلى الداخل	1902	1688	1513	1148	1918
	إلى الخارج	22	77	74	28	13
الجزائر	إلى الداخل	1513	2746	2264	2571	1448
	إلى الخارج	103	215	220	534	-41
المغرب	إلى الداخل	2303	1952	1574	2568	2836
	إلى الخارج	381	470	589	179	361
موريتانيا	إلى الداخل	369	-3	131	589	1204
	إلى الخارج	4	4	4	4	4

المصدر: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية، أكتوبر 2013، ص 25، 26.

الشكل (3-3): تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة من وإلى دول التكامل الاقتصادي المدمج:

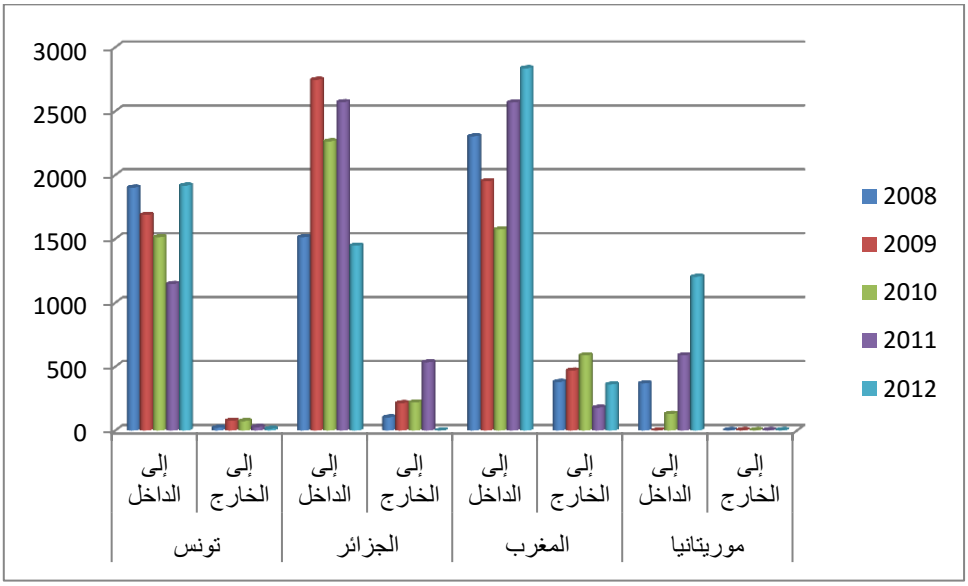

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (3-4).

يوضح الجدول (3-4) تدفقات الاستثمارات الخارجة المباشرة من وإلى دول التكامل الاقتصادي المدمج، حيث نجد بأن تونس في سنة 2008 بلغت قيمة استثماراتها إلى الداخل ما يعادل 1902 مليون دولار أمريكي لأنها تعتمد في اقتصادها على السياحة والقطاع الصحي بالدرجة الأولى وذلك بجذب الاستثمار من خلال تشجيعه، وبالمقابل تقدر استثماراتها إلى الخارج 22 مليون دولار أمريكي وتميزت بالثبات إلى غاية سنة 2011 حيث تم تسجيل انخفاض في قيمته بما يعادل 1148 مليون دولار أمريكي وذلك راجع إلى ثورة 2011 التي جرت بتونس، أما الجزائر فنلاحظ ارتفاع قيمة استثماراتها عبر كل السنوات وصولا إلى سنة 2011 والتي بلغت 2571 مليون دولار أمريكي وذلك راجع إلى المشاريع الاستثمارية التي تقوم بتشجيعها الجزائر مثل مشروع الطاقة الشمسية وطريق السيار شرق غرب، أما المغرب فتمتاز بتدفقات استثمارية مرتفعة على بقية دول التكامل الاقتصادي المدمج حيث بلغت أكبر قيمة تقدر بـ 2836 في عام 2012 لأنها تتميز بموقع جغرافي ممتاز يجذب السواح، وبالنسبة إلى موريتانيا فتتميز بأدنى مستوى للتدفقات الاستثمارية سواء إلى الداخل أو إلى الخارج وذلك لعدم قيام الدولة الموريتانية بأية تحفيزات لجذب الاستثمارات الاقتصادية.

المبحث الثالث: الصادرات والتكامل الاقتصادي المدمج.

اقتصاد أي دولة من دول التكامل الاقتصادي المدمج يتأثر بمستوى تجارتها البينية وصادراتها لذلك يجب على كل الدول تعزيز صادراتها من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية.

المطلب الأول: واقع الصادرات في دول التكامل الاقتصادي المدمج.

في هذا المطلب سوف نقوم برصد أرقام لدول التكامل الاقتصادي المدمج في مجال الصادرات والواردات من سنة 2008 الى غاية سنة 2013.

أولا: الصادرات.

موضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-5): صادرات دول التكامل الاقتصادي المدمج:

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
تونس	18628	13969	15849	17161	16298	16336
الجزائر	79298	45194	57053	73489	71866	64974
المغرب	18915	13461	16605	20790	19507	21753
موريتانيا	2356	1747	2162	3050	2677	2860

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق،وموقع الجمارك الجزائريhttp://dir.dzemploi.org

الشكل(3-4): صادرات دول التكامل الاقتصادي المدمج.

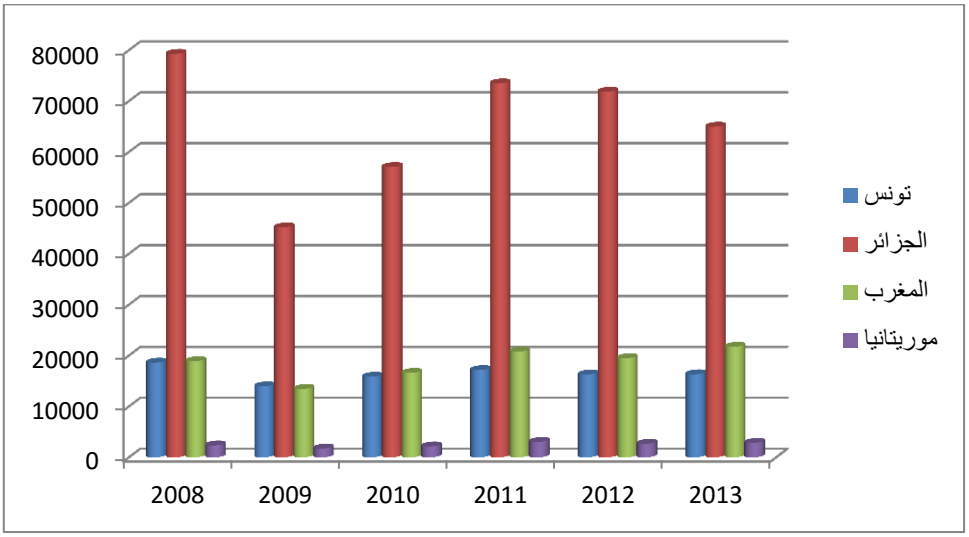

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (3-5).

نلاحظ من التمثيل البياني (3-4) أن الجزائر تحتل المرتبة الأولى في التصدير لسنة 2008 مقارنة بدول التكامل المدمج بقيمة 79298 مليون دولار أمريكي وذلك نظرا لارتفاع الأسعار العالمية للنفط ومشتقاته ما يفسر تزايد عوائد وأرباح الجزائر، أما تونس فتقدر صادراتها بـ 18628 مليون دولار أمريكي معتمدة في ذلك على الألبسة والسياحة وفيما يخص موريتانيا فتقدر صادراتها بـ 2356 مليون دولار أمريكي وذلك راجع إلى تصديرها الحديد والمعادن، كما بلغت صادرات المغرب 18915 مليون دولار أمريكي والتي تعتمد على قطاع والسياحة والزراعة بالدرجة الأولى، أما في سنة 2009 فهناك انخفاض في قيمة صادرات كل دول التكامل المدمج وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وما ترتب عليها من آثار سلبية، ثم تعود قيمة الصادرات إلى مستوياته حتى سنة 2013، حيث تميزت بانخفاض كبير بسبب الأزمة النفطية.

ثانيا: الواردات.

موضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-6): واردات دول التكامل المدمج:

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
تونس	24542	19162	21888	23525	24022	23743
الجزائر	39479	39294	40473	47473	50376	55028
المغرب	40628	32394	35139	43626	42890	44742
موريتانيا	2289	2119	2543	3477	3933	4084

المصدر: التقري الاقتصادي العربي الموحد،مرجع سابق،وموقع الجمارك الجزائري.

http://dir.dzemploi.org

الشكل (3-5): واردات دول التكامل المدمج:

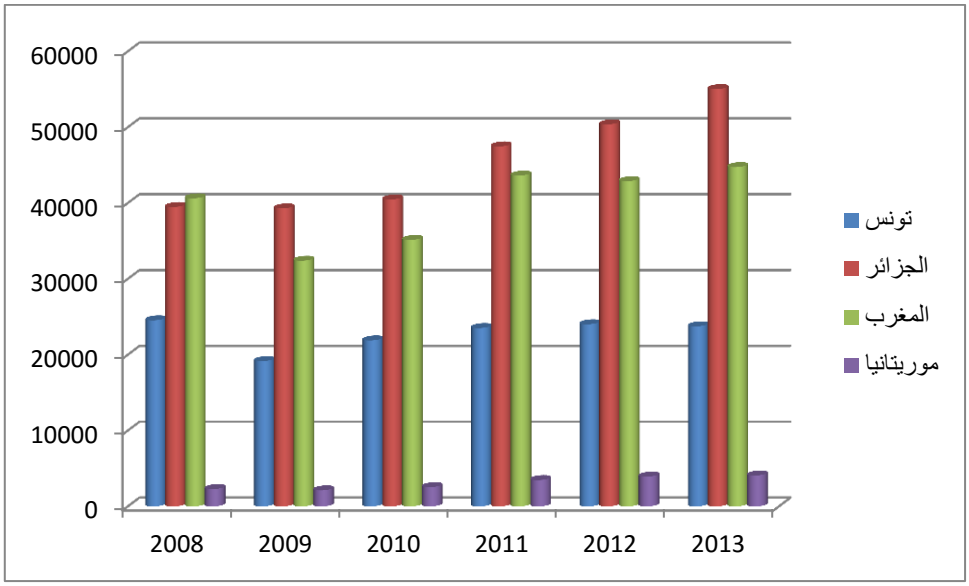

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (3-6).

يبين الجدول (3-6) واردات دول التكامل المدمج حيث أن هناك تقريبا تساوي في قيمة الواردات لكل دولة من سنة 2008 إلى غاية سنة 2010 ، أما باقي السنوات فهناك حركة تصاعدية للواردات خاصة في الجزائر إلى غاية 55028 مليون دولار أمريكي في سنة 2013.

يمكن القول أن زيادة صادرات كل دولة قد تؤدي إلى زيادة فرص العمل وأن تساهم في رفع أجور العمالة ورؤوس أموال الشركات المحلية بالإضافة إلى التأثير الإيجابي على الإنتاجية في العمل وعلى إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة، كما تساهم الصادرات في نشر المعرفة والتقنيات الحديثة المتطورة بين دول التكامل المدمج.

المطلب الثاني: أثر التكامل الاقتصادي المدمج على صادرات دوله.

للصادرات تأثير كبير على اقتصاد أي دولة وذلك على النحو التالي:

أولا: بالنسبة للجزائر.

يتمثل الأثر في النقاط التالية:[1]

- ❖ اندماج الاقتصاد الجزائري في المنظومة التجارية العالمية مما يسهل ربط السياسات الاقتصادية وإيجاد حد أدنى من التجانس في الأهداف والمصالح؛
- ❖ جذب الاستثمار الأجنبي البيني المباشر نتيجة وجود التشريعات التي تحمي الإبداعات والابتكارات وهو شرط أساسي بالنسبة لشروط جذب الاستثمار؛
- ❖ محاكاة المنتجات السياحية باعتبار الجزائر تتميز بالتنوع الثقافي، البيئي والطبيعي؛
- ❖ الاستفادة من الاستثناءات التي تتمتع بها تونس في مجال النسيج الصناعي والخدماتي خاصة؛
- ❖ الاستفادة من حقوق الملكية الفكرية الصناعية والأدبية، والتي تتعلق ب:

1- ضمان حقوق الملكية الفكرية ونطاق استخدامها؛

2-براءة الاختراع؛

3- العلامات التجارية؛

4- الرسومات التخطيطية(الدوائر المدمجة)؛

5- المؤشرات الجغرافية؛

6- الأسرار التجارية؛

7- التصميمات الصناعية؛

8- حقوق المؤلف والحقوق المجاورة؛

[1] عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، **آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم**، العدد 02،(د، س، ن)، ص66-79.

- ❖ الاستفادة من التخفيض في القيود النقدية التي تحول دون انسياب رؤوس الأموال والسلع وعناصر الإنتاج؛
- ❖ تكثيف التبادلات التجارية مع دول مجلس التعاون الخليجي.
- ❖ التعاون الفني من خلال الاتفاق على أنظمة وترتيبات وشروط موحدة لنقل التكنولوجيا ووضع سياسات متناسقة للتدريب والتأهيل الفني الحرفي والمهني، والتنسيق في مجال القوة العاملة وتوحيد أنظمة الاستثمار؛
- ❖ التعاون في مجالات إقامة مشروعات النقل والمواصلات، وتنمية الموارد البشرية بما في ذلك التعليم، وتفعيل الاستراتيجية السكانية وتدريب القوى العاملة وزيادة مساهمتها في سوق العمل؛
- ❖ الاستفادة من التكامل في مجالات البنية التحتية بما في ذلك النقل والاتصالات والتجارة الالكترونية.[1]

بالإضافةإلى:[2]

- ❖ تطوير القطاع الصحي عن طريق إرسال بعثات طلابية أو مهنية بغرض اكتساب المهارات، ونأخذ تونس على سبيل المثال والتي تمتاز باقتصاد خدماتي متمكن فنجد فيها خدمات صحية ممتازة إضافة إلى المنتجعات الصحية والحمامات الصحية؛
- ❖ ضمان الاستقرار والأمن العسكري الذي يعتبر من أهم العوامل التي تحفز على زيادة الاستثمارات الأجنبية بما في ذلك الاختلاف مع المغرب؛
- ❖ تحقيق فوائض مالية من خلال تصدير البترول إلى كل من الدول الأعضاء والذي من شأنه تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال استثمار تلك الفوائض في مجالات أخرى؛
- ❖ تطوير القطاع المصرفي من خلال استخدام أحدث التكنولوجيا في هذا المجال والتي تطبقها الدول المتقدمة؛
- ❖ تخفيض فاتورة الواردات الغذائية وخاصة بالنسبة للمواد التي تحتل النصيب الأكبر من واردات الجزائر كالحبوب، الحليب ومشتقاته، القهوة، السكر...؛
- ❖ الاستيراد غير المباشر للتكنولوجيا الحديثة عن طريق فتح الأسواق المحلية أمام المنتجات الأوروبية، مما يؤدي إلى تحديث القطاع الصناعي وبالتالي مساعدة المؤسسات المحلية على تخفيض تكلفة إنتاجها مما يحفزها على تحسين منتجها النهائي؛
- ❖ باعتبار الجزائر بلد زراعي فإن تحرير المبادلات الخاصة في مجال الأساليب الفنية والتجهيزات الصناعية سيساعد ذلك على تحفيز عوامل الإنتاج في القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى تراجع تكلفة الإنتاج ومن ثم الحصول على

[1] بلقاسم طراد، **مرجع سبق ذكره**، ص 79.

[2] زغيب شهرزاد، عيساوي ليلى، مجلة العلوم الإنسانية،**أفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة**، العدد 04، بسكرة، 2003، ص 92-93.

منتوج فلاحي ذو جودة، نوعية وسعر منخفض نسبيا في السوقين الداخلي والخارجي، مما يعود بالفائدة عموما على الاقتصاد ككل بتقليل التبعية التي تعرف فاتورة ثقيلة جدا؛

- ❖ الاستفادة من الاتفاقيات المبرمة بين دول التكامل المدمج وباقي التكتلات المنظمة إليها.

ثانيا: بالنسبة للمغرب.

تستفيد المغرب من عدة مزايا من دول الأعضاء، ويمكن إدراجها في النقاط التالية:

- ❖ الاستفادة من الاعانات المقدمة من قبل المنظمة العالمية للتجارة من أجل المساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية عن طريق تونس؛
- ❖ تسهيل انتقال الأفراد ورؤوس الأموال الذي من شأنه المساهمة في تخفيض نسبة البطالة وزيادة الاستثمارات الأجنبية كما يسهم في تطوير القطاع السياحي الذي يعتبر المصدر الأول من مصادر إيرادات الدولة؛
- ❖ الحصول على وارداتها من المشتقات النفطية من خلال دول الأعضاء، دون الحاجة إلى دول خارج التكتل المدمج؛
- ❖ تطوير الإجراءات والتحفيزات المشجعة للاستثمار بالمغرب والذي من شأنه تحقيق القدرة التنافسية للصناعات المحلية؛
- ❖ تحقيق الاستقرار الأمني والعسكري الذي يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك السواح، مما يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة والتي من شأنها المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني والعمل على تحسين المنتجات المحلية وزيادة قدرتها على المنافسة الخارجية؛
- ❖ تحقيق الرفاهية الاجتماعية للأفراد من خلال توفير مناصب الشغل وتقليص معدل البطالة وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي؛
- ❖ تشجيع وضمان الأمن بين دول الأعضاء؛
- ❖ العمل على تطوير القطاع الصحي؛

ثالثا: بالنسبة لتونس.

تستفيد تونس من:

- ❖ زيادة إيرادات قطاعها السياحي من خلال حرية انتقال الأفراد وكذا انتقال رؤوس الأموال والعمالة، الذي يساهم في تحسين معدل النمو وتخفيض نسبة البطالة، إضافة إلى امتلاك التكنولوجيا المتطورة في كل من دول الخليج ودول المنظمة العالمية للتجارة؛
- ❖ تخفيض وارداتها من النفط وبالتالي تقليص التبعية للخارج، وهو الشيء الذي يؤدي إلى تقليص هيمنة قطاع النفط على مجمل صادراتها من الخارج؛
- ❖ الاستفادة من حماية حقوق الملكية الفكرية؛
- ❖ تطوير الخبرات الفنية في كافة مجالات التصنيع وإنشاء تنمية اقتصادية مستديمة.

رابعا: بالنسبة لموريتانيا.

حيث تستفيد من:

- ❖ توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء مما يؤدي إلى تحسين عائدات البترول عن طريق تنسيق سياستها العامة للاستفادة من هذه الثروة؛
- ❖ مساعدة الدول الأعضاء لها في رسم وتحديد أولوياتها في إطار هذه التكامل؛
- ❖ التقليل أو الحد من الفقر والتضخم من خلال تحسين مستويات الإنتاج الزراعي، ومحاولة تصدير الحديد إلى الدول الأعضاء؛
- ❖ تأهيل وتدريب العنصر البشري من خلال إرسال البعثات التعليمية، والذي من شأنه أن يسهم في اندماج دولته في التجارة العالمية؛
- ❖ تشجيع قطاع الصيد الذي يعتبر من أهم مصادر البلد الرئيسية للعملات الصعبة، والعمل على تطويره من خلال تطوير البنى التحتية للصيد، وتعزيز الرقابة البحرية؛
- ❖ الاهتمام بالقطاع الصحي من خلال تجارب دول الاعضاء في هذا المجال، مما يحقق معدلات نمو نسبية في هذا القطاع؛
- ❖ تشجيع وضمان الأمن والاستقرار بين دول الأعضاء؛
- ❖ تعميق الاندماج بين دول الاعضاء يؤدي إلى تحقيق أو تعزيز النمو الاقتصادي والرفع من جاذبية المنطقة للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ❖ الحصول على التكنولوجيا المتطورة التي تساعد على تحسين مختلف الأجهزة والأدوات في مختلف المجالات.

وفي الأخير يمكن القول أنه من خلال التكامل الاقتصادي المدمج بين هذه الدول يمكن لهذه الأخيرة تعزيز تنافسية صادراتها واستثمار الطاقات الكامنة فيها لإعطاء الفرصة لتنمية القطاعات الاستثمارية، والتي تسهم في تعزيز التجارة والاستثمار العالميين ودفع عجلة النمو ومواجهة البطالة والفقر، وزيادة الاندماج بين هذه الدول من خلال التنسيق والترابط في جميع الميادين، وتعميق أوجه التعاون القائمة بينها من خلال وضع برامج وخطط ومشاريع كفيلة بتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وهو الأمر الذي يقلص من التبعية الخارجية لكل دولة من الدول الأعضاء، بالإضافة إلى الاستفادة من مزايا كل من المنظمة العالمية للتجارة واتحاد مجلس التعاون الخليجي بالنسبة للجزائر دون الانضمام إليها ودون الالتزام بشروطها وقوانينها.

خلاصة الفصل:

أصبح الانفتاح على الاقتصاد العالمي ضرورة من ضروريات العصر والاندماج مع اقتصاديات الدول المتقدمة شيء لا بد من حدوثه للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن بين آليات الاندماج في الاقتصاد العالمي نجد التحرر الاقتصادي الذي يسمح بتحرير المبادلات التجارية وخروج السلع المحلية إلى الأسواق الخارجية، كما نجد أيضا الشراكة مع الدول المتقدمة والتكتلات العالمية كالمنظمة العالمية للتجارة، بحيث تسمح هذه الشراكة والانضمام بالخروج بأنموذج اقتصادي جديد أطلق عليه مصطلح التكامل الاقتصادي المدمج، الذي يساهم في الاستفادة من مزايا كل تكتل منظمة إليه الدول الأعضاء بالنسبة للدول غير المنظمة، وفي حال تطبيق هذا التكامل بشكل صحيح سيؤثر حتما بالإيجاب على صادرات كل دولة من الدول الأعضاء.

الخاتمة:

تعتمد الجزائر في صادراتها بالدرجة الأولى على المحروقات كمصدر رئيسي للعملة الصعبة لذلك فإن اقتصادها مربوط بتقلبات أسعار النفط الدولية، وعليه يجب تعزيز صادراتها خارج المحروقات وكآلية أو سبيل في تعزيز ذلك تم الخروج بأنموذج جديد متمثل في التكامل الاقتصادي المدمج بمعنى تقاطع تكتل المنظمة العالمية للتجارة مع التكتل الاقتصادي التقليدي ويساهم بشكل فعال في تعزيز صادرات الجزائر خارج المحروقات في حال تطبيق جميع السبل من أجل تفعيله.

- يساهم التكامل الاقتصادي المدمج في حرية تنقل الأفراد، رؤوس الأموال والسلع بين الدول الأعضاء فيه بمعنى يقوم بتسهيل المبادلات التجارية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛
- العلاقة بين التكامل الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية تتمثل في خلق صيغة جديدة من التكامل المتمثلة في التكامل الاقتصادي المدمج الذي يساهم في تقليل أو إلغاء الأثار السلبية لحركة السلع والخدمات، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛
- يمكن للجزائر الاستفادة من مزايا المنظمة العالمية للتجارة ودرء سلبياتها دون الانضمام إليها عن طريق المزايا التي تتمتع بها تونس، المغرب وموريتانيا من خلال انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

النتائج:

- التكامل الاقتصادي عبارة عن ارتباط جملة من الدول تجمعها خصائص معينة من أجل الاستفادة من المزايا التي يمنحها التكامل؛
- فشل التكامل الاقتصادي التقليدي (اتحاد المغرب العربي) لعدم وجود إرادة سياسية لأن هذا التكامل من شأنه إزالة عقبات كبيرة من أجل الوصول بأهداف التكامل الاقتصادي إلى مستويات أرقى، وظهور صيغة جديدة من صيغ التكامل الحديث المتمثل في المنظمة العالمية للتجارة؛
- تمنح المنظمة العالمية للتجارة مزايا للدول الأعضاء فيها وذلك من خلال مراعاة اقتصاد كل دولة عضو دون الإخلال بمبدأ من مبادئها؛

- تعد التجارة الخارجية، الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا نقل التكنولوجيا كآليات للدخول في الأسواق الدولية؛
- تم الخروج بأنموذج متمثل في التكامل الاقتصادي المدمج الذي يمثل تقاطع تكتل المنظمة العالمية للتجارة مع التكامل الاقتصادي التقليدي، والذي يضم في عضويته أربعة دول على سبيل المثال لا على سبيل الحصر وتتمثل في: الجزائر، تونس، المغرب وموريتانيا؛
- التكامل الاقتصادي المدمج يقوم بدراسة مجموعة من التكتلات على غرار التكامل الاقتصادي التقليدي الذي يقوم بدراسة مجموعة من الدول؛
- يساهم التكامل الاقتصادي المدمج في تعزيز صادرات الدول الأعضاء فيه عن طريق الاستفادة من مزايا كل من المنظمة العالمية للتجارة، مجلس التعاون الخليجي، اتحاد المغرب العربي واتحاد دول الساحل الإفريقي في حال تطبيق التكامل الاقتصادي المدمج بمختلف مراحله وسبل تفعيله وأنه سيتم حتما التوصل إلى التأثير الإيجابي على الصادرات؛
- معظم تجارب التكامل الاقتصادي التي أقيمت في الدول النامية وخاصة العربية باءت بالفشل نظرا لغياب آلية التنسيق والتجانس بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء بسبب الضعف الاقتصادي.

الاقتراحات:

- وضع سياسة مشتركة بين الدول في التكامل المدمج من خلال العلاقات الخارجية، التبادل التجاري والتحرك المشترك مع المنظمات والمؤسسات الدولية لمعالجة الفقر، البطالة، أزمة الديون، التبعية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا؛
- أكبر تحدي يواجه الدول النامية والعربية على وجه الخصوص هو قدرة هذه الدول على اتخاذ المبادرة لأن تكون جديرة بمستقبلها، فالمرحلة القادمة تتطلب منها اعتماد منهجية عمل حقيقية تقتضي توحيد الجهود فيما بينها للتكيف ومسايرة التغيرات الحاصلة على المستوى الإقليمي والدولي؛
- إتاحة فرص للتفاوض كتكتل مع تكتل ولا يتعامل معه كتكتل مع كل دولة من دوله.

فتح أفاق الدراسة:

- تجسيد التكامل الاقتصادي المدمج على أرض الواقع.
- التكامل الاقتصادي المدمج وتأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- سبل تفعيل التكامل الاقتصادي المدمج: الواقع والأفاق.

المقدمة

الفصل الأول

الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

الفصل الثاني

الإطار النظري للصادرات

قائمة المراجع

قائمة الجداول

الفهرس

قائمة المختصرات

الملاحق

الخاتمة

الفصل الثالث

التكامل الاقتصادي المدمج وأثره على الصادرات

قائمة الأشكال

قائمة المراجع

1. الكتب.

1. اشرف احمد العدلي، **التجارة الدولية**، مؤسسة الرؤية للطباعة والتوزيع، المعمورة، 2006.
2. أشرف السيد حامل قبال، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013.
3. جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2010.
4. حسين عمر، **الاستثمار والعولمة**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2000.
5. سهيل حسين الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
6. شريف علي الصوص، **التجارة الدولية (الاسس والتطبيقات)**، دار اسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
7. شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
8. عبد الرحمان يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
9. عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
10. عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآلية منظمة التجارة العالمية من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.
11. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
12. علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010.
13. فاطمة الزهراء خبازي، **النظام النقدي الدولي– منافسة الأورو الدولار–**، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
14. فليح حسن خلف، **العولمة الاقتصادية**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
15. ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

16. متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظريات والسياسات**، دار الفكر، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2011.

17. محمد ابراهيم عبد الرحيم، **العولمة والتجارة الدولية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.

18. محمد احمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للنشر والطباعة والتوزيع، الاسكندرية، 2009.

19. محمد توفيق عبد المجيد، **العولمة والتكتلات الاقتصادية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013.

20. محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، بيروت، 2010.

21. مصطفى سلامة، **منظمة التجارة العالمية: النظام الدولي للتجارة الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2006.

22. نزار كاظم صالح الخيكاني، **تداعيات انضمام العراق الى المنظمة العالمية للتجارة وما يترتب عليها مستقبلا**، القادسية، (د، س، ن).

23. هايل عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية**، (د، د، ن)، الأردن، 2010.

24. هجير عدنان زكي أمين، **الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيق**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

25. هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، **اليات العولمة الاقتصادية واثارها المستقبلية على الاقتصاد العربي**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

26. اليزابيت تناريل، **دور الجمارك في العلاقات التجارية الدولية**، دار النشر ITCIS، الجزائر، 2008.

27. يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2010.

2- أطروحات ومذكرات.

- **الدكتوراه.**

1- عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة**، أطروحة دكتوراه، جامعة المدية، الجزائر، 2007.

2- مقدم عبيرات، **التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه، 2002.

- **الماجيستر:**

1. ابراهيم بوخلجة، **دراسة تحليلية وتقييمية لاطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.
2. اسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة**، شهادة ماجيستر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007.
3. بلقاسم طراد، **التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.
4. بلقلة براهيم، **آليات تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.
5. بن ناصر محمد، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008.
6. بن هدي أمال، **الاتفاقيات التجارية الاقليمية على ضوء قواعد المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2013.
7. بن يوسف حسينة، **ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر (2000-2010)**، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر 03، 2012.
8. بهلول مقران، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970- 2005**، شهادة ماجيستر، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2011.
9. بوشمال عبد الرؤوف، **التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر**، شهادة ماجيستر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012.
10. بوشول السعيد، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه**، شهادة ماجيستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.

11. بونحاس عادل، **دور الاعتماد المستندي في ضبط التجارة الخارجية (حالة الجزائر)**، مذكرة ماجيستر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014.

12. حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

13. خاطر اسمهان، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

14. خليفة مراد، **التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية: تجارب وتحديات**، شهادة ماجيستر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006.

15. ربيعي سامية، **آليات التحول في النظام الاقليمي–النظام الاقليمي لشرق اسيا**، شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.

16. زكري مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغاربية**، مذكرة ماجستير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

17. شحاب نوال، **أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على تحرير التجارة الدولية**، شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010.

18. شواهق عيسى مكي، **أثر سياسات التحرير الاقتصادي على القطاع الزراعي خلال الفترة 1992–2002**، شهادة ماجيستر، جامعة الخرطوم، السودان، 2003.

19. العاقر جمال الدين، **التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009.

20. عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**، مذكرة ماجيستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

21. عبد المحسن لافي الشمري، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، مصر، 2012.

22. غانية نذير، **دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي: دراسة حالة قطاع الصناعة**، شهادة ماجيستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.

23. فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الاقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الاورو متوسطية)**، شهادة ماجيستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013.

24. قاسمي لخضر، **أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014.

25. قشدة صوراية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر03، 2012.

26. ليلى أوشن، **الشراكة الاجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجيستر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011.

27. مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة غرداية، 2011.

28. مقروس كمال، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الاوروبية والتجربة المغاربية**، شهادة ماجيستر، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2014.

29. ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2014.

30. يحي سعاد، **تقييم مسار التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

- **الماستر:**

1. بن سونة العجال، **اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية وأثاره على الاقتصاد الجزائري**، شهادة ماستر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2014.

2. حاج يوسف سارة أم الخير، **انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي**، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015.

3. عبد الرزاق بن هارون، **استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

4. قطاف الزهرة، قطاف سمية، **دور الاعتماد المستندي في تسهيل المبادلات التجارية**، شهادة ماستر، جامعة أكلي محند أولحاج، 2015.

5. قطاف الويزة، **التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وآثاره في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر 2000-2013**، شهادة الماستر، جامعة أوكلي محند أولحاج، البويرة، 2014.

6. نسيمة ناصر، **دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة 2005-2012**، شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014.

7. وسيلة الواسع، **مستقبل الاتحاد المغاربي في ظل التنافس الجزائري المغاربي**، شهادة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، الجزائر 2014.

3- التقارير:

1 .الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية، أكتوبر 2013.

2 .التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، **نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية**، 2015.

3 .سعيد الوجاني، **قرار انضمام المغرب إلى مجلس التعاون الخليجي**، www.alhewar.org، تاريخ الاطلاع 2016/04/03، 20:30.

4 .مريم ثابت، **توسيع مجلس التعاون الخليجي بداية خارطة عربية سياسية جديدة**، تقرير منشور في موقع العربية

www.archive arabic.cnn. com ، تاريخ الاطلاع 03- 04- 2016، 20:30.

- **المجلات والمنشورات:**
- **المجلات:**

1. ابراهيم سالم ياسمينة، يحي هاجر، مجلة علمية محكمة متخصصة في العلوم الاقتصادية والادارية، **دور التكامل الاقتصادي بين امال التنظير ومشاكل التطبيق**، العدد 05، مارس 2015، ص 10.

2. بلعزوز سليمان، مجلة الباحث، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، العدد 06، 2008.

3. بن يوب لطيفة، عوار عائشة، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل التكامل الاقتصادي الخليجي**، العدد 09، 2013.

4. الجوزي جميلة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، **التكامل الاقتصادي العربي: واقع وافاق**، العدد 05، (د، س، ن).
5. حامد عبيد حداد، مجلة كلية الآداب، **التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي: دراسة تحليلية**، العدد 99، (د، س، ن).
6. حيزية هادف، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، **التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلا**، العدد 04، سبتمبر 2013.
7. خلوفي عبد السلام، بن عبد العزيز سفيان، مجلة علمية محكمة متخصصة في العلوم الاقتصادية والادارية، تأثير **التكاملات الاقتصادية الاقليمية على تنافسية الاقتصاديات النامية**، العدد 03، سبتمبر 2014.
8. دينا احمد عمر، مجلة تنمية الرافدين، **أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة**، العدد 86، 2007.
9. زغيب شهرزاد، عيساوي ليلى، مجلة العلوم الانسانية، **أفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة**، العدد 04، بسكرة، 2003.
10. سمينة عزيزة، مجلة الباحث، **الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**، العدد 09، 2011.
11. صديقة باقر عبد الله، مركز التدريب والبحوث الإحصائية، **الميزان التجاري وتمنية الصادرات غير النفطية**، العراق، (د،س،ن).
12. عباس بلفاطمي، جمال بلخياط، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، **تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي**، العدد 05، (د، س، ن).
13. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، مجلة علمية محطمة متخصصة في العلوم الاقتصادية والإدارية، **التكامل الاقتصادي العربي مقاربة مع تجارب عالمية**، العدد 05، مارس 2015.
14. علاوي محمد لحسن، مجلة الباحث، **الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي**، العدد07، ورقلة، 2010.
15. عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، **آثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية** للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، العدد 02، (د، س، ن).

16. قاسم محمود، عهود حضاونة، مجلة جامعة دمشق، **الأداء التصديري الأردني وأثره في النمو الاقتصادي**، العدد 01، 2001.

17. قاصدي مرباح، مجلة الباحث، **معوقات التكتلات الاقتصادية الاقليمية في البلدان النامية**، العدد07، ورقلة، 2010.

18. قدي عبد الحميد، وصاف سعيد، مجلة العلوم الانسانية، **آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات**، بسكرة، العدد 02، 2012.

19. لعجال أعجال محمد لمين، مجلة المفكر، **معوقات التكامل في اطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك**، العدد 06، بسكرة، (د، س، ن).

20. معراج هواري، مركز الدراسات الاقليمية، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي**، العدد 04، الجزائر، 2007.

21. ناصر دادي عدون، متناوي محمد، مجلة الباحث، **انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة: الاهداف والعراقيل**، العدد03، الشلف، 2004.

22. وصاف سعيدي، مجلة الباحث، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر واقع وتحديات**، العدد 01، 2002.

- **الندوات:**

1. عبد الغني عماد، **التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة أسباب التعثر وشروط الانطلاقة**، ورقة مقدمة للمائدة المستديرة التاسعة للأساتذة العرب المنعقدة في الجماهير الليبية الشعبية، ليبيا، 23- 28 جويلية 1999.

2. عبد القادر فتحي لاشين، **الاتفاقيات العامة للتجارة في الخدمات (GATS) وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2005.

3. محمد جمال الدين العلوي، **تجربة السوق الأوروبية المشتركة وعلاقتها بالدول النامية**، ندوة التي نظمتها رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم، 13-15 فيفري 1989.

- **المؤتمرات:**

1. محمد عبد الحليم عمر، مؤتمر: وحدة الأمة الإسلامية الذى تعقده رابطة العالم الإسلامي، **الوحدة الاقتصادية بين الامة الاسلامية** بمكّة المكرمة في:1-3 رجب 1426هـ الموافق6-8 أغسطس2005.

- **الدورات:**

1. الجمعية العامة للأمم المتحدة، الفاتح عروة، رسالة موجهة للدورة السادسة والخمسين، تحت عنوان: **منح تجمع دول الساحل والصحراء**، 2001.

- **الكتب باللغة بالأجنبية:**

1- Walter Kennes.**Quelques réflexions sur l'intégration économique régionale**. CCE - DG VIII

- **المواقع:**

1. موقع الجمارك الجزائري. http: //dir.dzemploi.org

الملحق رقم02

خريطة دول التكامل الاقتصادي المدمج:

المصدر: https://www.google.dz (بتصرف)

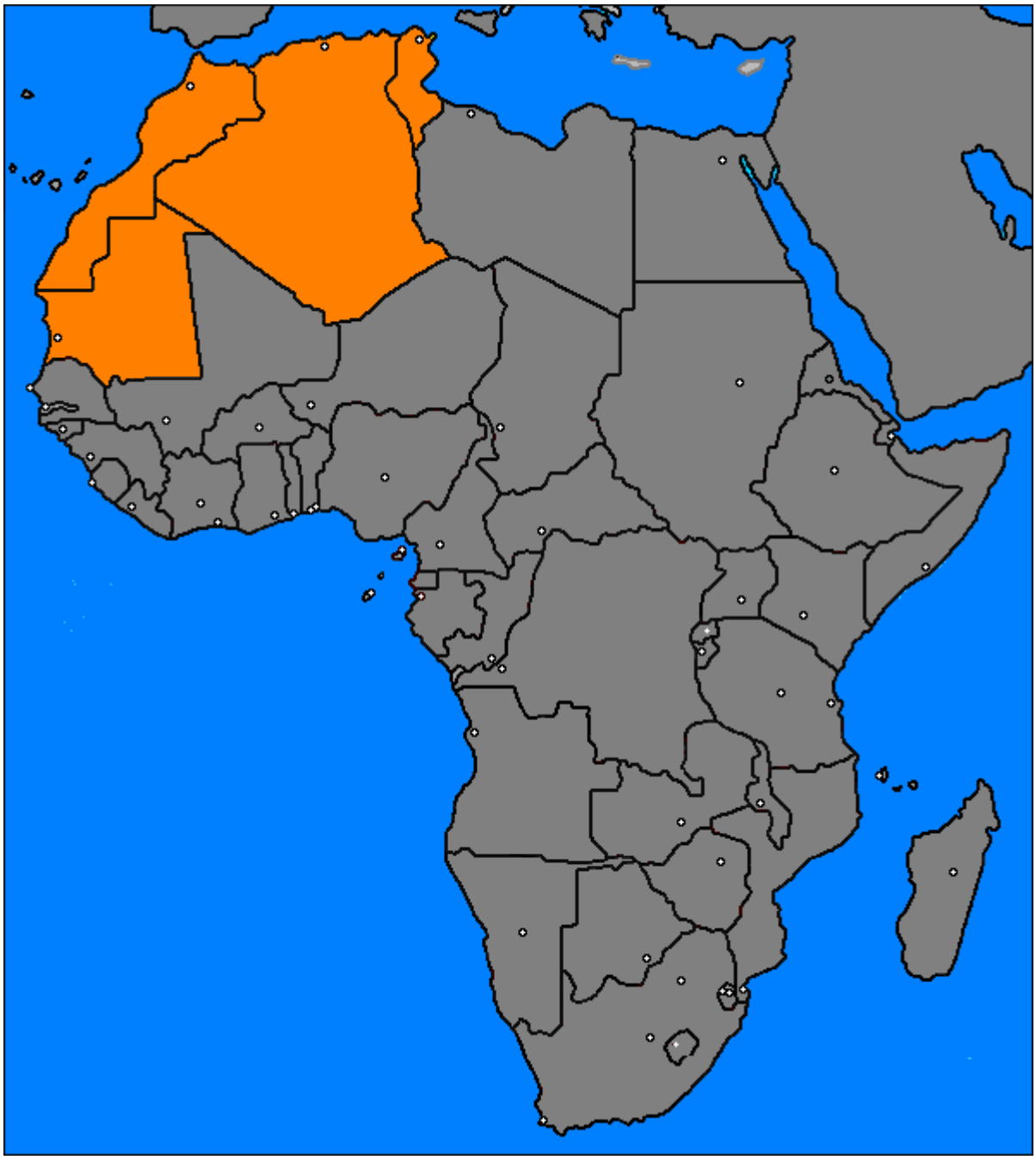

الملحق رقم 01

خريطة دول الساحل الافريقي:

المصدر: غدير دليلة، **الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي(دراسة حالة مالي)**، مذكرة ماستر، ورقلة، 2015، ص 23.